



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي  
كلية العلوم الإسلامية  
قسم الشريعة

## دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية - حالة السعودية (2014-2021)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية  
- تخصص: معاملات مالية معاصرة

**المشرف:**

- د. تامة سمير

**إعداد الطلبة:**

شبرو السعيد

مهاوات محمد الطيب

**لجنة المناقشة:**

الصفة	الجامعة	الرتبة	الأستاذ
رئيساً	جامعة الشهيد حمه لخضر - بالوادي	أستاذ مساعد-ب-	الصادق عاشور
مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر - بالوادي	أستاذ مساعد-ب-	تامة سمير
مناقشاً	جامعة الشهيد حمه لخضر - بالوادي	أستاذ مساعد-ب-	سعاد بيات

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/2023-2024م



# الإهداء

احمد الله تعالى على منه وعونه لإتمام هذا العمل اهدي ثمرة عملي

\*الى أهل غزة العزة إلى الإبطال الأشاوس المرابطين على جبهات القتال اللهم نصرك

---

القريب اللهم أمين

\*الى روح والديّ أبي وأمي رحمهما الله تعالى اللهم أمين

\*الى زوجتي وأم أولادي وجميع أسرتي

\*الى ابنائي وبناتي فلذات الأكباد ارجوان أكون في هذا قدوة لكم

\*الى أساتذتي الكرام

\*اهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى ان يتقبله مني ويكون في ميزان

حسناتي يوم القيامة

اللهم أمين

# الإهداء

احمد الله تعالى على منه وعونه لإتمام هذا العمل اهدي ثمرة عملي

\*الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

\*الى والديا الكريمين حفظهما الله ورعاهما

\*الى ابنائي وبناتي فلذات الأكباد ارجوان أكون في هذا قدوة لكم

\*الى أساتذتي الكرام

\*اهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى ان يتقبله مني ويكون في ميزان

حسناتي يوم القيامة

اللهم آمين

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي تتم به الصالحات وبفضله تنزل الخيرات والبركات وتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات واصلي واسلم على هادي البشرية الى طريق الهداية والحق صلى الله عليه وسلم

اتوجه بالحمد والشكر لله على فضله وعطاءه على أن وفقنا لانجاز هذا العمل كما تتوجه بجزيل الشكر والامتنان والاعتراف بالجميل لمن يسعى جاهدا للإشراف على عملنا وامدنا بتوجيهاته وارشاداته رغم كثرة انشغالاته الاستاذ المشرف الدكتور تامه سمير .

كما لا ننسى كل من ساعدنا ووجهنا وامدنا بالعون من الاساتذة الكرام ولهم جزيل الشكر والعرفان أسأل الله لهم خير الجزاء والعطاء في الدنيا والآخرة اللهم آمين

## الملخص:

حاولت هذه الدراسة قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على التغير في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014 Q1 - 2021Q4 ثم تقدير هذه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤثر يعبر عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع من جهة ومتغيرين تفسيريين واجمالي التمويل المصرفي الإسلامي المقدم من المصارف في المملكة العربية السعودية، ومتغير ضابط تمثل في مؤشر أسعار الاستهلاك من جهة أخرى ولتحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة تم استخدام مجموعة من المقاربات وطرق واختبارات وأدوات القياس الاقتصادي من ذلك اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود ولقد اعتمدنا على بناء نموذج قياسي تم تقديره وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL لتقدير العلاقة في الامدين البعيد والقريب .

ثم التوصل الى أن اجمالي التمويل المصرفي يرتبط بعلاقة توازنه طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي , حيث تم التوصل الى أن حدوث زيادة في التمويل المصرفي الإسلامي نسبة 1 % سوف يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي المعبر على النمو الاقتصادي ب: 0.13% في الامد البعيد كما تم الوصول الى أن التمويل المصرفي الإسلامي ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة .

## الكلمات المفتاحية:

التمويل المصرفي الإسلامي, النمو الاقتصادي, منهجية ARDL, تصنيف JEL : E52;E62;G32

## Abstract:

This study aimed to measure the impact of Islamic banking financing on changes in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 2014-2021, and then estimate this relationship between real GDP as a proxy for economic growth as a dependent variable, on the one hand, and two explanatory variables: total Islamic banking financing provided by banks in the Kingdom of Saudi Arabia and a control variable represented by the consumer price index, on the other hand.

To achieve the study's objectives, a variety of approaches, methods, tests, and economic measurement tools were used, including unit root tests, cointegration tests based on the bounds approach. A standard measurement model was constructed and estimated using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology to estimate the relationship in the long and short run.

The study concluded that total Islamic banking financing is associated with a long-run equilibrium relationship with economic growth. An increase of 1% in Islamic banking financing would lead to a 0.13% increase in real GDP representing economic growth in the long run. Additionally, it was found that Islamic banking financing does not have a significant impact on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the study period.

## Keywords:

Islamic banking financing, economic growth, ARDL methodology, JEL Classification: E52; E62; G32

مقدمة

## توطئة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة  
أما بعد.

يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى إليه جميع الدول سواء كانت نامية أو متطورة هو  
تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال انتهاج سياسات اقتصادية فعالة ومن بين هاته  
السياسات السياسة النقدية الإسلامية من خلال التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وأسماها  
التمويل المصرفي الذي يسعى الى خدمة المجتمع من خلال تقديم التمويل المتوافق مع أحكام  
الشريعة الإسلامية.

وقد زاد الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي خاصة بعد حدوث الازمات الاقتصادية  
المتتالية التي شهدتها الانظمة الرأسمالية وكذلك اقبال قطاع واسع من المتعاملين الاقتصاديين  
على طلبه اذ نجد هناك اختلاف جذري وجوهري بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد  
الوضعي من حيث المبادئ والاسس والقواعد والآليات حيث يقوم النظام الإسلامي على  
المشاركة في الربح والخسارة وفقا لقاعدتين فقهييتين هما الغنم بالغرم والخراج بالضمان  
بخلاف الاقتصاد الوضعي الذي يركز على سعر الفائدة الربوي الذي ادى حدوث ازمات  
اقتصادية عالمية وقد اقبلت الكثير من الدول الى استخدام الصيرفة الإسلامية في تمويل  
المشروعات من خلال الصيغ الإسلامية المختلفة.

وقد اعتمدت المملكة العربية السعودية على المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع  
من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي .

### 1- المشكلة الرئيسية:

إلى أي مدى يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية  
السعودية للفترة 2014 Q1 - 2021Q4.

### 2- الأسئلة الفرعية:

قصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع وتبسيط الضوء على أثر التمويل المصرفي الإسلامي  
على النمو الاقتصادي, نثير مجموعة من الأسئلة الفرعية .  
- ما المقصود بالتمويل المصرفي الإسلامي .

- ماذا نعني بالنمو الاقتصادي .
- هل للتغيير في التمويل المصرفي الإسلامي تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأمد البعيد .
- هل للتغيير في التمويل المصرفي الإسلامي تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأمد القريب .

### 3- فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي له تأثير في الأمد البعيد على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية Q1 2014 - 2021Q4. من الفرضية الرئيسة تشتق جملة من الفرضيات الفرعية تكون اجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة .

- نقصد بالتمويل المصرفي الإسلامي >> هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية << .

- النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي او إجمالي الدخل الوطني بما يحقق "زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" .

- تمارس التغيرات في التمويل المصرفي الإسلامي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة Q1 2014 - Q4 2021 . في الأمد البعيد .

- تمارس التغيرات في التمويل المصرفي الإسلامي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة Q1 2014 - Q4 2021 . في الأمد القريب .

### 4- مبررات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصص والارادة الشخصية في معالجته .
- الاهتمام المتزايد بالصناعة المالية الإسلامية خاصة بعد حدوث أزمات مالية متكررة بسبب استخدام سعر الفائدة .

-القناعة الخاصة للأهمية التي يكتسيها موضوع التمويل الإسلامي .

#### 5- أهداف الدراسة:

أما أهداف الدراسة فتتمثل في ما يلي:

- دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر، البطالة.
- التعرف على مختلف صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي
- تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لتمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية للفترة 2014 Q1- 2021 Q4 .

#### 6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في:

تعزيز الاستثمار: يساهم ت م إ عند تمويله لمشاريع استثمارية في جذب المستثمرين الذين يفضلون الامتثال للمبادئ الإسلامية في استثماراتهم، مما يساهم في زيادة التدفقات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي.

يحفز الابتكار وريادة الأعمال: لأنه يوفر خيارات تمويلية ملائمة وشراكات استثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

تحقيق التمويل الشامل والمستدام: فهو يساهم أي ت م إ- من خلال دعم المشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة وحماية البيئة، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

#### 7- الإطار المكاني والزمني:

-زمنياً: تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من 2014 Q1- 2021 Q4.

- مكانياً: تناولنا دولة تستخدم النظام المصرفي الإسلامي المملكة العربية السعودية .

#### 8- المنهج والأدوات المستخدمة:

- المنهج الوصفي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول الى نتائج يمكن تعميمها.

- المنهج التحليلي ما يصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية باستخدام أدوات التحليل الاحصائي والعددي والبياني والقياس الاقتصادي، بمرتبجى الوصول الى ربط الجانب النظري للدراسة بالواقع التطبيقي.

## 9- محتوى البحث:

للوصول الى هدف الدراسة وحرصا على تقديم عمل موضوعي يمس كل ماله صلة بهدف الدراسة اهتمدنا الى تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول الاول مقارنة نظرية حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي والفصل الثاني العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات السابقة ، اما الفصل الثالث لدراسة قياسية تحليلية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014 Q1- 2021 Q4 .

# الفصل الأول

مقاربة نظرية حول التمويل المصرفي

الإسلامي والنمو الاقتصادي

## تمهيد:

إن التطورات الاقتصادية العالمية أدت إلى توجه غالبية دول العالم لاستحداث طرق واستراتيجيات طموحة تعمل من خلالها على تعزيز وزيادة نموها الاقتصادي والذي يعد أحد الأهداف الرئيسية للسياسات العامة في هاته البلدان وخاصة السائرة في طريق النمو. وفي ظل تزايد الاهتمام بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تزداد أهمية دراسة تطور التمويل الإسلامي وأثره على النمو الاقتصادي خاصة مع التطور الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية<sup>1</sup>، لذلك هدفت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى الإحاطة بالمفاهيم التي تناولت موضوع التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي حيث أدرجت على النحو التالي:

- المبحث الأول: التمويل المصرفي الإسلامي على ضوء المفاهيم النظرية.
- المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> لعقاب يسرى، درويش غار، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية، دراسة قياسية للفترة (2013Q4)، (2021Q3)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ص5.

## المبحث الأول: التمويل المصرفي الإسلامي على ضوء المفاهيم النظرية.

لأهمية التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي سنتناول في هذا المبحث

المفاهيم التالية:

✓ مفهوم التمويل وأنواعه.

✓ مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي.

✓ القواعد الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي.

### المطلب الأول: مفهوم التمويل وأنواعه.

أهم مشكلة تواجه المستثمر هي مصدر تمويل هذا الاستثمار، فالمال يعتبر أساس أي

عملية استثمارية وبالتالي سيتم التطرق في هذا المطلب على مفهوم التمويل وأنواعه<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: مفهوم التمويل.

سوف نتناول في هذا الفرع التعريف بالتمويل لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف التمويل (بصفة عامة):

#### 1- المعنى اللغوي:

جاء في معجم النفايس الوسيط >> هو مصطلح مول بمعنى أمد بمال، مول: مال الرجل

يمول مؤولاً: كثر ماله، ومال فلاناً: أعطاه المال، موله تمويلاً: صيره ذا مال، ومول

العمل: دفع ما يحتاج من مال، تمول تمولاً، اتخذ مالا وتمول، كثر ماله، والمال عند أهل البادية

: النعم <<<sup>2</sup>.

قال ابن الأثير: المال في الأصل ما يملك من ذهب وفضة ثم أطلق على كل ما يكتني ويملك

من الأعيان وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم، وملت بعد

ناقماً، وملت وتمولت، كله: كثر مالك <<<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يونس شعيب، التمويل الإسلامي، مطبوعة موجهة لطلب السنة الثالثة، تخصص: اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، السنة الجامعية 2015/2016، ص02.

<sup>2</sup> -ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج11، 2005، ص757.

<sup>3</sup> أحمد بوحاقة، معجم النفايس الوسيط، دار النفايس، بيروت، ط1، 2007، ص1203.

## 2 - المعنى الاصطلاحي (الاقتصادي):

تعددت التعاريف حول مصطلح التمويل، وسنورد بعضا منها كالآتي:

- 1- التمويل هو <<توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام>><sup>1</sup>.
- 2- جاء في القاموس الاقتصادي: عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية، أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها... الخ. فإنها تضع برنامجا يعتمد على ناحيتين.  
أ- ناحية مادية: أي توفير كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة.... الخ).  
ب- ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل<sup>2</sup>.
- 3- ومن خلال التعريفين السابقين يمكن أن نعرف التمويل هو عملية توفير الأموال اللازمة لإنشاء مشروع استثماري سواء كان صناعيا فلاحيا، أو تجاريا، أو من أجل تطويره.  
الفرع الثاني: أنواع التمويل.

هناك عدة تقسيمات للتمويل، وهذا حسب عدة معايير سواء من حيث تدفق الأموال، المدة، الشرعية، مصدر الحصول على الأموال، أو الغرض الذي يستخدم لأجله، وفيما يلي نستعرض هذه التقسيمات مع الشرح<sup>3</sup>:  
أولاً: من حيث تدفق الأموال: حسب هذا المعيار نجد<sup>4</sup>:

- 1- التمويل المباشر: يحصل هذا النوع من التمويل عند قيام المقترضين لإقراض الأموال مباشرة من المقرضين في الأسواق المالية، وذلك ببيع الأوراق التجارية للمقرضين.
- 2- التمويل الغير مباشر: يتم عن طريق الوسطاء الماليين، حيث تحول الأموال من المقرضين إلى المقترضين من خلال الوسطاء الماليين، ويقوم الوسيط المالي باقتراض الأموال من

<sup>1</sup> عبد الكريم بولحية، العجز المالي ومشكلة التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 1998، ص 97.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية، ط1، غرداية، 2002، ص 37.

<sup>3</sup> يونس شعيب، التمويل الإسلامي المرجع السابق، ص 05.

<sup>4</sup> غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ج1، 2002، ص 35.

الأشخاص الذين لديهم فائض السيولة (المقرضين) وإقراضها إلى الأشخاص الذين لديهم عجز في السيولة (المقرضين).

ثانياً: من حيث المدة: يمكننا أن نميز بين<sup>1</sup>:

**1- التمويل قصير الأجل:** وهو ذلك النوع من التمويل الذي تكون فترة استحقاقه في أغلب الأحيان سنة، ويستخدم لتمويل الأصول المتداولة\* ومصادر هذا النوع من التمويل هي:

أ- الائتمان التجاري: وهو الذي يمنحه المورد للتاجر المشتري عند قيام هذا الأخير بشراء بضائع على الحساب.

ب- الائتمان المصرفي: وهي مقدار القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك كالتزامات قصيرة الأجل.

**2- التمويل متوسط الأجل:** عادة ما تكون استحقاقات التمويل متوسط الأجل واقعة بين تمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل، وعندما يبدأ التمويل طويل الأجل لفترة تزيد عن خمس سنوات، فمعنى ذلك أن التمويل المتوسط الأجل يمتد إلى خمس سنوات فقط.

**3- التمويل طويل الأجل:** وهو الذي يستخدم لأغراض التوسع وإجراء التحسينات واستبدال الأصول الثابتة\*\*، والأصول التي من المتوقع أن تبدأ بالإنتاج والاستغلال بعد خمس سنوات فأكثر والسبب في ذلك هو أن هذه المصادر سوف تستحق السداد بعد فترة طويلة قد تصل إلى 10 سنوات ومصادر هذا النوع من التمويل هي:

أ- مصادر خارجية: وتشتمل السندات، الأسهم، القروض طويلة الأجل.

ب- مصادر داخلية: الأرباح المدورة، مخصصات الاهتلاك\*\*\*، الاحتياط.

ثالثاً: من حيث المصدر: ينقسم التمويل إلى قسمين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 01، 2001، ص79-87.

\* الأصول المتداولة: هي الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية ويمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات المتداولة.

\*\* الأصول الثابتة: هي من الأصول الأساسية التي تملكها المؤسسة وتديرها وذلك بهدف استخدامها بصورة مستمرة في نشاطاتها التجارية مثل المباني ومعدات وتجهيزات لاستخدامها في الإنتاج ووسائل النقل والأثاث... الخ ويمتاز بعمر تشغيل طويل. المصدر نفسه

\*\*\* تعريف الاهتلاك (الاندثار): إثبات نقص أو تدهور قيمة الأصول الثابتة حيث تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص86.

**1- تمويل ذاتي:** ويقصد به اعتماد المستثمر سواء كان عام أو خاص على نفسه في تمويل مشاريعه واستثماراته، وحتى يمول نفسه، ثمة مصدرين لذلك وهما: الأرباح المحتجزة\*، والادخارات.

**2- تمويل خارجي:** ويتضمن جميع الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادرها الخارجية، يلتجأ إليها المستثمر عندما لا تغطي أمواله الداخلية احتياجاته المالية أو عندما يفضلها عن أمواله الداخلية ونجد في هذا النوع من التمويل:

- إصدار أسهم\*\* جديدة.

- إصدار السندات\*\*\* .

- القروض.

- الدعم والإعانات الخارجية.

رابعاً: من حيث الشرعية: نجد<sup>1</sup>.

**- تمويل شرعي:** وهو التمويل التي تتوافق أحكامه مع ضوابط التمويل في الشريعة الإسلامية، سواء من حيث المصدر أو المشروع الممول وهذا هو موضوع بحثنا.

**- تمويل غير شرعي:** وهو الذي لا تتوافق أحكامه مع ضوابط التمويل في الشريعة الإسلامية، ومن أمثلة ذلك: تمويل عن طريق القروض الربوية، أو تمويل مصنع لإنتاج الخمر أو عن طريق السندات الربوية.

**خامساً: من حيث الغرض:** حسب هذا التقسيم نميز بين.

**- تمويل الاستغلال:** معناه استخدام تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية ورأس المال العامل.

**- تمويل الاستثمار:** يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع طالب التمويل.

\*الأرباح المحتجزة: هي الجزء من أرباح الشركة التي لم توزع على المساهمين في صورة توزيعات نقدية أو توزيعها أسهم بدلا من ذلك تحتجز هذه الأرباح داخل الشركة لأغراض مستقبلية مثل الاستثمار في النمو والتوسع .

\*\*الأسهم هو سند الملكية في رأس مال الشركة ويعطى الحق في الأرباح و حقوق أخرى.

\*\*\* السندات: هي إحدى الطرق التي تقترض بها الحكومات أو الشركات الأموال من المستثمرين بسعر فائدة ثابت عادة .

<sup>1</sup> يونس شعيب، التمويل الإسلامي , مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة المرجع السابق، ص07

## المطلب الثاني: التمويل المصرفي الإسلامي.

يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي أحد أهم مجالات الباحثين الاقتصاديين، لما له من دور فعال في دفع عملية الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا المطلب سنتناول:

✓ مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي.

✓ القواعد الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي.

✓ خصائص التمويل المصرفي الإسلامي.

## الفرع الأول: مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي.

سوف نتناول في هذا الفرع بعض التعاريف الخاصة بالتمويل المصرفي الإسلامي.

التعريف الأول: >> تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت والمشاريع المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقا لمعايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية>><sup>1</sup>.

التعريف الثاني: >> هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية>><sup>2</sup>

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن التمويل المصرفي الإسلامي عملية توفير الأموال سواء كانت نقدية أو عينية يقدمها المصرف إلى أصحاب المشاريع الاستثمارية مقابل ربح يستند إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> محمد البتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغ المشاركة المنتهية بالتملك، 2005، ص14.

<sup>2</sup> منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامية للبحوث والتدريب، السعودية، 1998، ص12.

## الفرع الثاني: القواعد الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي.

عملية التمويل الإسلامي تحكمها قواعد وضوابط شرعية يجب الالتزام بها وفي هذا الفرع سنتناول ذلك فيما يلي:

### أولاً: الالتزام بالضوابط الشرعية:

#### 1- تحريم الربا:

أ- مفهوم الربا: لغة: يعرف الربا لغة بأنه الزيادة والنماء، جاء في لسان العرب "ربا الشيء يربوا ربوا رباء، زاد ونما"<sup>1</sup>.

اصطلاحاً الربا هو الزيادة على أصل من غير تباع، وهو أيضاً فضل مال لا يقابله عوض في معاوضته مالا بمال<sup>2</sup>، أو بعبارة أخرى هو الزيادة التي يؤديها المدين إلى الدائن نظير مدة زمنية معلومة<sup>3</sup>.

ب- حكم الربا في الإسلام: يعد أكل الربا من الأمور المحرمة في الإسلام وقد ورد تحريم الربا في الكتاب والسنة النبوية، كما أجمع العلماء والسلف الصالح على تحريمه، وفيما يأتي بيان أدلة التحريم<sup>4</sup>.

من القرآن الكريم: قد ورد في القرآن الكريم ثمان مواضع دعا فيها الله سبحانه وتعالى إلى ترك الربا وأنه مناف للفطرة السليمة، وتوعد الله تعالى أكل الربا بالعذاب والخزي يوم القيامة.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (130) وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (131) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (132)﴾<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار الجبل، دار لسان العرب، بيروت، 1988، ج2، ص1098 (مادة ربا).

<sup>2</sup> محمد بوجلال، البنوك الإسلامية (مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص21.

<sup>3</sup> شوقي بورقية، صيغ التمويل الإسلامية، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر 01 تمويل وبنوك إسلامية لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص

<sup>4</sup> محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1980.

<sup>5</sup> سورة آل عمران، الآية: 130-132.

- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ<sup>1</sup>

### من السنة:

- أكدت نصوص السنة النبوية الصحيحة على تحريم الربا بألفاظ صريحة، وقد بينت بعض الأحاديث الربا المنصوص على تحريمه في القرآن الكريم، كما حرمت الأحاديث أنواعا أخرى من الربا لم يرد ذكرها في القرآن ، وفيما يأتي بيان تلك الأحاديث<sup>2</sup>.
  - أكد النبي صل الله عليه وسلم على تحريم الربا، فقال في خطبة الوداع: "ألا وإن كل ربا في الجاهلية موضوع، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون غير ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله"<sup>3</sup>.
  - حرمت السنة النبوية ربا البيع فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، ومثلا بمثل سواء ، يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد"<sup>4</sup>.
- ج- أنواع الربا: ينقسم الربا إلى نوعين بينها علماء الإسلام وفصلوا أحكامها في الشريعة.
- ربا النسيئة(ربا الديون): النسيئة من النسيء، وهو التأجيل وهو فضل الحلول على الأجل، وقوام هذا الربا الزيادة على الدين مقابل الأجل<sup>5</sup>، ومثل ذلك القروض التي تقدمها البنوك التقليدية سواء أكانت قروضا استهلاكية أو إنتاجية، ومهما كان مقدار النسبة المدفوعة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>سورة البقرة، الآية: 275.

<sup>2</sup>محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

<sup>3</sup>رواه الترمذي، في سنن الترمذي، عن عمر بن الأحوص، الصفحة والرقم3087، بتصرف.

<sup>4</sup>رواه مسلم، في صحيح مسلم، عن عبادة بن الصامت، صفحة والرقم158، صحيح حسن صحيح.

<sup>5</sup>نور الدين عنتر، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1980، ص83.

<sup>6</sup>محمد بوجلال ، البنوك الإسلامية مفهومها نشأتها تطورها نشاطها، المرجع نفسه، ص24.

- ربا الفضل(ربا البيوع): وهو الزيادة التي يتحصل عليها صاحب أحد البدلين عند تبادل نوع من أنواع الأموال الربوية بجنسها ولو تفاوتت الجودة<sup>1</sup>، مثل تبادل 01 كلفغ تمر ب1.50 كلفغ تمر أيضا، وجاء تحريم هذا البيع من الربا لقوله صل الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب... إذا كان يدا بيد» وقد أشرنا إلى هذا الحديث في أدلة التحريم.

هـ- سلبيات الفائدة الربوية كما تعرض لها كبار الاقتصاديين الغربيين:

يمكن تلخيص هذه السلبيات في النقاط التالية<sup>2</sup>:

● إن الفائدة الربوية هي أحد أسباب التضخم، فقد أكد "Simonsz" أن السبب الأساسي للكساد العالمي في الثلاثينات هو تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر.

● إن الفائدة هي أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، ولا تعبر الناحية الاجتماعية أي اهتمام فتحرم المجتمع من مشروعات ضرورية، وتعيق التنمية فيه، فالمشروعات الكبيرة تحصل على قروض أكبر بسعر فائدة أقل، بينما العكس يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة التي قد تكون أكثر إنتاجية.

● عدم التكافؤ بين عناصر الإنتاج، فنحن نعلم أن للإنتاج عناصر لا يقوم بها، والمنطق يقتضي أن تتساوى هذه العناصر كلها في الضرر والمنفعة حسب النسب المتفق عليها مسبقا، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بمعيار المشاركة في الربح والخسارة، حيث يتساوى المدخر الذي هو صاحب المال والمستثمر الذي هو المنظم والقائم بإدارة الإنتاج، أما في حالة الفائدة فإن صاحب المال يحصل على عائد ماله أي الفائدة كاملا غير منقوص في حالة الربح أو الخسارة.

<sup>1</sup> بولعيد، بلوج، المنهج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، د.ت، ص82.

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطجي، أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة، مركز قنطجي لتطوير الأعمال، د.ت ص -ص23-24.

- تشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي بين الفائدة والادخار كما أكد ذلك "Samuelson" بقوله: >> إن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد حينما تزيد أسعار الفائدة وإن كثير من الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بأسعار أعلى <<.
- إن أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة للتكاليف مما يشكل عائقا كبيرا أما الاستثمار، وفق الدراسة التي أجراها "Liebling" للتجربة الأمريكية 1978/1970 وجد أن الفوائد قد بلغت ثلث العائد الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تآكل أرباح الشركات وانخفاض إنتاج الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي إلى انخفاض التكوين الرأسمالي.
- كما أوضح د. محمد عمر شابرا أضرار الفائدة على النشاط الاقتصادي قائلا: >> إن الفائدة مؤذية سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، فإذا كان معدلها مرتفعا عاقبت أصحاب المشروعات، وأعاقت الاستثمار والتكوين الرأسمالي وأدى هذا في النهاية إلى هبوط الإنتاجية وفرص العمل ومعدلات النمو، وإذا كان معدل الفائدة منخفضا كان عقابا للمدخرين ولاسيما للصغار منهم، وساهمت في تفاوت الدخول والثروات، كما أنعشت اقتراض القطاعين العام والخاص من أجل نفقات الاستهلاك، وولدت ضغوطا تضخمية، ونشطت الاستثمارات الغير منتجة وعمليات المضاربة وآلت إلى الإفراط في التكنولوجيا المستغنية عن العمل، مما يزيد من معدل البطالة، وهكذا فإن أسعار الفائدة المنخفضة بتشويها سعر رأس المال تنعش الاستهلاك وتقلل نسبة الادخار الإجمالي وتخفض نوعية الاستثمارات، تخلق قصورا في رؤوس الأموال، أما التوازن العزيز الذي تكون فيه معدلات الفائدة لا مرتفعة ولا منخفضة فما هو إلا حلم من أحلام المنظرين<sup>1</sup>، ولهذا فإن النظام المالي الإسلامي بإحلال نظام المشاركة في الربح والخسارة، القائم على القاعدة الفقهية الغنم بالغرم، كبديل لسعر الفائدة الربوي المحرم باعتبار البنوك الإسلامية جزء من القطاع المالي فهي بذلك تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وفي مقدمتها النمو العام لأسعار الأسهم.

<sup>1</sup> محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط2، 1990، ص287.

## ه- نظام المشاركة بديل لنظام سعر الفائدة<sup>1</sup>:

لا تتعامل البنوك الإسلامية بنظام سعر الفائدة (الربا) أخذ وإعطاء في المعاملات المصرفية، لأن ذلك يتنافى مع الأحكام الشرعية المبنية في الكتاب والسنة، ويستبدل في ذلك نظام المشاركة الذي يعتمد على الربح كبديل على أساس الفائدة الظالمة<sup>2</sup>، لأن نظام المشاركة فيه يتم كحمل المخاطر واقتسام الربح والخسارة أي القائم على أساس قاعدة (الغنم بالغرم) بديل شرعي لنظام الاقتراض الربوي القائم على سعر الفائدة<sup>3</sup>

## 2- تحريم الاكتناز<sup>4</sup>:

أ- يعرف الاكتناز لغة: "اسم للمال، إذا حرز في وعاء، ولما يجزر فيه، وقيل الكثر، المال المدفون"، ويعرفه الفقهاء بأنه تعطيل المال وحبسه ويعني تعطيل عدم أداء الحقوق منه، وتشمل هذه الحقوق: أداء الزكاة والنفقة الواجبة، وكذلك استثماره وتنميته<sup>5</sup>.

ب- والاکتناز بمفهومه الاقتصادي: هو حجز كمية النقود عن التداول<sup>6</sup>، أول الاحتفاظ بالمدخرات في صورة أرصدة نقدية عاطلة، وهو ما يعرف بزيادة "تفضيل السيولة" ومن يعمل على جمع المال واكتنازه فإنه سيعطي للمال قيمة غير حقيقية، ويصبح سلعة، في حين أنه وسيلة للتبادل والتقييم<sup>7</sup>

ج- الحكمة من تحريم الاكتناز<sup>8</sup>: تتمثل الحكمة من تحريم الاكتناز في حماية المال المكتن من التآكل بسبب الزكاة، فيقول صل الله عليه وسلم: «أجروا في أموال اليتامى لا تأكلوها

<sup>1</sup> سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2019، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2022-2023، ص 101.

<sup>2</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظام الإسلامي والوضعي-دراسة مقارنة-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 01، الجزائر، 2007، ص 213.

<sup>3</sup> زكريا آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، 2018، ص 30.

<sup>4</sup> شوقي بورقبة، صيغ التمويل الإسلامية، مرجع سابق، ص 12.

<sup>5</sup> أميرة عبد اللطيف مشهور الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي القاهرة 1990 ص 209-207.

<sup>6</sup> محمد بوجلال، البنوك الإسلامية (مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 33.

<sup>7</sup> محمد صالح عبد القادر، نظريات التمويل الإسلامي، دار الفرقان، عمان، 1997، ص 95.

<sup>8</sup> شوقي بورقبة صيغ التمويل الإسلامية، المرجع السابق، ص 14.

الزكاة»<sup>1</sup> وكذلك منع احتكار المال واحتجازه في أيدي البعض وحتى يتحقق بتبادله وتداوله مصلحة المجتمع كله، لقوله تعالى ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ سورة الحشر، الآية: 07.

### 3-تحريم الاحتكار<sup>2</sup>:

أ-الاحتكار لغة: حكر في قاموس لسان العرب للابن منظور كما يتضح فيما يلي: أولاً، الحكر بفتح الحاء وسكون الكاف، ادخار الطعام للتربص وصاحبه المحتكر.

-اصطلاحاً: هو مال أو منفعة أو عمل، والامتناع عن بيعة و بذله حتى يغلو سعره غلاء فاحشاً غير معتاد، بسبب قلته أو انعدام وجود في مظانه مع شدة حاجة الناس إليه.

ب-حكم الاحتكار في الفقه الإسلامي: اختلف الفقهاء في حكم الاحتكار على مذهبين:

- المذهب الأول: إن الاحتكار محرم، وهو مذهب جمهور الفقهاء منهم المالكية والشافعية على الصحيح عندهم، والحنابلة والظاهرية وغيرهم

- المذهب الثاني: أن الاحتكار مكروه وهذا مذهب جمهور الحنفية وبعض الشافعية، حيث عبروا عنه بالكراهية إذا كان يضر بالناس.

ج-الحكمة من تحريم الاحتكار: يتفق الفقهاء على أن الحكمة في تحريم الاحتكار رفع الضرر عن عامة الناس، ولذا فقد أجمع العلماء على أن لو احتكر إنسان شيئاً واضطر الناس إليه، ولم يجدوا غيره، أجبر على بيعه دفعا لضرر الناس، وتعاوننا حصول العيش.

وفي هذا المعنى يقول الإمام مالك رحمة الله عليه: >>الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف، وكل ما أضر بالسوق.... فإن كان لا يضر بالسوق فلا بأس بذلك<<.

د-ما يجري فيه الاحتكار:

اختلف الفقهاء فيما يجري فيه الاحتكار على ثلاثة مذاهب كالاتي:

- المذهب الأول: أن المحرم إنما هو احتكار الأقوات خاصة ومما قال بهذا الشافعية وجمهور الحنابلة.

<sup>1</sup> رواه أنس بن مالك، العراقي، مجمع الزوائد(3/70)، إسناده صحيح.

<sup>2</sup> شوقي بورقة صيغ التمويل الإسلامية، المرجع السابق، ص15.

- المذهب الثاني: يجري الاحتكار في كل ما يحتاجه الناس ويتضررون بحبسه وبهذا قال المالكية والظاهرية، وبه قال أبو يوسف من الحنفية و الشوكاني و الصنعاني.

- المذهب الثالث: يجري الاحتكار في قوت الآدمي فقط، وبهذا ذهب الحنابلة في الصحيح من المذهب.

#### هـ- شروط الاحتكار المحرم:

- أن يكون الشيء المحتكر من الأقوات.

- أن يكون الشيء المحتكر قد اشترى من سوق البلدة، فإن كان مجلوبا من الخارج أو منتجا من صنعة المحتكر، فإن حسبه لا يعد من قبيل الاحتكار لأمرين:

الأول : قوله صل الله عليه وسلم: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"<sup>1</sup>

الثاني :إن حق العامة قد تعلق بالشيء المشتري من الداخل، فشراؤه وحبسه إلحاق ضربهم في حين أنه لا يوجد هذا الحق فيما اشترى من الخارج ثم جلبه لأنه بإمكان المشتري الذي اشترى واحتكر أنه لا يشتري ولا يجلب أصلا.

#### 2- الفرق بين الادخار والاحتكار<sup>2</sup>:

1- في الاحتكار هو حبس السلعة ومنعها انتظار لغلائها حيث يضر ذلك بالناس ويضيق عليهم. أما الادخار هو تخبئه الشيء لوقت حاجة الإنسان نفسه دون قصد التضيق على الناس.

2- الاحتكار إنما يكون فيما يضر بالناس حبسه وأما الادخار فقد يكون فيما هو كذلك من غير قصد للضرر وقد يكون فيما لا يضر حبسه .

3- أن الاحتكار مذموم على كل حال، وأما الادخار فليس كذلك بل ربما يكون مطلوباً في بعض الأحوال كادخار الدولة لحاجة الأمة والأجيال أو ادخار الزوج لأهله قوت أنفسهم.

4- الاحتكار يؤدي إلى الضغينة والكراهية بين المحتكر وأفراد المجتمع، أما الادخار فإنه لا يؤدي إلى ذلك بل يؤدي إلى تقوية الاقتصاد.

<sup>1</sup> أخرجه ابن ماجه، الراوي: عمر بن الخطاب المنذري الترغيب والترهيب(3/36)، رقم2153، إسناده ضعيف.

<sup>2</sup> الخير كترج، فاطمة المغربي، الاحتكار حقيقته وأحكامه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الفقه وأصوله، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، السنة الدراسية2016/2017، ص-ص13، 14.

5-الاحتكار يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الأسعار وغلاء السلع بخلاف الادخار فإنه لا يؤثر سلبا في الاقتصاد.

#### د-الفرق بين الاكتناز والاحتكار:

1-في الاكتناز يحبس المال عن الإنفاق والاستثمار، وهو تعطيل للمال، أما الاحتكار فيتم في حبس الأشياء حتى يرفع ثمنها ليحقق الربح الوفير.

2-حبس الأموال في الاكتناز يقتصر على مجرد الاحتفاظ بالمال بعيدا عن الاستهلاك دون استخدامه، أما الاحتكار فيكون الغرض منه البيع في وقت حاجة الناس إليها.  
-ويتفق الاحتكار مع الاكتناز في الآتي:

1-في حبس الأموال عن التداول وعن أداء الواجبات الشرعية المفروضة عليها.

2-في الحكم أي أن حكم كل منهما التحريم.

#### 4-تحريم الغرر<sup>1</sup>:

أ-تعريف بيع الغرر: هو بيع مجهول العاقبة أو ما فيه مخاطرة ومغامرة قد تؤدي إلى خسارة أحد الطرفين وقد جاء النهي عنه. جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر»<sup>2</sup>

وكذلك جاء النهي في السنة عن أنواع من البيوع كلها تدخل تحت باب الغرر مثل

النهي عن:

- بيع الملامسة: ومعناه أن يتفق البائع مع المشتري أي أن ثوب لمسه المشتري فهو له بضمن كذا.

- بيع المنابذة: كأن يتفقا أي ثوب نبذه يعني طرحه البائع أو المشتري فهو بضمن كذا.

- بيع الحصاة: وله صور منها تحديد المبيع برمي الحصاة فأى واحد وقعت عليه فهو المبيع.

<sup>1</sup>شوقي بورقبة صيغ التمويل الإسلامية، المرجع نفسه، ص12.

<sup>2</sup> الراوي أبو هريرة، صحيح مسلم، الرقم1513، صحيح

- بيع جبل الحبلية: وهو بيع الجنين الذي قد ينتجه الجنين الموجود الآن في بطن الناقة عن كبره.<sup>1</sup>

- وكذا جاء في القرآن الكريم النص على تحريم الميسر وهو نوع من الغرر لقوله تعالى في سورة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾<sup>2</sup>.

### ب- صور الغرر المعاصرة:

● عقد التأمين التجاري فهو أشهر صور الغرر المعاصرة، لأنه يعد عند جمهور المعاصرين نوعاً من الغرر، ووجه ذلك أحد الطرفين سيكسب والآخر سيخسر في الغالب ولا يدري كلاهما عاقبة الأقساط التأمينية التي ستدفع، فقد يدفع المؤمن قسطاً واحداً ثم يستحق مبلغ الحادث المؤمن عليه فيربح المؤمن وتخسر الشركة، وقد يدفع سنوات وسنوات ولا يحصل أي شيء فيخسر المؤمن وتربح الشركة<sup>3</sup>، وفي هذا جاء عن مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من 10 إلى 16 ربيع الثاني 1406هـ/22-28 ديسمبر 1985م.

وبعد النظر فيما صدر عن الجامع الفقهي والهيئات العلمية لهذا الشأن قرر أن عقد التأمين التجاري ذا القسط الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كثير مفسد للعقد ولهذا فهو حرام شرعاً<sup>4</sup>.

● بيوع الخيارات والمشتقات المالية التي يتم إجراؤها في البورصات.

### ج- الحكمة من تحريم الغرر:

إن الأصل في البيوع التساوي بين الطرفين، البائع يتحصل على الثمن والمشتري يأخذ السلعة بنفس الثمن، أما بيوع الغرر أحدهما يربح والآخر يخسر كثيراً وهذا ما نجده في بيع المنازلة وما شابهه من بيوع معاصرة وقد شرحنا ذلك سابقاً.

<sup>1</sup> شوقي بورقية صيغ التمويل الإسلامية، المرجع نفسه، ص-ص 12-13

<sup>4</sup> سورة المائدة، الآية: 90.

<sup>3</sup> شوقي بورقية صيغ التمويل الإسلامية، المرجع نفسه، ص-ص 12-13

<sup>4</sup> الصديق محمد الأمين الضرير، الضرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة، معهد البنوك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 50-بتصرف-

إن ذلك يؤدي إلى زرع العداوة والبغضاء بين الناس، وهذا ما نشاهده في عقود التأمين، فكم يحاول الناس الاحتيال على عقد التأمين لتحصيل أموالهم التي يعتقدون أنها أخذت منهم بطريقة غير عادلة، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾<sup>1</sup>

## 5- منع تمويل النشاطات المحرمة

هذا الضابط يميز نظام التمويل الإسلامي عن غيره من سائر النظم التمويلية الأخرى، وهو يعني عدم إمكانية تمويل أي نشاط يدخل حسب أحكام الشريعة الإسلامية في المحرمات، وهو أيضا يعطي طابع أخلاقي لمؤسسات التمويل الإسلامي في نظر المؤسسات المالية الأخرى.<sup>2</sup>

ثانيا: الالتزام بضوابط القواعد الكلية<sup>3</sup>:

**1- الغرم بالغرم:** تعني هذه القاعدة أن من ينال نفع الشيء يتحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغرم) إلا بتحمل المخاطرة (الغرم) وهذه القاعدة هي أساس قيام العمل المصرفي الإسلامي، سواء ما يخص المعاملات المصرفية خاصة تلك القائمة على المشاركات أو المعاوضات، أو باعتبار أن العميل المودع هو شريك المصرف، فإن له الحق في الربح بقدر استعداده لتحمل الخسارة.

**2- الخراج بالضمان:** ويقصد بهذه القاعدة أنه من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فالمصرف الإسلامي يقوم بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما يخرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (المصرف) لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان الذي يحدثه، وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، ويظهر أثر هذه القاعدة في الأعمال المالية المصرفية في عملية توزيع النتائج المالية المصرفية.

<sup>3</sup> سورة المائدة، الآية: 93.

<sup>1</sup> موسى مبارك خالدي، صيغ التمويل الإسلامي لبدل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012/2013، ص 120

<sup>3</sup> شوقي بورقبة صيغ التمويل الإسلامية، المرجع السابق، ص 33

عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "أن رجلا اشترى عبدا فاستغله ثم وجد به عيبا فرده، فقال يا رسول الله إنه قد استغل غلامي، فقال رسول الله صل الله عليه وسلم «الخراج بالضمان»".<sup>1</sup>

ثالثا: وجوب التملك<sup>2</sup>: لأنه وجود حق الملكية على شيء يمنح المالك حق الملكية على جميع الزيادة المتولدة في ذلك الشيء سواء كانت هذه الزيادة حصلت بعوامل طبيعية، أو بفعل المالك واجتهاده، أم بعوامل العرض والطلب في السوق، فيجب في التمويل أن يكون الشيء المعمول به سواء كان نقودا أو عروضاً من ملك الشخص، أو بوكالة عن مالكة الأصلي، فلا يصح التمويل بأموال الغير ومن دون وكالة عليها.

#### رابعا: ارتباط التمويل بالجانب الاقتصادي المالي:

من مميزات التمويل الإسلامي أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالنتائج الحقيقية بالمشروع، فهو يقدم على أساس مشروع استثماري محدد تمت دراسته من كل الجوانب وذلك من حيث شخصية المستفيد ونوعية المشروع والغرض من التمويل وكيفية السداد وإلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بدراسة الجدوى وهنا بخلاف التمويل التقليدي الذي يعتمد غالبا على ذمة المستفيد وقدرته على السداد.<sup>3</sup>

#### الفرع الثالث: خصائص التمويل المصرفي الإسلامي

هنالك خصائص يتميز بها التمويل الإسلامي عن غيره سنذكر أهمها<sup>4</sup>:

✓ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب عليها، ومنه زيادة الاستثمار والتوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> رواه أحمد و الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه(1836).

<sup>2</sup> سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية بقراداية، 2002، ص56.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص57.

<sup>4</sup> بطاهر بختة، بطلاعة محمد، إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية لعدة فروع لبنك البركة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد11، العدد02، 2018، ص141.

- ✓ تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي في المجتمع من أجل زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين من الناحية المادية والمعنوية.
- ✓ يعمل التمويل المصرفي الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات، باعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة من خلال تحمل مخاطر الاستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بجهد من العملية الإنتاجية.
- ✓ العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول إذ تلتزم المصارف الإسلامية بتنمية الأموال التي يجوزتها، سواء كانت للمساهمين أو للمودعين.

### المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي.

هناك العديد من الصيغ الاستثمارية الإسلامية على اختلاف أنواعها، فتحقق لأصحاب المشاريع احتياجاتهم بعيدا عن قنوات التمويل التقليدي وفيما يلي: نذكر أهم الصيغ التمويلية وفق التقسيم التالي:

- الصيغ المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة.
- الصيغ المعتمدة على المعارضة.
- الصيغ المعتمدة على الإجارة.

### الفرع الأول: الصيغ المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة

ديباجة:

توفر البنوك الإسلامية صيغ تمويلية يستطيع من لديه خبرة في مجال معين الاستفادة من هذا التمويل عن طريق صيغ المشاركة أو المضاربة أو المزارعة أو المساقات، بدل الحصول على الأموال عن طريق القروض الربوية من خلال هذا الفرع سوف نتطرق إلى المشاركة والمضاربة .

أولا: المشاركة.

#### 1-تعريف المشاركة:

-لغة: هي الاختلاط والامتزاج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994، ص1219.

-اصطلاحاً: تعاقداً بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجهة (مراكزهم الشخصية) ، يكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق<sup>1</sup> .  
كما يعرف عقد المشاركة على أنه شكل أشكال تنظيم المشروعات حيث يساهم شخصان أو أكثر في تمويل العمل إدارته بنسب متساوية مختلفة ويتم اقتسام الأرباح بنسب عادلة (ليس متساوية بالضرورة)، متفق عليه بين الشركاء، أما الخسائر فيتم تحملها بنسب رأس المال<sup>2</sup> .

المشاركة هو عقد بين شريكين أو أكثر، حيث يساهم كل منهما في رأس المال من أجل ممارسة نشاط تجاري أو زراعية أو صناعي ولكل منهم الحق في الربح والخسارة حسب حصة كل شريك.

**2- دليل مشروعية المشاركة:** اتفق الفقهاء على جواز عقد المشاركة ومشروعيتها ،

واستدلوا على ذلك بالقرآن والسنة النبوية والإجماع

أ-من القرآن: قوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾<sup>3</sup>

وقال أيضا ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ...﴾<sup>4</sup>

ب-من السنة: ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه-قال رسول الله صل الله عليه وسلم، يقول الله تعالى: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإن خانه خرجت من بينهما»<sup>5</sup>

ج-الإجماع: لقد تم إجماع على جواز التعامل بعقد المشاركة .

**3- أركانها<sup>6</sup>:**

- العاقدان: ويشترط أن يكونا من أهل التوكيل والتوكل.

<sup>1</sup> سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص100.

<sup>2</sup> محمد عمر شابرة، نحو نظام نقدي عادل مرجع سابق، ص99

<sup>3</sup> سورة النساء، الآية: 12.

<sup>4</sup> سورة ص، الآية: 23.

<sup>5</sup> أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف في كتاب البيوع باب في الشركة (حديث رقم 3383).

<sup>6</sup> سليمان ناصر، سعاد سطحي، فقه المعاملات المالية وأدلته عند المالكية، المطبعة العربية، غرداية، 2002، ص-ص172، 174.

- الصيغة: وهي العبارات والألفاظ التي يتم بها العقد، وينبغي أن تفيد الإيجاب والقبول.

- المخل: والمتمثل في رأس المال، (أنظر شروط الصحة لأكثر توضيح)

#### 4- شروط صحتها: يشترط في صحة المشاركة ما يلي<sup>1</sup>:

- أن يكون رأس المال نفدا لا عرضا وإن أجاز المالكية العروض).
- أن يكون رأس المال حاضرا لا دينا في الأمة.
- أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة.
- أن يكون نصيب كل شريك في الربح بنسبة مشاعة منه، ولا يكون مبلغا محددًا.
- يجب أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس المال.

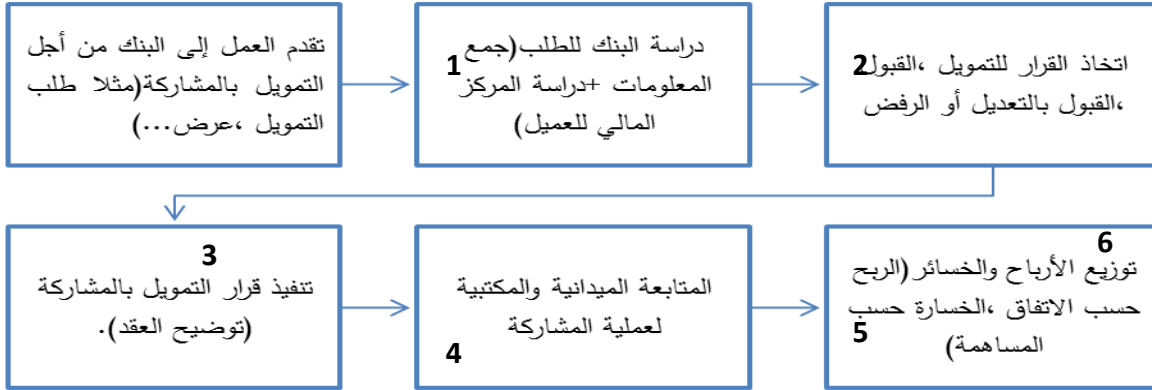
5- أنواعها: هناك العديد عدة أقسام للمشاركة، إلا أن المستقر في البنوك الإسلامية والأكثر استخداما هو نوعين من المشاركات.

- المشاركة الثابتة المثمرة: سميت ثابتة هو وجود كل طرف فيها حتى نهايتها أي أن كل طرف البنك الممول بجزء من المال يحتفظ بحصته ثابتة من رأس مال المشروع حتى نهاية المشاركة بإنجاز المشروع وتصفيته، في هذا النوع يقوم البنك الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال المشروع مهما كان نوع المشروع جديدا أو قائما ويراد تنميته وتطويره أكثر، بهذا يكون البنك شريكا في الربح والخسارة، كما أن له الحق الاشتراك في أدائه وتنفيذ مهامه عند الربح تتوزع الأرباح حسب الاتفاق والخسائر حسب كل طرف من رأس المال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقها المصرفية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، ص226.

<sup>2</sup>زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المعارف الإسلامية ، مجلة دار البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد04، 2018، ص35.

الشكل رقم (1-1): يوضح خطوات التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية.



المصدر، سمير تامة قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2019، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2013/2013، ص149.

ب- المشاركة المنتهية بالتملك: وتسمى بالمشاركة المتناقضة وأطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، بحيث يقوم المصرف على أساس وعد منه، بالتنازل عن ملكيته في المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة معينة ووفق عقد مستقل، للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة.

#### • إجراءات التمويل بصيغ المشاركة في البنوك الإسلامية:

تم عملية المشاركة في البنوك الإسلامية وفقا للخطوات التالية:

- 1- يتقدم العمل بطلب التمويل بالمشاركة مرفقا بمجموعة من الوثائق تخص العملية المراد تمويلها، بالإضافة إلى دراسات الجدوى إذا كانت عملية المشاركة تخص مشروع جديد.
- 2- يقوم البنك بدراسة هذا الطلب، وكذلك جمع المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم العميل والعملية المستهدف تمويلها.
- 3- يقوم البنك باتخاذ القرار المناسب، فإذا كان القرار بالرفض أو التأجيل فإنه يخطر العميل بذلك أما الطلبات التي اتخذ القرار بقبولها، فإنه يخطر العميل للحضور لتوقيع العقد الذي يتضمن جميع شروط المشاركة.

4- بعد أن يتم توقيع العقد تبدأ مرحلة التنفيذ والتي يقصد بها تقديم كل طرف لحصته في رأس المال حسبما تم الاتفاق عليه في العقد، وفي الغالب يتم فتح حساب جاري باسم الشركة في البنك، ثم يبدأ العميل الشريك في العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العملية.

5- يقوم البنك الإسلامي بعملية المتابعة التي تعد أمراً مهماً وضرورياً لمحافظة البنك الإسلامي على أمواله المودعين وكون البنك في العادة يتفق مع العميل على مباشرة العمل والتنفيذ لوحده، فإن هذا لا يمنع حق البنك في متابعة هذا التنفيذ للتأكد من أنه يتم حسب المتفق عليه<sup>1</sup>.

### ثانياً: المضاربة

**1- تعريف المضاربة لغة:** من الضرب في الأرض أي السير فيها، والمضاربة لغة أهل العراق أما أهل الحجاز فيسمونها قراضاً أو مقارضة<sup>2</sup>.

- اصطلاحاً: تعرف الدكتور وهبة الزحيلي بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال وعامل يقوم الاستثمار بها لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب التسمية المتفق عليها، أما الخسارة إذا وضعت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله أي إن رأس المال من طرف، والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر<sup>3</sup>.

أو هو اتفاق بين طرفي رب المال وصاحب العمل على الاستثمار في مشروع تجاري أو صناعي أو فلاحي، ويكون الربح بينها بحسب التسمية المتفق عليه، أما في حالة الخسارة قرب المال يتحمل ذلك، والآخر يخسر جهده.

### 2- مشروعية المضاربة:

المضاربة جائزة وقد أجمع الفقهاء على جوازها قال ابن حزم: "القراض في الجاهلية وكانت قريش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها، وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر والمرأة والصغير واليتيم وكانوا ذو الشغل والمرض يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح، فأخرها النبي صل الله عليه وسلم، وكان الصحابة يتعاملونه به، روى

<sup>1</sup> -شوقي بورقية مصادر التمويل مرجع سابق صص 70-71 .

<sup>2</sup> علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص460.

<sup>3</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط3 سنة 2006 ص438

ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود، حكم بن حازم وغيرهم. رضي الله عنهم جميعاً<sup>1</sup> دليل المضاربة موجود في الكتاب والسنة والإجماع.

• من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>2</sup>  
وقال أيضاً: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>3</sup>.  
• من السنة<sup>4</sup>:

• روى ابن أبي الجارود حبيب بن يسار عن ابن عباس أنه قال: «كان ابن عباس إذا وضع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بجرأ، ولا يتزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن، فبلغ شرطه رسول الله ﷺ فأجاز شرطه»<sup>5</sup>.

• روى صهيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة فيهن البركة: البيع إلى أجل\* المقارضة\*\* وخلط البُر بالشعير للبيت لا للبيع»<sup>6</sup> هذا الحديث نص على جواز المضاربة، بل ألحَّ عليها.

• من الإجماع: قد أجمعت الأمة على جوازه وقد سبق ذكره.

3- شروط المضاربة:

المضاربة لا تختلف عن غيرها من العقود في الشروط العامة للانعقاد الأهلية للعاقدين والمحل والصيغة، أمّا الشروط الخاصة بصيغتها فهي التي تتعلق برأس المال والربح، نوضحها فيما يلي<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> سمير تامة قياس أثر السياسة المالية والنقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 142.

<sup>2</sup> - سورة المزمل، الآية 20.

<sup>3</sup> - سورة الجمعة، الآية 10.

<sup>4</sup> - إبراهيم فاضل الدبو، عقد المضاربة دراسة في الاقتصاد الإسلامي، دار عمان، عمان، 1997م، ص 24.

<sup>5</sup> - أنظر: نبيل الأوطار شرح متقن الأخبار، الشوكاني، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج 5، ص 393.

\* - البيع إلى أجل: أن لا يزيد مقابل الأجل في سعر السلعة.

\*\* - المقارضة: المضاربة.

<sup>6</sup> - أخرجه ابن ماجه بسند ضعيف في كتاب (التجارات باب الشركة والمضاربة) (حديث رقم: 2289).

<sup>7</sup> - سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والماليو وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي المرجع السابق، ص 142.

أ- الشروط التي ترجع إلى رأس المال فهي<sup>1</sup>:

✓ أن يكون رأس المال نقدًا، كدرهم والدينار والفلوس الرائجة وما تقابلها في هذا العصر  
المعاملات الورقية والمعدنية، لأن الدراهم والمعاملات الورقية هي أصول الأثمان فهي ثابتة  
لا يعترتها تغير الأسواق الذي يعترى العروض والسلع.

✓ أن يكون رأس المال معلوم الصفة والمقدار عن العقد، وعند الجهالة لا تصح المضاربة.

✓ أن يكون رأس المال حاضرًا لا دينيًا في ذمة المضارب، لأن ما في الذمة لا يتحول ويعود  
أمانة، فلو قال له: أعمل بالدين الذي بدمتك مضاربة بالنصف لم يجوز.

✓ تسليم رأس المال إلى المضارب، لأنه أمانة في يده، فلا يصح إلا بالتسليم.

ب- الشروط التي ترجع إلى الربح: اشترط الفقهاء بعض الشروط في الربح حتى يكون  
عقد المضاربة صحيح ومن هذه الشروط<sup>2</sup>:

✓ أن يكون مقدار الربح معلومًا، كالنصف والثلث، لأن المعقود عليه هو الربح، وجهالة  
المعقود عليه توجب فساد العقد.

✓ أن يكون الربح مشترك بين المتعاقدين، رب المال بماله والمضارب بجهدده، فإذا اشترط رب  
المال أن يختص الربح لنفسه كان العمل (جهد المضارب) متبرعًا وصارت العلاقة على سبيل  
الإبضاع<sup>3</sup>، ولم تكن المضاربة صحيحة بإجماع الفقهاء، كما لا يجوز أن يشترط أحدهم  
درهم معلومة من الربح.

✓ أن يكون توزيع الربح حصة شائعة لكل من المضارب ورب المال كالنصف أو الثلث  
... يتفقان عليه، كما لا يشترط مثلاً مبلغ مائة دينار للمضارب فهنا يصبح هذا الأخير

أجيراً؛

✓ في المضاربة يتحمل كل طرف من جنس ما تساهم به في المضاربة، المضارب جهده ورب  
المال ماله، طالما أنه لم يكن هناك تقصير من العامل (المضارب).

<sup>1</sup> - زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التحويل الإسلامية، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1. 2000م، ص 53.

<sup>2</sup> - محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996م، ص 120.

<sup>3</sup> - محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المقدس الإسلامي الدولي الخامس، التمويل الإسلامي، ماهيته صيغته مستقبلاً، فلسطين، 2014م، ص 3.

#### 4- أنواع التحويل بالمضاربة:

أ- المضاربة المطلقة: هي التي يفوض فيها رب المال (المصرف الإسلامي) المضارب في كل التصرفات المطلوبة دون تقييد شروط وقيود<sup>1</sup>.

ب- المضاربة المقيدة: وهي التي يضع البنك الإسلامي شروطا معينة تقيّد حركة العمل في أجزاء أعمال المضاربة سواء أكانت قيود تتعلق بالنشاط الاقتصادي أو المكان أو الزمان أو الأفراد الذين سوف تتعلق بهم عملية المضاربة، ويشترط أن تكون هناك مصلحة معينة من هذه القيود وليس بإحداث الضرر بالعمل، كما يجب أن تكون هذه القيود منصوص عليها في العقد المبرم بين المصرف والعمل<sup>2</sup>.

#### 5- الخطوات العملية لتمويل المضاربة في البنوك الإسلامية:

الخطوات التي يتبعها العميل (المضارب) في صيغة التحويل بالمضاربة مع المصرف الإسلامي (رب المال) هي كالآتي<sup>3</sup>:

- ✓ يتقدم العميل بطلب التمويل بالمضاربة عن طريق ملئ نموذج طلب التمويل بالمضاربة؛
- ✓ يدرس المصرف هذا الطلب من خلال تقييم وتحليل المركز الائتماني للعميل (طالب التمويل) ذلك ضمن استراتيجية المصرف التمويلية الخاصة بهذه الصيغة؛
- ✓ عند انتهاء الدراسة ترفع مذكرة للإدارة المفوضة باتخاذ القرار حسب طبيعة العملية ومبلغ التمويل ومدته، ليتخذ القرار بالرفض أو القبول، أو القبول مع التعديل، وفي كل الحالات يتم إخبار العميل بذلك.
- ✓ عند القبول يقدم العميل المستندات اللازمة لإبرام العقد والإمضاء عليه بحضور ممثل المصرف حضور الطرفين العميل والمصرف، ومن ثم تبدأ عملية التنفيذ في ضوء الشروط والقواعد الموضوعة في العقد؛

<sup>1</sup> علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001م، ص: 608.

<sup>2</sup> عبد الغني مخلق، سامية بلبلاغ، مزايا التمويل بصفتي المشاركة و المضاربة في المصارف الإسلامية ودورها التنموي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد4، العدد1، 2021م، ص: 183.

<sup>3</sup> جمال عمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص129.

✓ بعد اتخاذ القرار بتمويل العملية اللازمة وفق الشروط المتفق عليها تبدأ عملية المتابعة للتأكد من سير العمليات وفق ما اتفق عليه، بالإضافة إلى ذلك يقدم للمضارب المساعدة أو الخبرة الفنية إذا طلب ذلك وتتم المتابعة بعدة وسائل منها:

**1- المتابعة المكتبية:** عن طريق التقارير التي يطلبها المصرف الإسلامي (رب المال) للتأكد من تطور تنفيذ العملية إضافة إلى الميزانيات والمراكز المالية للعملية.

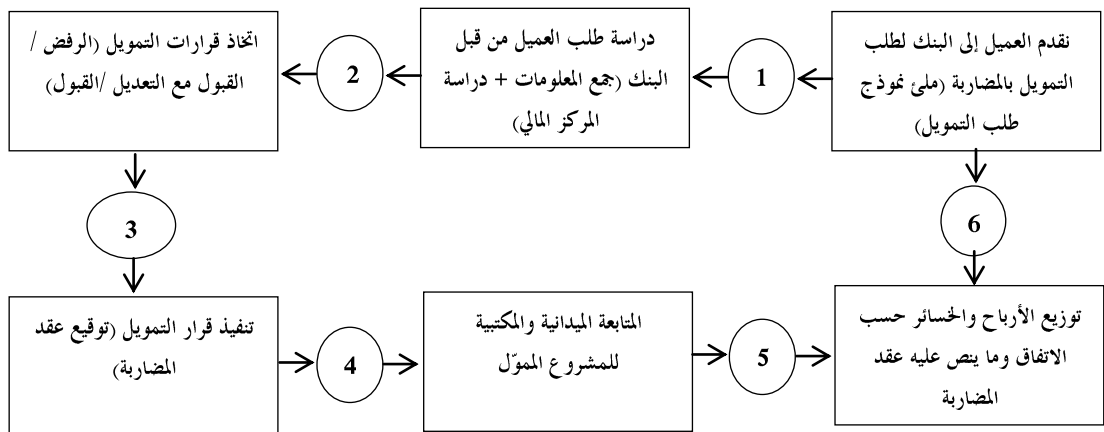
**2- المتابعة الميدانية:** عن طريق تفقد موقع العمل ومراجعة دفاتر ومستندات العملية وجرد المخازن وغيرها.

يتم إعداد حسابات النتائج في نهاية مدة المضاربة؛ كما يتم تحرير إشعار بانتهاء مدة المضاربة؛ وضرورة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عنها في العقد وتكون كالاتي:

**أ- في حالة الربح:** يوزع حسب النسب الشائعة عليها كأن يعطى للمصرف 60% والمضارب 40% مثلاً:

**ب- في حالة الربح:** هناك حالتين في الخسارة وهي خسارة لا دخل للمضارب فيها يتحمل رب المال بخسارة ماله، والمضارب بخسارة جهده، خسارة إذا ثبت بتقصير أو إهمال المضارب هنا يتحمل المضارب وعلى رب المال (المصرف) أن يطالب المضارب بالتعويض يقدر الضرر الذي لحقه.

الشكل رقم: (1 - 2) خطوات عقد المضاربة في البنوك الإسلامية



المصدر: عبد الحليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والحاسبية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2013م، ص: 480.

## الفرع الثاني: الصيغ المعتمدة على المقارضة

من الصيغ الإسلامية المعتمدة في التمويل المصرفي الإسلامي والتي كانت البديل عن القروض الربوية هي المراجعة والسلم والاستصناع والتي سنتطرق لها في الآتي:

### أولاً: التمويل بالمراجعة

صيغ التمويل بالمراجعة أو المراجعة للآمر بالشراء تعتبر من الصيغ الأكثر تطبيقاً في الواقع العملي، سوف نوضح ذلك فيما يلي:

#### 1- تعريف المراجعة:

أ- لغة: مشتقة من الربح يقول ابن منظور: وأربجته على سلعته أي أعطيته ربحاً، وقد أربحهُ بمتاعه وأعطاه مالا مراجعة أي على الربح بينهما<sup>1</sup>.

ب- اصطلاحاً: يقول الدكتور عبد الستار أبو غدة: المراجعة صيغة مفاعلة من الربح، وهي بيع بزيادة ربح على الثمن الأول، وصيغ المفاعلة للمشاركة، وهي هنا اشتراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد، والمراجعة نوع من أنواع بيوع الأمانة التي يقوم التابع فيها على أساس (رأس المال) وهو ثمن شراء السلعة و (التكلفة) وهي ما قامت به السلعة على البائع ففي بيع المراجعة يتم عقد البيع بإضافة نسبة مئوية معلومة أو مبلغ مقطوع إلى رأس المال أو التكلفة<sup>2</sup>.

وكذلك نعرف: بيع يمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم متفق عليه بين المتعاقدين<sup>3</sup>.

2- مشروع المراجعة: بما أن المراجعة هي نوع من بيوع الأمانة فجوازها من جواز البيع، وقد أجمع الفقهاء على مشروعية البيع واستدلوا بـ:

<sup>1</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج:2، ص: 442، مادة (ربح) ص145.

<sup>2</sup> - عبد الستار أبو غدة، الجوانب الفقهية لتطبيق عقد المراجعة في المجتمع المعاصر، بحث مقدم إلى ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، عمان، الأردن، 1987م.

<sup>3</sup> - أحمد سالم ملحم، بيع المراجعة وتطبيقها في المصارف الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005م، ص: 28.

أ- من الكتاب:

قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>1</sup>، وقال أيضا: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>2</sup>.

ب- من السنة: قال رسول الله ﷺ «إنما البيع عن تراض»<sup>3</sup>،

وقال رسول الله ﷺ حين سُئِلَ أَي الكسب أطيب قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»<sup>4</sup>.

أ-الإجماع: لقد أجمع الفقهاء على جواز البيع، شرط أن يكون مروراً، وذلك أن الناس مضطرون إليه<sup>5</sup>.

3- أركانها: بما أن المراجعة عقد بيع، وبالتالي يجب أن نتحقق فيها أركان عقد البيع وهي<sup>6</sup>:

أ- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول، حيث أن الإيجاب يدل على الرضا من المشتري، والقبول ما يدل على الرضا من البائع، والصيغة تكون إما لفظاً أو معاطاة أو إشارة أو كتابة.

ب- العاقدان وهما البائع والمشتري، ويشترط فيهما العقل والتمييز والرشد، والاختيار لأن بيع المكره وشراءه باطلان.

ج- المعقود عليه: ويقصد به كل من الثمن والمثمن، وسنتعرض لها في شروط الصحة

4- شروط صحتها: حسب الدكتور وهبة الزحيلي<sup>7</sup> فإن للمراجعة خمسة شروط

✓ أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني

✓ أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من الثمن

✓ أن يكون رأس المال من المثليات (وهي المكيلات والموزونات والزراعات والعدديات

المتقاربة)

<sup>1</sup> - سورة البقرة، الآية: 275.

<sup>2</sup> - سورة النساء، الآية: 29.

<sup>3</sup> - أخرجه ابن حبان وابن ماجه في السنن، صحيح ابن ماجه ص 17-92.

<sup>4</sup> - أخرجه البزار في مسنده، 2/259.

<sup>5</sup> - صلاح الدين محمود السعيد مذكرة فقه لفضيلة الشيخ العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله ج2 قسم البيع والمعاملات دار الغد الجديد القاهرة ط1 سنة 2007 ص172.

<sup>6</sup> - سلمان ناصر، سعاد سطحي، فقه المعاملات المالية وأدلته عند المالكية، مرجع سابق، ص 26.

<sup>7</sup> - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص: 67-68.

✓ أن لا يترتب على المراجعة وجود شيء من الربا بالنسبة للثمن الأول، كأن يشتري حنطة بمثلها أو جنسها فلا يجوز بيعها مراجعة.

✓ أن يكون العقد الأول صحيحا.

بالإضافة إلى الشروط السابقة فيجب على البائع (المشتري الأول) تملك السلعة، سواء حقيقة أو حكما، قبل أن يبيعها للمشتري الثاني وهذا حتى لا يقع في محذور شرعي وهو بيع مالا يملك، لنهي النبي ﷺ عن ذلك في قوله «لا تبع ما ليس عندك»<sup>1</sup>.

#### 5- أنواعها: تنقسم المراجعة إلى نوعين رئيسيين:

أ- المراجعة البسيطة: وهي التي كانت تستخدم قديما، حيث تفترض تملك البائع للسلعة محل البيع قبل طلب المشتري لها وهذا أمرنا نادر الحدوث في عصرنا<sup>2</sup>.

ب- بيع المراجعة للأمر بالشراء: الشافعي - رحمه الله - هو أول من وصف بيع المراجعة للأمر بالشراء في الفقه الإسلامي، غير أن هذا الاسم أطلق عليه لأول مرة من قبل سامي حسن محمود<sup>3</sup>، ومفهوم المراجعة للأمر بالشراء هو كما شرحه الدكتور يوسف القرضاوي عليه رحمة الله شرحا مفصلا.

ولفهم صور هذا البيع ننقله كما جاء لاعتماد كثير من المصارف الإسلامية عليه<sup>4</sup>: "ذهب زيد من الناس للمصرف الإسلامي وقال له: أنا صاحب مستشفى لعلاج أمراض القلب وأريد شراء أجهزة حديثة متطورة، لإجراء العمليات الجراحية القلبية، من الشركة الفلانية بألمانيا وليس معي الآن ثمنها، أو معي جزء منه ولا أريد أن أجدأ إلى البنوك الربوية، لأستلف عن طريقها ما أريد أن أدفع الفائدة المحرمة، فهل يستطيع المصرف الإسلامي أن يساعدي في هذا الأمر دون أن أتورط في الربا؟ هل يستطيع المصرف أن يشتري لي ما أريد بربح معقول على أن أدفع له الثمن بعد مدة محدودة، فأستفيد بتشغيل مستشفى ويستفيد بتشغيل ماله ويستفيد المجتمع من وراء ذلك التعاون؟

<sup>1</sup> - رواه أحمد (402/3)، وأبو داود (3503)، والترمذي (1232)، والنسائي (كبرى) (39/4)، (مجتبى) (289/7)، وابن ماجه (2187).

<sup>2</sup> - يونس شعيب، التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 38.

<sup>3</sup> - سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان 2000-2019م، مرجع سابق، ص: 122.

<sup>4</sup> - يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجر به المصارف الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988م، ص: 27-28.

قال مسئول المصرف: نعم يستطيع المصرف أن يشتري لك هذه الأجهزة بالموصفات التي تحددها ومن الجهة التي تعنيها، على أن تربحه فيها مقدار معيناً أو نسبة معينة، وتدفع في الأجل المحدد، ولكن البيع لا ينعقد إلا بعد أن يشترط المصرف الأجهزة المذكورة ويجوزها بالفعل بنفسه أو عن طريق وكيله، حتى يكون البيع لما ملكه بالفعل، فكل ما بين المصرف وبينك الآن تواعد على البيع بعد تملك السلعة وحيازتها.

قال العميل: المصرف إذا هو المسؤول عن شراء الأجهزة المطلوبة ودفع ثمنها ونقلها وشحنها وتحمل مخاطرها، فإذا هلكت على ضمانه وتحت مسؤوليته، وإذا ظهر فيها عيب بعد تسليمها يتحمل تبعه الرد بالعيب كما هو مقرر شرعاً.

قال المسؤول: نعم بكل تأكيد ولكن الذي يخشاه المصرف أن يحقق رغبتك ويحببك إلى طلبك بشراء الأجهزة المطلوبة، فإذا تمّ شراؤها وإحضارها أخلفت وعدك معه وهنا قد لا يجد المصرف من يشتري هذه السلعة منه لندرة من يحتاج إليها، أو قد لا يبيعها إلا بعد مدة طويلة، وفي هذا تعطيل للمال وإضرار بالمساهمين والمستثمرين الذين ائتمنوا إدارة المصرف.

قال العميل صاحب المستشفى: إن المسلم إذا وعد لم يخلف وأنا مستعد أن أكتب على نفسي تعهداً بشراء الأجهزة بعد حضورها بالثمن المتفق عليه (الذي هو ثمن الشراء مع المصاريف والربح المسمى مقدار أو نسبة) كما أني مستعد لتحمل نتيجة النكول عن وعدي، ولكن ما يضمن لي ألا يرجع المصرف عن وعده إذا ظهر له عميل يعطيه أكثر، أو غلت السلعة في السوق غلاءً بيئاً؟.

قال المسؤول: المصرف أيضاً ملتزم بوعده ومستعد لكتابة تعهد بهذا وتحمل نتيجة أي نكول منه.

قال العميل: اتفقنا.

قال المسؤول: إذا نستطيع أن نوقع بيننا على هذا في صورة طلب رغبة و وعد منك شراء المطلوب ووعد من المصرف بالبيع، فإذا تملك المصرف السلعة وحازها وضعنا عقد آخر بالبيع على أساس الاتفاق السابق.

هذه الصورة التي اشتهر تسميتها باسم بيع المراجعة للأمر بالشراء وإذا حللناها إلى عناصرها الأولية نجدها مركبة من وعدين، وعد بالشراء من العميل الذي يطلق عليه الأمر

بالشراء و واعد من المصرف الذي يسمى الواعد بالشراء وقد اختار المصرف والعميل الالتزام بالوعد وتحمل نتائج النكول عنه، كما تتضمن الصورة أن الثمن الذي اتفق عليه بين المصرف و العميل ثمن مؤجل، والغالب أن يراعي في تقدير الثمن مدة الأجل، كما يفعل ذلك كل من يبيع بالأجل<sup>1</sup>.

ج- الوكالة بالشراء بأجر: يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها، كما يحدد ثمنها مضافاً إليه أجرا معيناً يدفعه للبنك مقابل قيامه بهذا العمل، في هذه الحالة العميل (المشتري) يتحمل أي طارئ على هذه السلعة<sup>2</sup>.

د- بيع المساومة: هو بيع يتراضى الشخصان على ثمن ولا تقبل زيادة بعده ولو تضمن عيباً<sup>3</sup>.

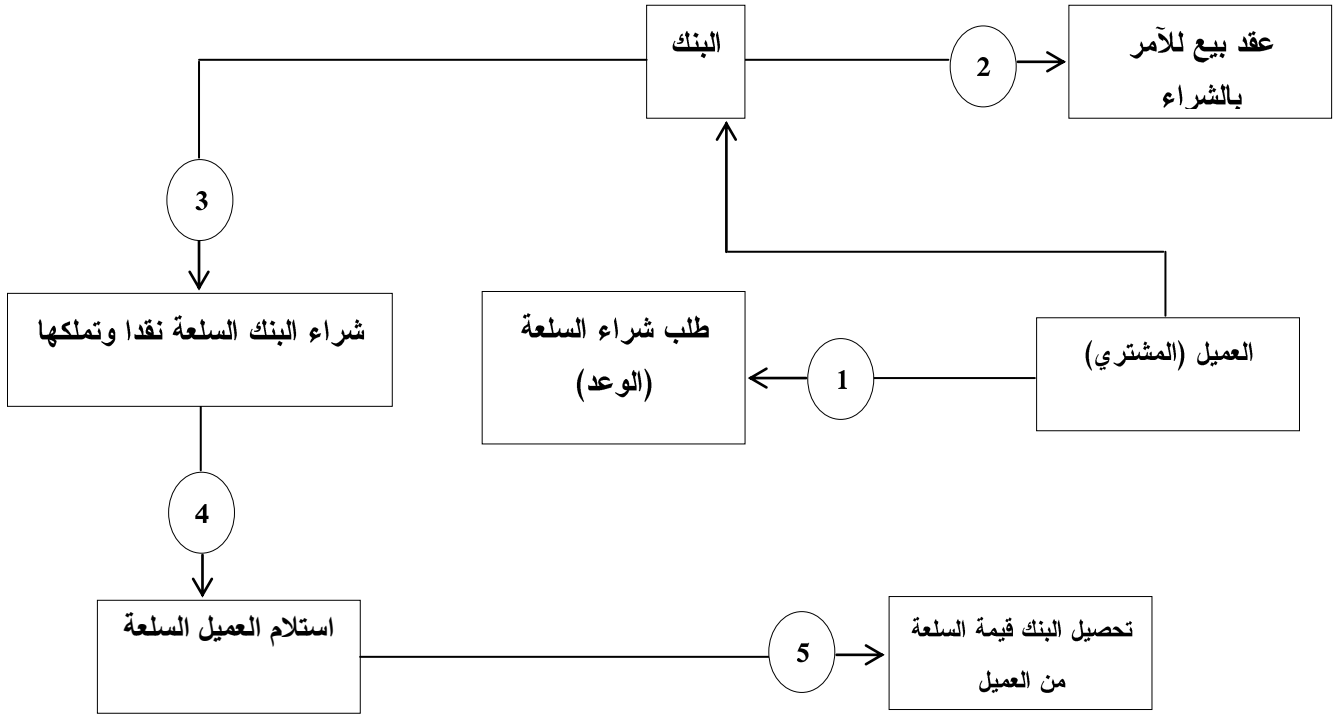
الشكل المقابل يوضح خطوات التمويل ببيع المراجعة للأمر بالشراء

<sup>1</sup> - سمير تامة، إلياس، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان 2000-2019م، مرجع سابق، ص: 123.

<sup>2</sup> - عبد الحلیم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، مرجع سابق، ص: 371.

<sup>3</sup> - عبد الصادق ابن خالكان، بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجرته المصارف المغربية دراسة فقهية، ط1، مراكش، 2011م، ص: 47.

الشكل رقم: (1-3) خطوات بيع المراجعة للآمر بالشراء



المصدر: سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2019، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2022/2023م، ص: 123.

### ثانيا: التمويل بالسلم

يعتبر البيع بالسلم أداة تمويلية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي من حيث المرونة والاستجابة لحاجات التمويل المختلفة، ولشرائح مختلفة ومتعددة من العملاء سواء كانوا منتجين زراعيين أو صناعيين أو تجار فيما يلي سنعرض ما يأتي:

#### 1- تعريف بيع السلم:

أ- لغة: السلم بفتح السين واللام اسم مصدر لأسلم ومصدره الحقيقي الإسلام، ومعناه في اللغة استعجال رأس المال وتقديمه<sup>1</sup>.

وكذلك في اللغة هو السلف: والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز الحسين زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية المعهد الخلمي في الفكر الإسلامي - ط1 - القاهرة 1996 ص14.

<sup>2</sup> - أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981م، ص: 226.

ب- اصطلاحاً: هو بيع شيء موصوف في الذمة مؤجلاً بأجل معلوم يوجد فيه جنس البيع عند حلوله غالباً، بثمن معجل<sup>1</sup>.

وقد عرفه ابن قدامه بقوله: «وهو أن يسلّم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ويسمى سلماً وسلفاً فيقال أسلم وأسلف و سلفٌ وهو نوع من البيع فينقصد بما ينقصد به البيع»<sup>2</sup>.

ويعرف أيضاً: على أنه بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا ويسمى (رأس المال) ويسمى البائع (المسلم إليه)، والمشتري (رب المال) وقد سمي السلم (سلفاً)<sup>3</sup>.

- فالمسلم إذن هو عكس البيع لأجل، ففي الأول يتم تعجيل ويؤجل المثمن، أما في الثاني فيعجل المثمن و يؤجل الثمن.

وقد شرع السلم للتيسير على الطرفين لأن المبيع في السلم يكون نازلاً في القيمة عن البيع العادي فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه ويستفيد المشتري من انقاص الثمن، لذلك سُمي ببيع المحاويج للحاجة إليه أو ببيع المفاليس لنقص الثمن<sup>4</sup>.

## 2- مشروعية السلم:

أ- من الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾<sup>5</sup> قال ابن عباس أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابة وإذن فيه، ثم قرأ الآية<sup>6</sup>.

أ- من السنة: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث، فقال: من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات، ط2، 2002م، ص: 41.

<sup>2</sup> - ابن قدامة، المغني، ج4، ص: 312.

<sup>3</sup> - حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار اليمان للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2011م، ص: 466.

<sup>4</sup> - سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 124.

<sup>5</sup> - سورة البقرة، الآية: 282.

<sup>6</sup> - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 296.

<sup>7</sup> - أخرجه البخاري، كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم، وباب السلم في وزن معلوم، 4/429.

ب- من الإجماع: أجمعت الأمة على مشروعية عقد السلم وقد حكى الإمام ابن المنذر - رحمه الله - الإجماع على ذلك بقوله: «وأجمعوا على أن السلم الجائز، أن يُسَلِّم الرجل صاحبه في طعام معلوم إلى أجل معلوم ودنانير ودراهم معلومة، يدفع ثمن ما أسلم فيه قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه، ويُسمَّى المكان الذي يقبض فيه الطعام فإذا فعلا ذلك وكان جائزي الأمر كان صحيحاً»<sup>1</sup>.

3- أركانها: كما في عقود البيع، للسلم ثلاثة أركان

- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول
- العاقدان: وهما المسلم إليه (البائع)، والمسلم (المشتري)
- محل العقد:

4- شروط صحته: يشترط لصحة السلم ما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ بيان جنس المسلم فيه ونوعه وصفته ومقداره.
- ✓ معرفة أماكن وجود المسلم فيه ملك البائع عند حلول الأجل.
- ✓ أن يكون الثمن معلوماً حال العقد مقبوضاً في المجلس.
- ✓ أن يكون الأجل بالنسبة للمسلم فيه معلوماً.
- ✓ تحديد مكان إبقاء المسلم فيه عند حلول الأجل إذا كان له حمل ومؤونة.
- ✓ أن يخلو البدلان من علي الربا، وهما اتحاد القدر والجنس.

5- أنواع التمويل بالسلم: هناك أسلوبان لتطبيق بيع السلم في المصارف الإسلامية هما<sup>3</sup>:

- أ- السلم: يشتري البنك سلعة معينة مؤجلة يدفع ثمنها فوراً.
- ب- السلم الموازي: يبيع سلعة مؤجلة ويقبض ثمنها فوراً يستعمل عقد السلم والسلم الموازي، حيث يشتري البنك كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقدم بعد ذلك بيع كمية مماثلة من نفس السلعة موصوفة أيضاً بنفس موعد السلم، ويكون ربحه هو الفارق في السعر

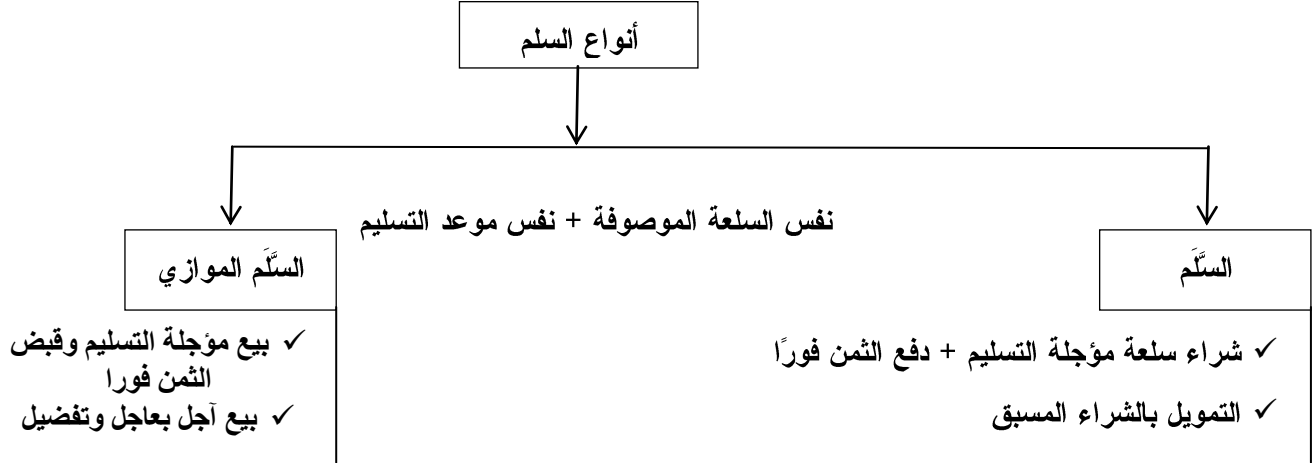
<sup>1</sup> -حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستحقة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستحقة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، مرجع سابق، ص 470.

<sup>2</sup> - فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات، ط2، 2002م، ص: 42.

<sup>3</sup> - جمال لعامرة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، (ب ط)، الجزائر، 1996م، ص: 129.

بين وقت الشراء ووقت البيع، ففي السلم الموازي يحصل البنك على ثمن البضاعة عاجلاً، وفوراً في حين تتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل في وقت لاحق أي بيع آجل بعاجل، الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم: (1-4) يوضح أنواع بيع السلم



المصدر: عبد الحليم غربي مصادر واستخدامات في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والحاسبية دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع ط1 سوريا 2013، ص: 388.

## 6- الخطوات العملية لبيع السلم والسلم الموازي المتبعة في المصارف الإسلامية

الإجراءات العملية التي تتبعها المصارف الإسلامية للتمويل بصيغة السلم في الآتي<sup>1</sup>:

### أ- عقد بيع السلم:

**1- طلب الشراء:** يتلقى المصرف الإسلامي طلب من العميل بتمويل سلعة (وليكن مثلاً شركة لصناعة الآلات الكهرومنزلية) يعرض عليه بيع عدد من الآلات الكهرومنزلية، يوضح فيها العميل السلعة بدقة على أن يدفع المصرف للعميل ثمنها معجلاً ويكون الاستلام مؤجلاً بعد سنة مثلاً<sup>2</sup>، يجرى العميل نموذج يسمى طلب التمويل (السلفة) بصيغة السلم، ومن أهم البيانات التي تظهر في هذا الطلب ما يلي:

<sup>1</sup> - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقهما في المصارف الإسلامية وفق الضوابط والشروط الشرعية المصرفية تجربة بنك السودان، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2015م، ص: (30-31).

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز حسين زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996م، ص: 14.

✓ مواصفات وكمية السلعة موضوع السّلم.

✓ الثمن المقترح لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة ومقدار التمويل.

✓ بعض المستندات المتعلقة بالعميل.

✓ ميعاد وشروط التسليم ومكانه.

**2- دراسة جدوى الطلب:** يقوم قسم الائتمان في المصرف الإسلامي بدراسة طلب العميل

من جميع النواحي مع التركيز على:

✓ التحقق من صحة المعلومات والبيانات الواردة عن العميل.

✓ دراسة السلعة وسوقها موضوع السّلم من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق.

✓ دراسة النواحي الشرعية للسلعة موضوع السّلم.

✓ دراسة ثمن الشراء ونسبة الربح.

✓ دراسة الضمانات والكفالات المقدمة من العميل.

✓ دراسة إمكانية التسويق وتنفيذ السّلم.

**3- إبرام عقد السّلم:** في حالة الموافقة من قبل المصرف على تنفيذ العملية بعد بيان جدواها

يجر عقد بيع السّلم بين المصرف (المشتري) والعميل (البائع).

**ب- تسليم وتسّلم في الأجل المحدد:** أمام البنك حالات متعددة يمكن أن يختار أحدهما<sup>1</sup>.

✓ تسليم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته، بيع حال أو مؤجل.

✓ يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عن نظير أجر متفق عليه (أو بدون أجر) يندرج من

فارق سعر الشراء والبيع.

✓ توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (المشتري). بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها

أي وجود طلب مؤكد بالشراء.

**ج- عقد البيع الثاني:**

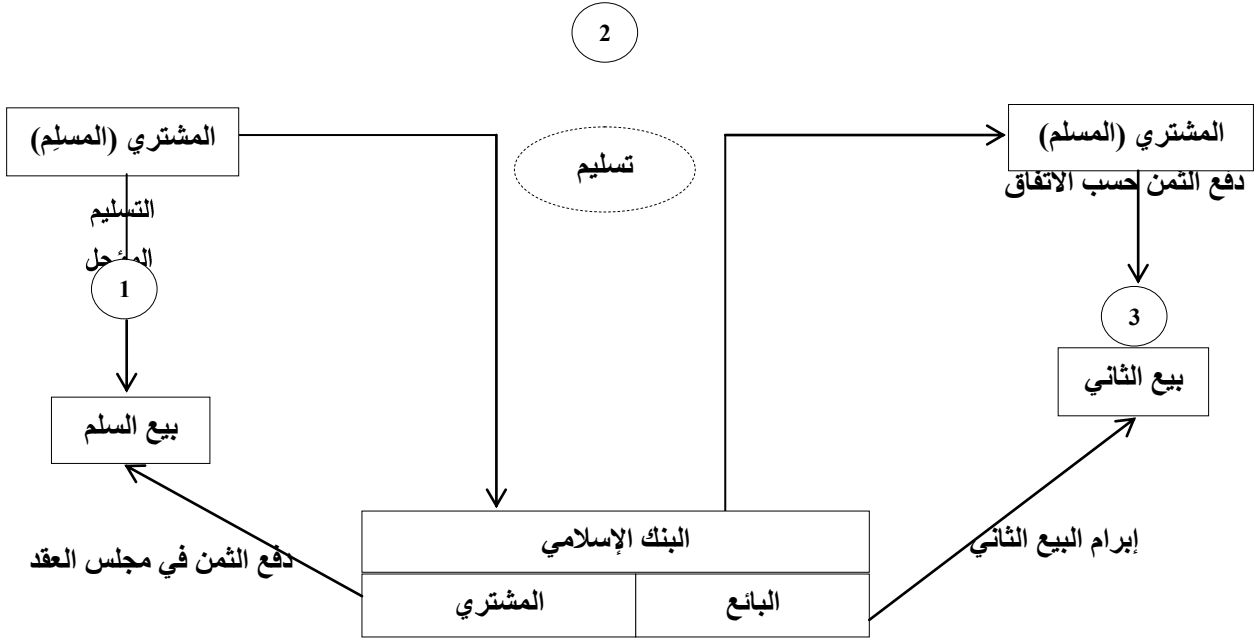
- البنك يوافق على بيع السلعة حالا أو بالأجل بثمان أعلى من ثمن شرائها سلماً الاستفادة

من فارق سعر البيع.

- المشتري يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الاتفاق.

<sup>1</sup> - عز الدين حوجة، أدوات الاستثمار الإسلامي، ط6، مصرف الزيتونة، تونس، 2014م، ص: 42.

الشكل رقم (1-5): خطوات العملية لبيع السلم



المصدر: سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي في السودان للفترة (2000-2019)، ص: 303

### ثالثا: الاستصناع في البنوك الإسلامية

#### 1- تعريف الاستصناع:

أ- لغة: هو طلب الصفة، جاء في لسان العرب: و استصنع الشيء دعا إلى صنعه<sup>1</sup>.

ب- اصطلاحا:

اختلفت عبارات العلماء في تعريف الاستصناع، حيث أدخله الجمهور ضمن السلم، أما الأحناف فعده عقد مستقلا، لكنهم اختلفوا في تعريفهم ومرجع ذلك الاختلاف إلى إدخال بعض القيود أو إخراجها من تلك التعريفات: تعريف الكاساني: "هو عقد على بيع في الذمة شرط فيه العمل"<sup>2</sup>. وقد عرفه وهبة الزحيلي<sup>3</sup>: «عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة».

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (صنع)، ج: 8، ص: 209.

<sup>2</sup> مداني أحمد، نحو تطبيق عمل مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاستصناع في الجزائر، الملتقى العلمي الأول حول «بحث في سبيل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، يومي: 24-25 نوفمبر 2008م، جامعة 8 ماي 1945م، قلمة، الجزائر، ص: 4.

<sup>3</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 303.

وهناك تعريف آخر: «الاستصناع هو شراء شيء من الصناع يطلب إليه صنعه فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب، الاستصناع إنتاج بشيء لزبون معين وليس كصناعة اليوم إنتاج للسوق لزبائن غير معينين وهو يصلح لصناعات اليدوية»<sup>1</sup>.

**2- مشروعية الاستصناع:** ذهب جمهور الحنفية خلاف لزفر إلى مشروعية عقد الاستصناع، سواء دُفع الثمن في مجلس العقد أو دُفع جزء منه، أو لم يدفع شيء منه وأخر كله أو بعضه إلى موعد تسليم المعقود عليه -المستصنع - أو بعد تسليمه دفعة واحدة أو على دفعات<sup>2</sup>.

أما الشافعية والمالكية والحنابلة يلحقون عقد الاستصناع بالسلم فيشترط فيه ما يشترط في السلم.

وهو ما رجحه مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي<sup>3</sup>.

#### أ- من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَا جُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَدًّا﴾<sup>4</sup>، في هذه الآية صورة واضحة لتطبيق الاستصناع من طرف ذي القرنين، حيث طلب منه أولئك القوم أن يبني لهم سدًّا يحميهم من يأجوج ومأجوج مقابل مال يدفعون له.

**ب- من السنة:** عن نافع أن عبد الله حدثه «أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب وجعل فسه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب فرقى المنبر، فحمد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطنعته وإني لا ألبسه فنبذه فنبذ الناس»<sup>5</sup>.

#### 3- أركانه: للاستصناع ثلاثة أركان.

✓ **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول.

<sup>1</sup> - رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، دار المكتبي، ب ط، دمشق سوريا 2011، ص377.

<sup>2</sup> - حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستنحة في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص - ص: (483 - 484).

<sup>3</sup> - وذلك في قراره رقم: (7/3/66) الصادر عن دورة مؤتمره السابع الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 7 - 12 / ذو القعدة/ 1412هـ.

<sup>4</sup> - سورة الكهف، الآية: 94.

<sup>5</sup> - رواه البخاري، كتاب اللباس، باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه، ج1، رقم: 5876، ص: 70.

✓العاقدان: وهما الصانع والمستصنع.

✓محل العقد: وهو الثمن والمثمن (الشيء المستصنع).

#### 4- شروط عقد الاستصناع:

نجد الكثير من الفقهاء لم يتعرضوا لعقد الاستصناع بصفة مستقلة لارتباطه بعقد السلم يستخدم في كثير من الأحيان في الزراعة أما الاستصناع يستخدم في الصناعة، لذا فالشروط التي تنطبق على عقد السلم تنطبق على عقد الاستصناع ما عدا تلك الخاصة بهذا الأخير هي<sup>1</sup>:

✓يجب على البنك أن يزود الزبون بالسلعة التي تم الاتفاق عليها بمقتضى عقد الاستصناع في الآجال المحددة.

✓يجب أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوما لدى المستصنع (العميل) والصانع (البنك) ويجوز تنفيذ تمويل الاستصناع لشراء أي سلعة مصنعة ومباحة حسب مواصفات معينة ومحددة الجنس والنوع والصفة، وهذا لا يلزم الزبون بأي التزامات للصانع، حيث يكون اتفاهه مع الجهة الممولة (البنك).

✓يجوز للبنك أن يوكل طرفا ثالثا للقيام بعملية التصنيع كما لا يجوز للعميل (المستصنع) المشاركة في صنع السلعة المصنعة حيث أن ذلك من مسؤولية الصانع كامل إلا في حالة المساهمة بالأرض للبناء عليها.

✓يجوز للمستصنع أن يقوم بالإشراف على عملية صناعة السلعة بنفسه، أو يوكل من ينوب عنه كجهة استثمارية للتأكد من تطابق السلعة المصنعة أثناء عملية تصنيعها للمواصفات التي وافق عليها البنك على أن لا ينشأ عن ذلك أي التزام بينهما (المستصنع والصانع).

✓يجوز للبنك أن ينوب عن عملية (المستصنع) في حالة حصوله على توكيل منه ببيع السلعة المصنعة إلى طرف آخر، كما يمكن أن يوكل الصانع من قبل البنك للقيام لهذه المهمة أيضا.

<sup>1</sup> - سماح طلحي، نسرين عزام، نوفل بعلول، دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة - دراسة حالة الجزائر -، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد3، العدد1، 2020م، ص: 364.

✓ يمكن أن يتضمن عقد الاستصناع خدمات ما بعد البيع، التي تقدم عادة مع السلعة المصنعة كالصيانة والضمان.

## 5- أشكال الاستصناع وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية:

يمكن للمصارف الإسلامية أن تطبق الاستصناع في العديد من المجالات والصناعات الحديثة، مثل الصناعات الهندسية والكهربائية والميكانيكية وفي بناء وإنشاء المصانع والمساكن... الخ.

وقد يكون المصرف الإسلامي صانعاً أو مستصنعاً، وفي هذا السياق يمكن للمصارف الإسلامية أن تمول مختلف الصناعات من خلال ثلاثة أشكال للاستصناع<sup>1</sup> وهي كما يلي:

أ- الاستصناع العقاري: وذلك بإنشاء مساكن عبر شركات المقاولات والوحدات الهندسية في المصرف، أو إنشاء الشركات والمصانع التي تحتاج إلى تمويل ضخم، كذلك يمكن في المستقبل استخدام هذه الصيغة في تمويل صناعة الأسلحة والمعدات الحربية والطائرات والسفن<sup>2</sup>.

ب- الاستصناع الموازي: صورته أن يرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صنعة معينة، فيجري العقد على ذلك، وتتعاقد المؤسسة مع عميل آخر باعتبارها مستصنعاً، فتطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها<sup>3</sup>.

ج- التجمعات الصناعية: وصورتها في أن يتفق المصرف مع مجموعة من الصانعين بالقيام بتصنيع جزء معين من منتج خاص والاتفاق مع آخرين لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكاً للمصرف لبيعها في الأسواق<sup>4</sup> مثل تصنيع أجزاء السيارة.

6- الخطوات العملية لعقد الاستصناع في البنوك الإسلامية: الخطوات العملية لعقد الاستصناع في البنوك الإسلامية تمر بالمراحل التالية<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - يونس شعيب، التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 43.

<sup>2</sup> - وائل عريبات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006م، ص: 187.

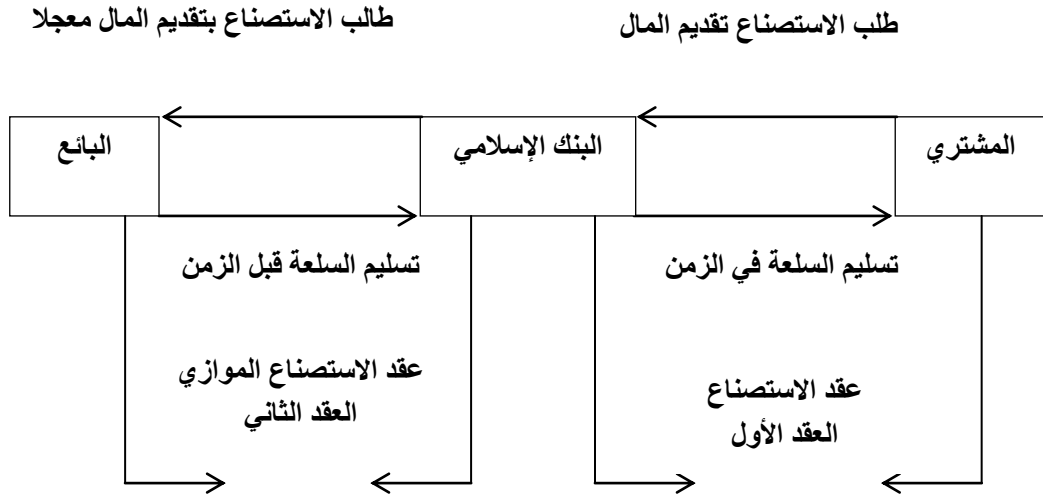
<sup>3</sup> - صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النور، دمشق، ط1، 2008م، ص: 290.

<sup>4</sup> - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص: 287.

<sup>5</sup> - نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2012م، ص: 178.

- 6-1- يتقدم العميل (المستصنع) إلى البنك بطلب تصنيع ما يرغب فيه بتحديد المواصفات والكمية مع تقديم الدفعة مقدمة التي يمكن سدادها للبنك، والضمانات التي يعرضها وطريقة السداد دفعة واحدة أو على أقساط (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية)، مسحوبة بدراسة مالية ويقدر فيها الإيراد المتوقع ومدى قدرته على الوفاء لسداد الأقساط.
- 6-2- يقوم البنك بدراسة جدوى فنية للمشروع (موضوع التصنيع) من قبل خبراء في التمويل في البنك، كما يمكن الاستعانة بمكتب استشاري هندسي يتبع البنك، وفي حالة موافقة البنك على العرض المقدم من العميل يطلب منه تقديم المستندات النهائية للتمويل وتقديم الضمانات اللازمة.
- 6-3- بعد الاتفاق النهائي بين البنك (الصانع) والعميل (المستصنع) يقوم البنك عقد بيع الاستصناع مع العميل يحدد فيه جميع حقوق والتزام الطرفين.
- 6-4- بعد توقيع عقد بيع الاستصناع بين البنك والعميل يقوم بتوقيع عقد تنفيذ مع المقاول الذي تم اختياره وهذا العقد يسمى عقد استصناع موازي، أو عقد مقاول، وتكون علاقة المتعامل بالبنك مباشرة ولا علاقة له بالمقاول.
- 6-5- يقوم الطرف المقاول بتسليم ما تم تصنيفه إلى البنك مباشرة أو إلى أي جهة يقررها البنك بالنيابة عنه.
- 6-6- يقوم المصنع بتسليم ما تم صنعه إلى العميل مباشرة أو إلى أي جهة يقوم العميل بتفويضها للاستلام.

الشكل رقم (1-6): الخطوات العملية لتنفيذ عقد الاستصناع



المصدر: سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان (2000 - 2019م)، ص: 136.

## المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعبر عن نجاح السياسة الاقتصادية لأي بلد، وأبرز من تحدث على النمو الاقتصادي بوصفه "ال عمران" المؤرخ عبد الرحمان بن خلدون في كتابه المقدمة، حيث كان له السبق التاريخي في تحديد عوامل النمو الاقتصادي والمتبع للسياق التاريخي يرى أن أفكار وإسهامات آدم سميث جاءت متطابقة لأفكار عبد الرحمان بن خلدون رغم الفارق الزمني خمسة قرون لعل أفكار ابن خلدون حول تفسير النمو الاقتصادي تقاطعت مع العديد من تطرق لهذا الموضوع لذا تعتبر نظرية العمران لابن خلدون من أبرز النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بلغة ابن خلدون العمران<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي (المفاهيم والمحددات)

#### الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

##### أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف تطرقت إلى النمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي<sup>2</sup>، أي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد<sup>3</sup>.

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - سمير تامة، أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في السودان 2019/2000 مرجع سابق، ص: 160.

<sup>2</sup> - Niva Goodwin Jonathan Harris, Julie A. Nelson, Boach, MSRRBS, Pinciples of Economics context, published Routledge, VSA, 2014, P: 719.

<sup>3</sup> - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، المكتبة المركزية، ط5، بن عكنون، الجزائر، 2005م، ص: 12.

<sup>4</sup> - معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص: 347.

حتى يكون نمو اقتصادي حقيقي لدولة ما يجب أن تحقق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- 1- الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي، بالإضافة إلى ذلك الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني وفق المعادلة التالية= معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.
- 2- أن تكون الزيادة التي تتحقق في داخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لا بد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم.
- 3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

ومن خلال التعاريف السابق يمكن أن نستخلص التعريف التالي للنمو الاقتصادي زيادة مجموع السلع والخدمات للسكان بما يحقق الزيادة في تحقيق معدل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

### الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي<sup>2</sup>

أولاً: النمو الاقتصادي الطبيعي (التلقائي): الذي ظهر جلياً من خلال انتقال من مجتمع الاقطاع إلى المجتمع الرأسمالي عبر المراحل التاريخية.

حيث نادت في البداية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل والتراكم الأول لرأس المال، زيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة تكوين السوق الداخلية بحيث تخصص الأسواق ويصبح لكل منتج سوق والذي يأخذ مبدأ الحرية الاقتصادية دون تدخل الدولة المباشر وبالتالي تقوم ميكانزمات العرض والطلب بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بنيوية تساعد على نموه وتنميته.

ثانياً: النمو العابر (غير مستقر) هو النمو الذي لا يتسم بالاستقرار، لأن محدداته خارجية يزول بزوالها فهو بذلك يناسب حالة الدول النامية، حيث يستجيب لتفاعلات تجارتها

<sup>1</sup> - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نقدية-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008م، ص: 03.

<sup>2</sup> - سمير تامة، م أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في السودان 2019/2000 مرجع سابق، ص- ص: (166 - 167).

الخارجية. مثل: (ارتفاع وانخفاض أسعار النفط - ارتفاع الأسعار في السلع مواد غذائية، ألبسة...).

ثالثاً: النمو التجاري المخطط يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع اعتماداً على إحصاء موارده وحاجياته للنظر في كيفية تعبئتها وفق خطة مرسومة مسبقاً وهو الذي قد يتحول إلى تنمية اقتصادية إذا استمر إلى بضع عقود، وقد انتهجت الدول الاشتراكية سابقاً هذا النهج.

رابعاً: النمو الاقتصادي الموسع يتسم هذا النوع بتغير معدل الدخل بنفس تغير معدل السكان (أي: الدخل يبقى ساكناً رغم تغيره).

خامساً: النمو الاقتصادي المكثف: يتسم بتغير معدل الدخل (أي: معدل دخل الفرد الحقيقي) بقدر أكبر من معدل نمو السكان والذي بدوره سوف يؤدي إلى الانتقال من النمو الموسع إلى النمو المكثف أين تتحسن فيه مستوى معيشة الأفراد.

### الفرع الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

**1- الناتج الحقيقي:** يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس<sup>2</sup>.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني نمواً اقتصادياً عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفاً اقتصادياً عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 5.

<sup>2</sup> - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001م، ص: 22.

<sup>3</sup> - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 5.

2- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الامكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلاً.

3- متوسط الدخل (الدخل الفردي): يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد<sup>1</sup>.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

أ- معدل النمو البسيط: يقيس معدل المتغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى<sup>2</sup> وتمثل صيغته فيما يلي:

$$C_{M5} = \frac{Y_1 - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

$C_{M5}$ : معدل النمو البسيط

$Y_1$ : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

$Y_{t-1}$ : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتين لحسابه طريقة النقطتين وطريقة الانحدار<sup>3</sup>. ووفقاً لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_N = (1 + CM_c) N$$

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، 2002م، ص: 57 - 60.

<sup>2</sup> بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 6.

<sup>3</sup> محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005م، ص: 280.

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{YN}{Y_0}} - 1$$

حيث:

$CM_c$ : معدل النمو المركب

$N$ : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

$Y_0$ : الدخل الحقيقي لسنة الأساس

$Y_n$ : الدخل الحقيقي لآخر فترة ( $N$ )

أما طريقة الانحدار فصيغتها:

$$\ln Y_1 = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_1$ : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة ( $t$ )

$A$ : ثابت.

$CM_{ct}$ : معدل النمو المركب في السنة  $t$

$T$ : الزمن

الفرع الرابع: عوامل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

عوامل النمو الاقتصادية كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها وتحليلها، أولاً لتداخلها فيما بينها، وثانياً لاختلاف رؤية المنظرين في الاقتصاد إلى العوامل الرئيسية فيها كون كل أفكار الاقتصاديين متباينة حول العوامل الأساسية للنمو فالذي يراه أحدهم عامل أساسياً يراه الآخر ثانوياً فيما يلي نحاول ذكر بعض عوامل النمو الاقتصادي.

1- تراكم رأس المال: يتأتى تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة وتوجه ذلك الادخار نحو الاستثمار إذا يعتبر عنصر رأس المال عنصراً تراكمياً يتألف من السلع الرأسمالية (الآلات والمباني، وتجهيزات المصانع وغيرها) التي تستخدم في العملية الإنتاجية يتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب إلى الاستثمار ويرتبط الادخار بالاستثمار بعلاقة طردية،

<sup>1</sup> - سمير تامة، أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق، ص: 171.

زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل مما يزيد على القدرة في التكوين الرأسمالي<sup>1</sup>.

حيث الزيادة في هذا الأخير سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج كالأرض والعمل، فهو بذلك يعتبر محفزاً للزيادة في الإنتاجية<sup>2</sup>.

فالتكوين الرأسمالي خاصة في الدول النامية يتم من مصدرين هما<sup>3</sup>:

الموارد المحلية والموارد الأجنبية المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية

إن فرص الاستثمار في دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج.

ويتكون رأس المال من خمسة مكونات أساسية تستعرضها فيما يلي<sup>4</sup>:

1-1- رأس المال الطبيعي: يتكون من الأصول المادية التي توفرها الطبيعة مثل: الأرض المناسبة للزراعة، مصادر الحياة، مخزون المعادن والوقود الأحفوري (مثل النفط الخام... الخ).

1-2- رأس المال المصنع: الأصول المالية التي ينتجها البشر باستخدام رأس المال الطبيعي، تشمل المباني والآلات ومخزون النفط والسلع المنتجة.

1-3- رأس المال البشري: يتمثل في تفاعلات البشر ومشاركاتهم في الأنشطة الإنتاجية من خلال تبادل المهارات المكتسبة بينهم عن طريق تراكم المعرفة العامة والخاصة.

1-4- رأس المال المادي: يتمثل في المواد التي يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات وأكثر الموارد استعمالاً للنقد، سواء النقدية أو الحسابات المصرفية ولكن يمكن أن تتضمن أيضاً الأصول مثل الأسهم والسندات.

<sup>1</sup> - حياة عثمان، انعكاس هيكل القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم - دراسة قياسية - حالة الجزائر للفترة 1990-2019م، أطروحة دكتوراه، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022م، ص: 51.

<sup>2</sup> - فضيلة مزوزي، بن غلال بلقاسم، مراد بركات، أثر إجمالي تراكم رأس المال الثابت على القيمة المضافة في القطاع الفلاحي الجزائري 1990 - 2018م، مجلة دفاتر، مجلد 17، عدد 2، 2021م، ص: 342.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية المشكلات -، مطبعة البحيرة، (ب ط)، 2008، ص: 222.

<sup>4</sup> Niva Goodwin Jonathan Harris, Julie A. Nelson, Boach, MSRRBS, Principles of Economics context, published Routledge, VSA, 2014 p.339

2- التقدم التكنولوجي: يتمثل في تحسين مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة، كإكتشاف أساليب إنتاجية جديدة و سلع غير معروفة سابقة، وتصاميم هندسية مبتكرة وهناك شبه إجماع بين العلماء والمهتمين بأن التقدم التكنولوجي يعد من أهم العوامل الأساسية والمسؤولة عن النمو الاقتصادي.

3- العمالة: الذي يترجم في القوة العاملة التي تساهم في العملية الإنتاجية (إنتاج السلع والخدمات) خاصة القوة العاملة الكفأة، التأهيل التكنولوجي، الخبرة، التعليم، التعليم والتدريب<sup>1</sup>، لأن العمال لا يتساوون في قدرتهم على الإنتاج لاختلاف مستواهم التعليمي وخبراتهم هذا التفاوت بين العمال من حيث المستوى وبالتالي الإنتاجية يجعل من هنا المؤشر ضعيف للاعتماد عليه كمحدد للناتج وبالتالي للنمو الاقتصادي، ولتدارك ذلك يجب استخدام مؤشر الكفاءة الكلية للعمل التي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري (الكفاءة) للأفراد العاملين.

4- الموارد الطبيعية: يعتبر المورد الطبيعي أحد مكونات (مدخلات) العملية الإنتاجية، بما يحتويه من مساحات خاصة للزراعة وأخرى للصناعة وما تزخر الأراضي من موارد معدنية ومصادر للطاقة والنفط والفحم ومن تنوع في المناخ فكل هاته الموارد الطبيعية لو استعملت في العملية الإنتاجية لكانت لها دافع كبير وفعال في النمو ذلك بشرطين هما:

- المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراج الموارد واستخدامها

- وجود طلب على الموارد ذاتها أو على الخدمات التي ينتجها

فالموارد يصنف صنفين هما<sup>2</sup>:

أ- الموارد غير المتجددة: وهي الموارد ذات الرصيد الثابت وتفنى باستعمالها كالبتترول، الغاز الطبيعي والفهم.

ب- الموارد المتجددة: هي المواد القابلة لتجديد بصورة طبيعية مثل: الأرض الزراعية، الغابات والمراعي، الحيوانات والأسماك والاستعمال الجيد لهاته الموارد في العملية الإنتاجية

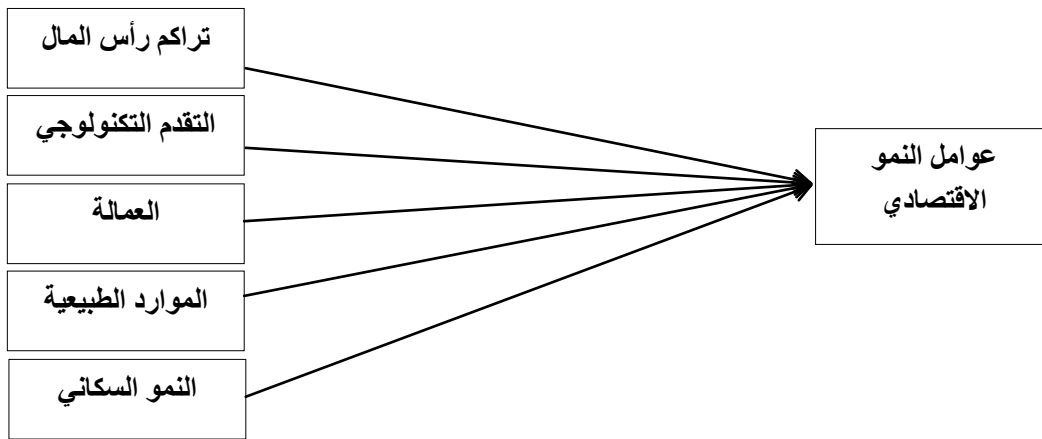
<sup>1</sup> - بشرول فيصل، رملوي عبد القادر، الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد5، العدد3، 2016م، ص: 48.

<sup>2</sup> - عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية- لحالة الجزائر خلال الفترة 1998 - 2012م، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015م، ص: 10.

عاملاً محفزاً لعملية النمو الاقتصادي، والعكس عن ذلك فالاستعمال العشوائي لها يؤدي إلى إهدارها بدون أن يكون لها أثر على النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني أن الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية متنوعة غير قادرة على تحقيق معدلات نمو مقبولة وفي بعض الأحيان نجد اقتصادياتها قوية فهناك العديد من الدول تعتبر عن أغنى الدول في العالم، فهناك العديد من الدول تعتبر من أغنى الدول في العالم، لأنها تعوض مكان الموارد الطبيعية الانفتاح الاقتصادي من خلال استغلال منافع التجارة الدولية حيث تستورد من الدول ما يخدمها في عملية التصنيع وتصدر السلع المصنفة إلى الاقتصاديات بتلك الموارد.

5- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني أحد عوامل النمو الاقتصادي كما ذكر الاقتصادي الفرنسي "olivier de la Grandville" في دراسته "نظرية النمو الاقتصادي" الذي خصص فيها جزء كبير لتحليل نظرية ابن خلدون للنمو الاقتصادي عنوانها "تفسير معاصر لنظرية ابن خلدون" حيث يرى أن النمو الاقتصادي يقوم على نتيجة تفاعل خمسة عوامل ومن بينها النمو السكاني:

الشكل (1-7): عوامل النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على المعلومات السابقة

## المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية، ولعل أبرزها تحقيق النمو الاقتصادي لهذا تعددت وتباينت الرؤى باختلاف المدارس والمفكرين والباحثين، حول بلوغ معدل نمو مقبول اقتصاديا لو تتبعنا السياق التاريخي لوجدنا المفكر ابن خلدون من الأوائل الذين تحدثوا عن النمو بوصفه العمران في كتابه "المقدمة". في هذا المطلب سوف نتبع أفكار ورؤى الاقتصاديين حول المحددات التي تفسر النمو الاقتصادي.

### الفرع الأول: النظرية الشاملة الخلدونية في النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

يوجد الكثير من الأفكار التي جاء بها أب الاقتصاد كما يراه المهتمين بالاقتصاد في الدول الغربية آدم سميث تتطابق بشكل واسع مع الأفكار التي جاء بها ابن خلدون في كتابه "المقدمة" حيث استشراف ببصيرته قوانين يمكن القياس عليها لما قد يحدث في قادم الأيام، والذي ظهر في القرن الرابع عشر (أي قبل ظهور آدم سميث بخمسة قرون)، مما يجعل ابن خلدون الأول بهذا الوصف (أب الاقتصاد) وإن كانت المسميات لا تزيد في مسماها شيء، إلا بقدر الإسهام الحقيقي في وضع قواعد وطرح أفكار قابلة للتطبيق، تتميز بالواقعية في معالجة الأفكار وتبتعد عن التزعة العنصرية وتستند في إثبات نظرياته على المشاهدة الفعلية، مصححة للاختلالات الاقتصادية.

ولعل أبرز ما تسعى إليه جميع اقتصاديات هو بلوغ معدلات نمو مرتفعة تتسم بالاستقرار وهو ما سماه ابن خلدون بالعمران عندما كشف عن أفكاره في كتابه "المقدمة" الذي ترجم إلى عدة لغات تركية، صينية، ألمانية ... فدرسوه وبنوا عليه نظرياتهم المفسرة للنمو الاقتصادي.

بالنظر إلى العصر الذي عاش فيه ابن خلدون وما تميز به من انزواء واضح للحضارة الإسلامية فقد دفعه إلى البحث عن أسباب التفكك والاضمحلال وقد قسم ابن خلدون مراحل النمو إلى ثلاث مراحل: أ-مرحلة البداوة ب-مرحلة الحضارة، ج-مرحلة الهرم وهو ما يمكن أن تطلق عليه الآن الدورة الاقتصادية أو بالنظر إلى أسباب خراب العمران أو ما

<sup>1</sup>-سمير تامة، أثر السياسة النقدية والمالية وفق مركات الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق، أنظر الصفحات: ص-ص(177 - 183).

يعرف بتشيط النمو في ضوء ما جاء به في كتابه المقدمة حول العمران -النمو- في عدة نقاط على النحو التالي:

1- **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** رؤية بن خلدون حول التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي جاءت مطابقة بما جاءت به النظرية الكلاسيكية، التي تقر بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بما يُعرَفُ بـجيازية الدولة بالرغم من اقتناع ابن خلدون بأهمية دور الدولة في نهضة الصناعات إلا أنه يرى تدخلها في النشاط الاقتصادي وما يترتب عنه من أضرار تلحق بالنشاط الاقتصادي عموماً وإيرادات الدولة خصوصاً، حيث يرى أن تدخل الدولة يكون في حدود القضاء والإشراف على سك النقود وإدارة الديون والجباية ويرى ابن خلدون أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى:

أ- **فقدان الحافز:** إن تدخل الدولة في النشاط التجاري والإنتاجي أو ما يُعرف بمزاحمة الدولة للقطاع الخاص بهدف الحصول على الإيرادات يؤدي إلى قتل الحافز، حيث يعتبر فقدان الحافز نتيجة تلقائية لنقص أرباح القطاع الخاص وفقد رؤوس الأموال ومن ثم التوقف عن العمل تكسد الأسواق وتقلُّ حصيلة الإيرادات العامة ونجد أن ابن خلدون له سبق التاريخي في موضوع الحافز الاقتصادي قبل آدم سميث.

ب- **الإخلال بالمنافسة وتشوه هيكل الأسعار:** تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى عدم تكافؤ القائمين بالنشاط الاقتصادي ففوة الدولة تمكنها من الاحتكار في كل من البيع والشراء حيث يقول: (وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران -النمو- والدولة تسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع) وبذلك أشار إلى فكرة المنافسة الكاملة في السوق،

ج- **نقص إيرادات الدولة:** توصل ابن خلدون إلى أن تدخل الدولة في مجال التبادل يؤدي إلى نقص الجباية (الإيرادات العامة) بمقدار أكبر من العائد الذي تتحصل عليه الدولة من مزاحمة الرعايا في الأنشطة الاقتصادية وذلك في قوله: (التجارة من السلطان مضرّة بالرعايا ومفسدة للجباية).

كما توصل ابن خلدون إلى وجود علاقة عكسية بين الضرائب وحصيلة الإيرادات العامة، حيث فسر ذلك أنه كلما كانت الضرائب تتسم بالعدالة كلما نشط الناس وتزداد بذلك

الأعمال فتزداد إيرادات الدولة من الضرائب، حيث قال في هذا الصدد (وإذا قلت الوزائع والوظائف أنواع ومعدلات الضرائب على الرعايا نشطوا للعمل ورجبوا فيه فيكثر الاعتماد ويتزايد حصول الاعتباط بقلة الغرم وإذا كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية ... وإن فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتماد -النمو- تقليل مقدار الوظائف ما أمكن ذلك...).

**2- انخفاض الطلب:** لقد سبق ابن خلدون الاقتصادي جون هينارد كيتز فيما توصل إليه في العلاقة بين انخفاض أجور العمال والكساد، حيث يرى بأن انخفاض الأجور يؤدي إلى زيادة حدة الكساد بسبب انخفاض الإنفاق الكلي في الاقتصاد حيث أشار ابن خلدون إلى أن انخفاض الطلب الناتج عن انخفاض الأجور وانخفاض الإنفاق العام من الأسباب المؤدية إلى تثبيط النمو الاقتصادي ولذلك أشار إلى أهمية رفع الأجور لتنشيط الطلب، لاسيما فيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام بقوله: (ما بأيدي الحاشية والحامية).

**3- نظرية الاستهلاك:** لقد اهتم ابن خلدون بالاستهلاك أو الانفاق بشكل عام، وسبق كيتز فيما توصل إليه بأن الطلب هو الذي يحدد حجم التشغيل (الدخل) وليس العكس، وأن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فهو مسؤول عن تحديد حجم النشاط الاقتصادي (أي: تحديد التشغيل والدخل).

كما توصل ابن خلدون بأن الاستهلاك يرتبط بالعادات بسلوك البيئة المحيطة به وذلك في إشارة إلى ما توصل إليه فيما بعد "جيمس دور منيري" بما يعرف بنظرية الدخل النسبي أو المقارن حيث تفترض هذه النظرية بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الحالي فقط وإنما يتأثر بعادات وسلوك وتقاليد البيئة (الجيران، أصدقاء العمل...).

**4- نظرية الإنتاج عند ابن خلدون:** يعتبر ما توصل إليه ابن خلدون حول الحياة الاقتصادية منذ القرن الرابع عشر هو ما انتهى إليه جهد المدرسة الحرة بعد ذلك بقرون، حيث يبين ابن خلدون أن الحياة الاقتصادية تتجه دائما إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبين الإنتاج والاستهلاك، وبين الأجور والقدرة الإنتاجية على نحو يسير بالنشاط الاقتصادي في صورة منظمة، إلى ما يشبع رغبات الأفراد ويحقق النمو.

وقد عالج ابن خلدون في نظرية الإنتاج عدة جوانب خاصة فيما يتعلق بالقوانين المؤثرة في توجيه النشاط الاقتصادي، وبعوامل الإنتاج وتطويره حيث يُقرُّ ابن خلدون أن ثمة ثلاثة قوانين تحكم تنظيم العمران وهي: قانون العمل والتسخير، وقانون التضامن وقانون تقسيم العمل وهذا الأخير أشار إليه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم".

**5- محددات النمو:** لقد وضح ابن خلدون في كتابه المقدمة العوامل - المتغيرات - الرئيسية لنظرية العمران - النمو - بحيث أن الإنتاج دالة في هذه المتغيرات، يتوقف عنها الإنتاج وتصنف على أنها متغيرات مستقلة - مفسرة - والإنتاج الذي يؤدي إلى النمو متغير تابع، على هذا النحو يمكن أن تصاغ العلاقة بين المتغيرات التي حددها ابن خلدون والإنتاج - النمو - على النحو التالي:

- السياسة الدينية (الإسلامية) ونرمز لها بالرمز PI

- التعليم (المتغير التكنولوجي) نرّم له بالرمز TCH.

- المقومات المؤسسية (البيئة المدنية، البيئة السياسية) نرّم II.

- المتغير التوزيعي نرّم له DV.

- السكان (متغير العمل) نرّم له P.

- المقومات الطبيعية نرّم له NI.

- الملكية الخاصة والحافز على الربح نرّم له POP.

وتكتب العلاقة على الشكل التالي:

$$Y = F (PI, TCH, H, DV, P, NI, POP) \dots\dots(1-1)$$

تبين هذه العلاقة أن الإنتاج يتحدد وفق هذه العناصر السبعة المذكورة آنفا

## الفرع الثاني: الفكر الكلاسيكي

ظهر الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر - أي فترة الثورة الصناعية في أوروبا - ويعتبر آدم سميث وجون باتيست سلي، ومالتس وميل وريكاردو إضافة إلى ماركس، من أهم رواده، الذين اهتموا بقضايا النمو على المستوى الكلي وقضايا توزيع الدخل بين الأجور والأرباح. وسوف نتطرق إلى أفكار آدم سميث وتوماس مالتوس

1- آدم سميث\* (1723-1790): يرى آدم سميث أن النظام نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق مفهوم اليد الخفية.

- كما نادى بالتخصيص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي<sup>1</sup>.

- وأوضح آدم سميث أنه للتوسع في تقسيم العمل لا بد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الفردي<sup>2</sup>.

- وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، وحيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار.

- وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول، بين سميث أهمية قيام التجارة الحرة في زيادة ثروة المجتمع<sup>3</sup>.

\* - ولد عام 1723م باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد القياسي من أهم مؤلفاته: ثروة الأمم 1776 توفي 1790م.  
1- مقالان عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012م -، مذكرة لنيل شهادة  
الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014م، ص  
15.

2- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2006م،  
جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم الاقتصادية، ص: 72.

3- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 07.

- يرى الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية (الأرض) التقدم التقني وتوافر البيئة الدافعة للنمو الاقتصادي.
- القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي قدرة الرأسمالي وضع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجور)، وبما أن الأرباح حسب (ريكاردو) هي المحرك الرئيس للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثير التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي<sup>1</sup>.
- ويؤكد كذلك أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون معوق لانحيار النمو الاقتصادي.
- فأراء ريكاردو في النمو الاقتصادي هي مثال بارز لنظرية حركية في النمو، إلا أنها تظهر بين سطورها تشاؤما إزاء احتمال استمرار حدوث زيادة في تجميع رأس المال وتحقيق ارتفاع في دخل الفرد المتوسط، ويرجع ذلك إلى فرضتي تناقص الغلة التاريخية ومبدأ مالتوس الذي اعتبره ريكاردو قضية مُسَلَّم بصحتها<sup>2</sup>.
- 2- **توماس مالتس\* (1766-1834م)**<sup>3</sup>: يشير مالتس بنظريته المعروفة بنظرية مالتس للسكان إلى أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم وصول الاقتصاد إلى حالة الركود والسبب في ذلك هو تناقص الغلة، وكانت تلك بمثابة آراء تشاؤمية.
- وتطرق لذلك إلى الطلب الفعال ودوره الفعال في عملية التنمية - ميل كيتز - بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواق<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998م، ص: 220.

<sup>2</sup> - بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص: 14.

\* - توماس مالتوس (1766-1834) اقتصادي بريطاني ورجل دين اهتم بعدد الفقراء في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن الثامن عشر من مؤلفاته *Définition en économie Politique*، في سنة 1827م،

<sup>3</sup> - عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 8.

<sup>4</sup> - يقول أن الإنتاج مصدر الطلب ووفقا لقانون ساي عندما ينتج الفرد منتجا أو خدمة ما فإنه يحصل على أجر مقابل ذلك العمل، ومن ثم يستطيع أن يستخدم المبلغ المدفوع لطلب السلع والخدمات الأخرى مما يعني أن كل سلعة يتم إنتاجها ستخلق طلبا مساويا لقيمتها في الأسواق.

- كل عرض يخلق الطلب عليه وفي رأي مالتس فإن عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية كما أوضح الدور السهم للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثالث: النظرية الماركسية (1818-1883)<sup>1</sup>

في كتابه الشهير (Daskapital) اتفق ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسي للأزمة الذي يعيق عملية التنمية هو انخفاض الأرباح لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الانخفاض، أوضح الكلاسيك أن ذلك يُعزى إلى انخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، فضلا عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى ماركس أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسبابا ظاهرية، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، الذي يقوم على مجموعة من التناقضات بين العمال و الرأسماليين تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية حتى تصل في النهاية إلى أنصار النظام وجوهر المشكلة هو عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي بتسريع الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من البطالة بسبب إدخال آلات حديثة وجديدة ويظهر ما يسمى بالجيش الصناعي الاحتياطي، وتنخفض أجور العمال الذي بقوا في العمل ويسود أجور الكفاف، ومع محافظة الرأسماليين على أرباحهم عن طريق إطالة يوم العمل وخفض الأجور لتصبح أدنى من مستويات الكفاف ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال يفشل العديد منهم ويخرجون من الميدان، نتيجة المنافسة الشديدة وبالتالي ينظموا إلى طبقة العمال مما يؤدي إلى مزيد من الأزمات، وكل ذلك يقضي في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي.

### الفرع الرابع: النظرية النيوكلاسيكية<sup>2</sup>

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز قادتها ألفريد مارشال فيسكال وكلاارك قائمة على أساس إمكانية استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي وأهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

<sup>1</sup> - عبد الحلیم شاهین، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 10.

<sup>2</sup> - عبد الحمید بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، www.FBCUty.mu.du.Sa، (ب ش)، ص: 35، 36.

- إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)

- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محطة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا.

- إن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصف مارشال لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا.

- إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على الاختصاص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

شومبيتر جوزيف\* (1883-1950)<sup>1</sup>: اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، كما أنه اهتم بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره.

- تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية و لا ينحاز إليها، إنما تنبأ باختيار النظام الرأسمالي.

ومن أهم أفكاره:

- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في قفزات منقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

\* - اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي ولد في مورافيا تشيكا وتوفي في ناكونيك كونيتيك الولايات الأمريكية.

<sup>1</sup> - جلال خشبية، النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، [www.alukah.net](http://www.alukah.net)، ص ص: (21-22).

- يتوقف النمو على عاملين أساسيين، الأول المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية.  
- ركز على موضوعين رئيسيين:

أ- الابتكار بما فيه من أفكار حول الإنتاج تدور فحواها حول طرح لمنتجات وطرق إنتاج جديدة وفتح أسواق أخرى.

ب- لا تأتي الابتكارات لوحدها بل تتطلب مجهوداً من أصحاب المشاريع وهو مجهود ضروري للتخلص من رتابة القواعد الاقتصادية حيث يؤكد شومبتير أن الابتكارات الناجحة تطيح بالتقنيات الأدنى مستوى سمي شومبتير هذه العملية فيما بعد [—: (عملية الهدم الخلاق) تتوزع من خلال التقليد والنشر في كل النظام الاقتصادي.

- في تحليله لعملية النمو يبدأ شومبتير بافتراض زيادة المنافسة والعمالة الكاملة للاقتصاد ما في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، بذلك تتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، وتبدأ موجة الازدهار فيزداد الإنتاج والدخل ويعم الرواج بذلك تؤثر الوفرة من السلع على خفض الأسعار وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على المنافسة - الهدم الخلاق - وبالتالي من يعجز عن التجديد والابتكار يخرج من حلبة المنافسة فتغلق أبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعرض حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة.

### الفرع الخامس: النظرية الكيثرية\*

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديدًا في عام 1929م اجتاح الاقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم، واستمرت البطالة الاجبارية في الارتفاع بشكل مخيف ولم تكن مؤقتة كما اعتقد الكلاسيك وفي تلك الفترة وخصوصاً بعد الكساد العظيم ظهر كتاب

\* - تنسب النظرية إلى جون مبارد كيثر اقتصادي انجليزي ولد سنة 1883 ساهمت أفكاره في أحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي، توفي سنة 1946م.

النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود لكيتر 1936م الذي وجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظيف الكامل والمنافسة الكاملة<sup>1</sup>.

- في رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور ولذلك يرى كيتز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل لأن مستوى التوظيف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية وهذا عكس ما أقره قانون ساي.

- أكد كيتز على أن جوهر المشكلة لا يكمن في جانب العرض الكلي من السلع والخدمات، وإنما نتيجة لقصور في الطلب وأن مستوى التشغيل يتحدد من خلال الطلب الكلي الذي هو أساس عملية النمو الاقتصادي لذلك اهتم كيتز بجانب الطلب (الطلب الفعال) على عكس ما اهتمت به المدرسة الكلاسيكية على أن الاقتصاد اقتصاد عرض لا طلب<sup>2</sup>.

- استعانة كيتز بفكرة المضاعف والمعجل في نزح آليات الدخل القومي وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والأخير يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظيف ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على غير النيوكلاسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة أولا ثم الدخل ثانيا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحلیم شاهین التطور التاريخي لنظريات والتنمية في الفكر الاقتصادي صص 186-187

<sup>2</sup> - نور الهدى حفصاوي دراسة العاقبة بين التطور النقدي والمالي والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر ومصر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنه 1، الجزائر، 2018، ص 66.

<sup>3</sup> - عبد الحلیم شاهین، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 13.

## خاتمة الفصل الأول:

- وختاماً لهذا الفصل فقد تطرقنا إلى مقارنة نظرية حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي توصلنا إلى النتائج التالية:
1. إن التمويل والاستثمار يشكلان القاعدة الأساسية لاقتصاد أي بلد فهما مرتبطين ببعضهما البعض فلا استثمار بدون تمويل.
  2. يمكن تحصيل التمويل من عدة مصادر منها ما هو داخلي ومصادر خارجية كالوادي بمختلف أنواعها.
  3. بالمقابل نجد أن التمويل المصرفي الإسلامي يركز على نظام المشاركة من خلال آلية الربح والتي تعتبر حافزا بديلا عن الفائدة وكذا وفق قاعدتين الغنم بالغرم والخراج بالضمان.
  4. هناك عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي غير أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعد أفضلها للقياس.
  5. العناصر التي تشترك وتحدد النمو الاقتصادي تتمثل في (العمالة، العوامل الاقتصادية، المؤشرات الاقتصادية، النمو السكاني، تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي)
  6. من خلال دراسة النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي أوجه اختلاف كثيرة بين المنظرين، ولعل من أبرز من فسر العلاقة "ابن خلدون" الذي كانت له الريادة التاريخية في التطرق إلى العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي بوصفه العمران أو العوامل التي تؤدي إلى تثبيط النمو الاقتصادي بعبارة خراب العمران.

# الفصل الثاني

النمو الاقتصادي وعلاقته بالتطور المالي وفق التأسيس

النظري للدراسات السابقة

**تمهيد:**

بعد التعرف على التمويل المصرفي الاسلامي واهم المرتكزات الي يعتمد عليها والتعرف على اهم مؤشرات قياس نمو الاقتصادي، جاء هذا الفصل ليوضح العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي والنمو الاقتصادي من خلال عدة مقاربات ونظريات تختلف باختلاف المنظرين على ضوء الدراسة النظرية والدراسات السابقة، في هذا الموضوع ولمعالجة الموضوع تم تقسيم الفصل الى :

المبحث الاول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتطور المالي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي عنيت بعلاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي

## المبحث الاول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتطور المالي

### المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

من خلال الدراسة اتضح ان هناك عدة نظريات مفسره للعلاقة بين التطور المالي(المؤسسات المالية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية) كأحد مكونات القطاع والنمو الاقتصادي ومن أهم تلك النظريات وهي(نظريه التحرير المالي ونظريه الكبح المالي, الوساطة المالية)

– \*النظام المالي:

#### 1- تعريف النظام المالي:

هناك عدة محاولات لتحديد ماهية النظام المالي والطبيعة ولعل أبرزها ”يتكون النظام المالي من الترتيبات التي تستخدم لخلق وتبادل الحقوق النقدية أي الحق في تلقي النقود أو أي أصول أخرى“

”النظام المالي شبكه من المؤسسات ( مصارف تجاريه- جمعيات البناء.... الخ) والأسواق(سوق المال- البورصة) والتي تتعامل بعده أنواع من السندات المالية ( ودائع مصرفيه- سندات الخزينة- أسهم.... الخ ) والتي تسهل تحويل النقود واقتراض الأموال وإقراضها”<sup>1</sup>

ويمكن تعريفه أيضا بأنه ”مجموعه من العلاقات المالية المتداخلة بين الأفراد والوحدات المختلفة التي تشكل الاقتصاد“ بمفهوم آخر مجموعة من الإجراءات والقواعد والمؤسسات التي تضبط العلاقات المالية في مجتمع ما”<sup>2</sup>

كما عرف أيضا النظام المالي على انه شبكه متنوعه من المؤسسات المالية والاسواق تتعامل بعده انواع من الاصول المالية التي تسهل الطريق في اقراض واقتراض النقود وتحويلها من اجل احداث توازن مستمر بين عرض الاموال المتاحة والطلب عليها بغية تشغيل الموارد بالكفاءة مما يحقق حاجيات الاقتصاد والمجتمع يوفر النظام المالي نوعين من الوساطة هما:

<sup>1</sup> - خروي عبد المالك وعيساوي إيمان اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسته حالة الجزائر دراسته قياسييه جامعه دكتور طاهر مولاي سعيده صفحه 3

<sup>2</sup> - العقاب يسرا اسيا ودرويش عمار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسته قياسييه للفترة ما بين 1970 الى 2020 صفحه 120

- الوساطة المالية من خلال البنوك (اقتصاديته المديونية)
- الوساطة المالية من خلال الاسواق المالية (اقتصاديات اسواق المالية).
- وبناء على ذلك نستنتج ما يلي:
- النظام المالي شبكه من الاسواق والمؤسسات المالية ومختلف القوانين والتشريعات التي تضبط العلاقات المالية.
- المالي يسهل التمويل والاستفادة من المدخرات و الفوائض المالية يتم من خلاله الاقراض والاقتراض.

## 2 - وظائف النظام المالي:

يتمتع النظام المالي بعده وظائف من اجل تسهيل عمليه الاقراض والاقتراض حيث يلتقي فيها الاعوان الاقتصاديين ذوي الاحتياجات المالية ووحدات الفائض المالي فبدون وجود نظام مالي ليس من السهل ان يلتقي اصحاب الفائض واصحاب العجز المالي ولهذا السبب جاءت الوساطة المالية بنوعيهها (البنوك والاسواق المالي) حيث يؤمن النظام وظائف يجيب على تكاليف المعلومات والصفقات ويكون لها اثر على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وعن طريق تراكم المال وزياده انتاجيه العامل.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: الكبح المالي:

عرف الاقتصاديون لمفهوم الكبح المالي بعده تعريفات نذكر منها:  
-عرفه Mc.Kinnon.Shaw سنة 1973 على انه انعكاس التدخل الحكومية الشديد على المجال الاقتصادي والمالي كما انه يظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بالنشاط البنكي والتي تؤدي الى الحد من حريه الجهاز المصرفي.  
ايضا عرفه كل من Levine kinget سنة 1993 فان الكبح المالي يؤدي الى تقليص تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين المقاولين المنتجين مع التضيق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتبطئ معدلات النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - تامة سمير, قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الاسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 193,194,2000,2019, ص 194,193

<sup>2</sup> - بن بوزيان محمد بوغراره بومدين غربي ناصر صلاح الدين سياسة التحرير المالي في الدول الناميهدراسه قياسيه لحاله الجزائر مجله العلوم الاقتصادية المجلد 5 العدد 5ص4

- وقد عرفها Roubini Sala 1992 الكبح المالي” بأنه مجموع سياسات قوانين ضوابط وقيود كمي ونوعي ورقابه مفروضة من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها<sup>1</sup> كما يعرف على انه تدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب في اسواق رؤوس الاموال الرئيسية المتوفرة محليا لتعمل بعيدا عن اليات السوق حيث تتخذ الضرائب التي تفرضها الدولة في هذا المجال صورتين اساسيتين وهما:

- الرقابة على معدلات الفائدة: على معدلات الفائدة لكل القروض والادعات فتخفيض معدل الفائدة للقروض يشجع الاستثمار وبذلك تكون فائدة الايداعات ايضا منخفضه ما لم تكن حكومة قادره على دعم الائتمان ماديا ويترتب على انخفاض الفائدة بالنسبة للدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة ان تصبح معدلات الفائدة سالبه.

- برنامج الائتمان الموجه: التي تهدف الى توجيه الائتمان الى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الصناعي وقطاعات التصدير او حتى توجيه الائتمان إلى الحكومة وفي كثير من الاحوال يستجيب البنك المركزي لضغوط الحكومة نتيجة الاهداف التنميه وهي ضغوط تؤدي لا محاله الى التضخم وعاده ما يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية بالاحتفاظ بمعدلات عالية من الاحتياطي القانوني وتؤدي تلك الضوابط الى ترشيد نصيب القطاع الخاص من الائتمان.

- النتائج المترتبة عن سياسه الكبح المالي: يترتب عن سياسه الكبح المالي النتائج السلبية نستعرضها فيما يلي:

”سياسه تأطير القروض وتوجيهها كان لها اثر سلبي على توجيه القروض حيث تم توجيه القروض الى القطاعات غير المنتجة على حساب القطاع التي تتسم بالإنتاجية فضلا عن عدم استيراد القرض تعثر القروض. في ظل سياسه الكبح المالي اصبحت الاصول المالية المحلية اقل جاديه من الاصول المالية الأجنبية.

<sup>1</sup> - سلطان محمد، وبري صالح اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسته قياسييه لمجموعه الدول الناميه 1985- 2016 ص 23

”اتساع حجم القطاع المالي غير رسمي في ظل تضائل الفرص التمويلية في القطاع المالي الرسمي الاقتصادي خاصه المؤسسات الخاصة” القطاع المالي للتنوع حيث تميز سياده القطاع المصرفي العمومي وتراجع اهمية الاسواق المالية ”الاضرار بنوعيه وكميه التراكم الرأسمالي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التحرير المالي

” يتضح انه مصطلح التحرير المالي ظهر لأول مره في كتابات Shaw سنة 1973 اعتبرها الحل للخروج من حالة الكبح المالي الذي تتخبط فيه الأنظمة المالية للدول النامية ووسيله لرفع وتيره النمو الاقتصادي.

### 1- تعريف التحرير المالي:

يعرف التحرير المالي على أنه " مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي." <sup>2</sup>

كما عرفه كل من Mc.Kinnon.Shaw سنة 1973 انه الحل الامثل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيله بسيطة وفعاله بتسريع وتيره النمو الاقتصادي في الدول النامية. عرفه- كل من 1997Amable,shatelain و De bandt على انه تلك السياسة التي تقود الى رفع الادخار واستخدام امثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار.

2-أنواع التحرير المالي: يشمل التحرير المالي كل من التحرير المالي الداخلي ( المحلي) والتحرير المالي الخارجي (الدولي).

2-1-التحرير المالي الداخلي ( المحلي) والذي يتمثل في تحرير معدلات الفائدة و التخلية عن سياسه توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الاجباري واعتماد ادوات غير مباشره بالسياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية خصوصه البنوك العمومية وفتح النظام المالي امام المنافسة الخارجية ويشمل ما يلي:-:

<sup>1</sup>- بن بوزيان محمد بوغزارة بومدين غربي ناصر صلاح الدين سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراهه قياسيه لحاله الجزائر مجله العلوم الاقتصادية المجلد 5 العدد 5 ص5

2-تامة سمير، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الاسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000,2019، مرجع سبق ص 196

<sup>2</sup> -عبد الصمد بن عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بالعباس، الجزائر، 2020، ص4

2-1-1- تحرير معدلات الفائدة: والتي تتمثل في الغاء تحديد اسقف لمعدلات الفائدة (المدينة والدائنة) اي اعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها وعلى الودائع التي تتلقاها.

2-1-2- تحرير القروض:- والتي تتمثل في التخلي عن سياسته توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة اي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي وكذلك الغاء:-  
-تحديد اسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية.

-تحديد اسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض.

-تحديد حصص معينة لكل نوع من انواع القروض (قصيره متوسطة طويله الاجل)

2-1-3- الغاء الاحتياطات الإلزامية:- التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا تحصل من وراء ايداعها على عائد.

2-1-4- تحرير المنافسة البنكية:- تتمثل في الغاء القيود على انشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

ويرى مؤيد هذا المنهج ان التحرير المالي الداخلي اذا تم بنجاح فانه يؤدي الى زياده تطور القطاع المالي والى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات ايجابية مقبولة و تشجيع الادخار<sup>1</sup>

والى كفاءه في تخصيص الائتمان كما ان التحرير المالي الداخلي هو خطوه تسبق التحرير المالي الخارجي.

2-2- التحرير الخارجي (الدولي):- يتمثل التحرير المالي الخارجي في الغاء القيود على معدلات حساب راس المال وهو امر لازم للتحرير والانفتاح الاقتصادي والمقصود بالتحرير المالي الخارجي التحرر من الحظر على المعاملات في حساب راس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات كما ان تحرير حساب راس المال يعني الغاء القيود على معاملات النقد الاجنبي والضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات ويشمل تحرير حساب راس المال المعاملات التالية:

<sup>1</sup> - سلطاني محمد، وبري صالح اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسته قياسية لمجموعه الدول الناميه 1985-2016 ص 8

2-2-1- تحرير الاسواق المالية: والذي يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الاوراق المالية( اسهم سندات صكوك راس المال اوراق استثمار والمشتقات وغيرها من الادوات المالية) وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين او عمليات البيع والاصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين( تدفقات الى الداخل) او على مبيعات او اصدارات قوموا بها محليا غير المقيمين او عمليات الشراء التي يقوم في الخارج مقيمون( تدفقات للخارج).

2-2-2- الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية:- تتمثل في الغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد الى الداخل او المتجه الى الخارج او على تصفيه الاستثمارات او على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين او شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

2-2-3- عمليات الائتمان: تشمل كلا من الائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات وتسهيلات الدعم المالية، الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية والتي تتمثل في إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج أو على تصفية الاستثمارات أو على بيع وشراء العقارات، التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

التي تشمل كلا من التدفقات إلى الخارج( الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين)، أو التدفقات للداخل الائتمان الممنوح من جانب غير المقيمين.

2-2-4- المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية والتي تتمثل في إلغاء الحظر على الودائع غير المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج تدفقات إلى الداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية تدفقات إلى الخارج.

2-2-5- تحركات رؤوس الأموال الشخصية والتي تشمل إلغاء الضوابط على الودائع والقروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو الشركات أو تسوية الديون.

فالتحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي، كما أنه يعني تحرير التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل وهذا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### 3- دوافع ومبررات سياسة التحرير المالي: ص 196 و197

ينظر إلى السبب الرئيسي في تحرير القطاع المالي هو تحسين أدائه والرفع من كفاءته بالشكل الذي يؤدي إلى الزيادة والمساهمة في تمويل الاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، يمكن ذكر الدوافع والمبررات السياسة التحرير المالي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الآتي:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق معدلات الاستثمار؛
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛
- خلق فرص استثمارية خارجية واسعة أمام فائض رؤوس الأموال الباحثة عن الربح، فضلا عن تأمين الأموال ضد المخاطر الكبيرة، وذلك من خلال تنويع الأدوات المالية الدولية
- تعالج سياسة تحرير الأسواق المالية بعض الاختلالات مثل خفض التضخم خاصة في البلدان الصناعية الكبرى، من خلال زيادة الانفتاح التجاري بتصدير فوائضها المالية؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى زيادة وانتعاش تلك الأسواق وزيادة حدة المنافسة فيها.
- تحرير سوق المالية المحلي سوف يؤدي إلى تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها بالشكل الأمثل نحو توجيهها إلى القطاعات الأكثر كفاءة في استخدام الموارد المتاحة بما يحفز النمو الاقتصادي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سلطاني محمد، وبري صالح اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسته قياسييه لمجموعه الدول الناميه 1985- 2016

مرجع سابق ص9

<sup>2</sup> - تامة سمير، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الاسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة

2000, 2019, ص 196, 197

### المطلب الثاني: المقاربات النظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي

لقد أسس كل من (R. Mc.Kinnon (1973) في كتاب بعنوان النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية" و (Shaw (1973) في كتابه "التعمق المالي في التنمية الاقتصادية" لمنهج جديد عرف باسميهما وهو منهج التحرير المالي حيث أوضح هاذان الاقتصاديان أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها معظم الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية والتي جعلت من السيطرة على انظمتها المالية أداة هامة من أدوات استراتيجيتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لم تؤدي لا إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي.

وبالمقابل فقد دعا اقتصادي مدرسة ستانفورد إلى التحرير المالي كأفضل سياسة لتحقيق التطور الاقتصادي في هذه البلدان ويرتكز هذا المنهج الجديد خاصة على رفع معدلات الفائدة الاسمية إلى أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التعمق المالي فترتفع كفاءة النظام المالي فيجمع الادخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الجيدة مما يحقق للاقتصاد نموا كبيرا.

ثم جاءت النماذج المتطورة لمدرسة ستانفورد لتؤكد هذا الطرح الذي توصل إليه Shaw وMcKinnon هو أن نظاما ماليا أكثر تحررا له أثر إيجابي على النمو وجاء الجيل الأول من اقتصاديي التحرير المالي من أمثال (kapur 1980/1979) يؤكد على أهمية البنوك والمؤسسات (Galbis (1983/1976 (Matheision, (1977) المالية في عملية التنمية من خلال دورها الأساسي في تعبئة الادخار، والتخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة.

أما مساهمات الجيل الثاني فقد كانت بإثراء نظرية التحرير المالي بإدماج مفاهيم ونظريات اقتصادية حديثة (1993) بدراستهم لتأثير (Pagano, (1995-1992) (Roubini Sala - I Martin ومن بينهم نذكر الكبح المالي على النمو الاقتصادي في إطار نماذج للنمو الذاتي حيث توصلوا إلى وجود علاقة ارتباط بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي.

أولاً: مقارنة: McKinnon (1973):

إن تحليل McKinnon 1973 يعتبر امتداداً لنظرية Shaw و Gurley (1960) فيما يتعلق بالدور المحوري الذي تلعبه الوساطة المالية في تخصيص الموارد وتوجيه الادخار نحو الاستثمار.

ويبدأ McKinnon تحليله في إطار اقتصاد مجزأ (Fragmente) الذي لا يعكس فيه الأسعار الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وفي هذا الوضع فإن كل الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل استثماراتها، كذلك يفترض أن الاستثمار غير قابل للتجزئة أي أنه ممول كلياً تمويلًا ذاتياً يتطلب تراكمًا مسبقاً (ادخار)، وينقسم الادخار إلى:

– ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة.

– ادخار على شكل أرصدة نقدية ودائع بنكية، يفترض أنها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع أي أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع يزيد الحافز على الادخار، أي أن الأرصدة النقدية الحقيقية تعتبر قناة التراكم رأس المال أو ما يطلق عليه بتكاملية النقود ورأس المال في الدول النامية. حيث يبيّن McKinnon تحليله على مجموعة من الفرضيات: الفرضية الأولى: الاقتصاد بجزء أي غياب سوق مالي منظم في الاقتصاديات النامية حيث يوجد درجة كبيرة من الانفصال بين قطاع الأعمال من جهة وقطاع العائلات من جهة أخرى. بمعنى أن جميع الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي دون الحاجة إلى الإقراض والاقتراض فيما بينهما.

الفرضية الثانية: يتميز الاستثمار في الدول النامية بعدم قابليته للتجزئة، أي أنه يعتمد على التمويل الذاتي، وبالتالي فهو يتطلب تراكمًا مسبقاً للادخار.

الفرضية الثالثة: الادخار في الدول النامية يأخذ شكلين:

ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة متعلقة بمعدل التضخم ادخار على شكل أرصدة نقدية أي ودائع بنكية، أي نفترض أنها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الفائدة يزيد الادخار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -سلطان محمد، وبري صالح اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسته قياسية مجموعة الدول النامية 1985-2016 ص 13

يفضل صياغة دالة جديدة للطلب على النقود حيث تكون الأرصدة الحقيقية ورأس المال متكاملة وذلك حسباً لفرضيات التي وضعها سابقاً فتصبح المعادلة كما يلي:

$$(M/P) = L(Y, d-p^*) \dots\dots\dots(-1-2)$$

حيث أن:

الدخل الحقيقي الإجمالي.

الاستثمار بالنسبة للدخل الإجمالي.

( - ): العائد الحقيقي على النقود، والذي يتمثل في معدل الفائدة الحقيقي على

الودائع.

$H/7/01 > 0$  الاشتقاق الجزئي يوضح أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هي دالة متزايدة في دافع جديد في دالة الطلب على النقود.

الاستثمار، الأمر الذي يدل على وجود تكاملية بين النقود ورأس المال وهذا يعني أن تراكم الادخار يؤدي إلى تراكم رأس المال، وفي ظل افتراض عدم قابلية للتجزئة فإن النقود تصبح قناة إلزامية لتراكم المال ويصبح الطلب على الاستثمار ليكن (1) العائد المتوسط على رأس المال.

يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$(M/P)d = L(Y, d-p) \dots\dots\dots(2-2)$$

$$JL/J(dp) < 0.8 < L/0.0 > 0/0.0 > 0: \text{مع}$$

وبالتالي فإن أي ارتفاع في العائد المتوسط على رأس المال (1) يؤدي إلى زيادة الرغبة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، لأن الإيداع في شكل أرصدة حقيقية يجب أن يسبق أي مشروع استثماري و أن المستثمرون يراكمون أرصدهم في شكل ودائع حتى تصل إلى الحد الأدنى المطلوب للاستثمار، وهذا ما يؤكد على تكاملية النقود ورأس المال. ويتضح مما سبق أن العائد الحقيقي على النقود ( - d ) يلعب دوراً مهماً، حيث كلما ارتفع هذا العائد زاد إقبال المستثمرين على زيادة أرصدهم الادخارية من أجل الاستثمار .

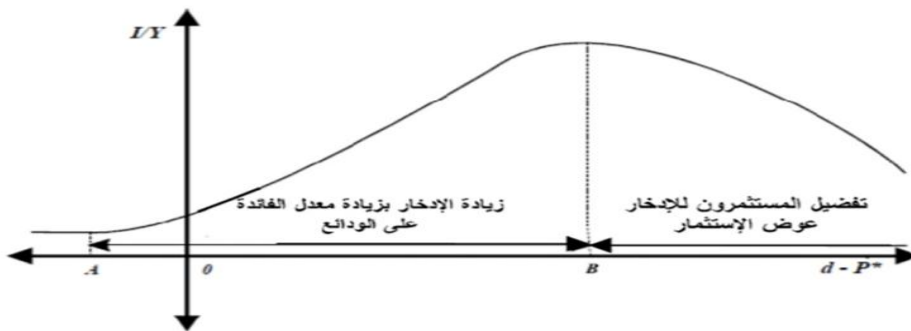
وقد اعتبر McKinnon أن النقود تمثل قناة لتراكم رأس المال، وبالنظر لهذه الوظيفة فإنها تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية، وأنه كلما ارتفع معدل الفائدة يزيد الادخار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بسرعة وبنسبة أكبر ...  
وقد عرف McKinnon الاستثمار بالمعادية التالية:

$$F(F, d-p) \dots (2-3)$$

$$JF/d(d-p) > 0/0 \text{ مع}$$

ووفقا لهذا النموذج فإذا ما رغبت أي دولة نامية في زيادة تراكم الادخار اللازم لتمويل الاستثمار الجاري في الاقتصاد فإنه ينبغي عليها أن تركز على تشجيع زيادة الطلب الحقيقي على النقود في شكل ودائع مصرفية وهذا يرفع معدل العائد على النقود الجزء [AB] من الشكل (1)، بمعنى أن الادخار المالي سيرتفع مما يحفز على تراكم رأس المال (Y/1)، وفي حالة ما إذا أصبح العائد الحقيقي على النقود ( - ) (معدل الفائدة على الودائع) مرتفع جدا ابتداء من النقطة (B)، فإن الأعوان الاقتصاديون سيفضلون الادخار عوض الاستثمار الممول ذاتيا، وبالتالي عند مستوى معين من العائد الحقيقي على النقود، يصبح رأس المال والنقود أصول منافسة لبعضها البعض وتؤثر على المحفظة المالية للأعوان الاقتصاديين. بمعنى تصبح أصولا بديلة لبعضها البعض.

الشكل رقم (1-2): تأثير العائد الحقيقي للنقود على الاستثمار الممول ذاتيا



Source : Venet Baptiste. « Les Approches Théoriques de la Libéralisation financière » Université PARIS IX Dauphine. Octobre 2004.P22.

ويظهر من هذا التحليل أن معدل الفائدة على الودائع يمثل الأداة الأساسية في نموذج McKinnon ولأن هذه الدول عادة ما تتدخل السلطات فيها بتحديد أسقف المعدلات الفائدة عند مستوى أقل من مستواها التوازني في السوق، عن طريق تطبيق سياسة الكبح المالي التي تضمن عائد حقيقي موجب للنقود وتزيد من فعالية الوساطة المالية في تعبئة الادخار وترفع من كفاءة وحجم الاستثمار مما ينعكس إيجاباً على التطور والنمو الاقتصادي.

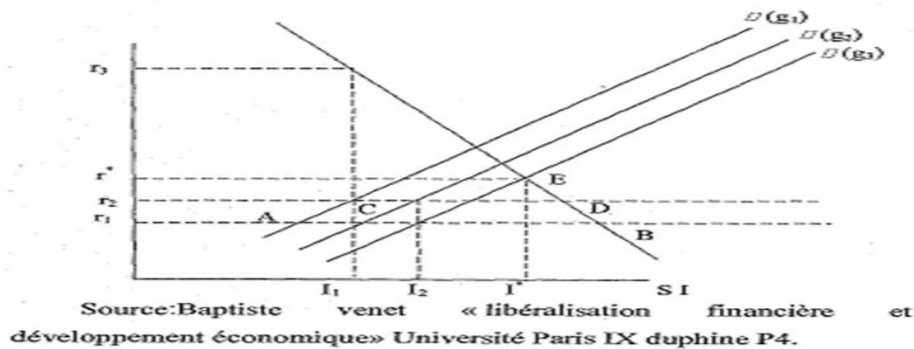
### ثانياً: - مقارنة SM1973 SHOW

في سنة (1973) نشر Shaw كتاب بعنوان "التعمق المالي في التنمية الاقتصادية" وقد اعتبرت مساهمة تكملة لما كتبه (McKinnon 1973) حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ومن خلال هذا الكتاب أراد Shaw أن يبين أن التعمق المالي التطور المالي يعتبر شرط ضروري لتحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي، وأن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية، بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار، كما أن معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة الادخار وتسمح بالتخصيص الأحسن للموارد المالية، فيرتفع

بذلك النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح تصور Shaw لتأثير معدلات الفائدة المرتفعة على الادخار الاستثمار والنمو الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): أثر خفض معدل الفائدة الحقيقي على الادخار للاستثمار والنمو



يفترض <sup>1</sup>Shaw أن المؤسسات المالية تتوسط بين المدخرين والمستثمرين، وترتبط مستويات الادخار بمعدلات النمو يفترض الاقتصادي <sup>2</sup> وكما هو الشأن بالنسبة للكلاسيك فإن Shaw يعتبر أن الاستثمار (1) دالة متناقصة في معدل الفائدة الحقيقي، والادخار (5) دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي (8) ومعدل الفائدة الحقيقي (1).

معدلات النمو الاقتصادي مرتبة كما يلي: 1 2 3 أي أن معدل النمو الاقتصادي 3 أكبر من 2 و 2 أكبر من 1 من معدلات الفائدة 11 12 محددة من طرف السلطات وهي أدنى من المستوى التوازني في السوق. معدل الفائدة الحقيقي التوازني في السوق هو الذي يساوي عنده الادخار والاستثمار أي: I-S معدل النمو الاقتصادي الابتدائي 1 عند (11 معدل الفائدة الحقيقي على الودائع البنكية المحدد من طرف الدولة، والذي يكون عنده مستوى الادخار مساويا لـ 11، أما إذا كانت البنوك تستطيع أن تحدد معدل الفائدة على القروض، فإنه سوف يكون عند 13 ( عند مستوى استثمار (11) فتحصل البنوك على هامش من الربح مساويا للفرق (3-1)، وبما أن القطاع المالي مقيدا فإن هذا الهامش من الربح يمكن للبنوك أن تستعمله في المنافسة غير السعرية، أو تقديم خدمات مصرفية جديدة. إن تحديد معدلات الفائدة الحقيقية (المدينة والدائنة) 11 أدنى من مستواها التوازني في السوق يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار والاستثمار، ويجعل الادخار غير كافيا لتلبية كل طلبات الاستثمار وهذا ما يظهر في المنحنى حيث أن الجزء [AB] من الطلب على الاستثمار لم تحصل على التمويل اللازم نظرا لعدم كفاية الادخار.

إن رفع سقف الفائدة الإسمية من 1 إلى 12 يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة مستوى الاستثمار حجما ونوعا، لأنه حتى تقوم البنوك بتمويل استثمار ما يجب أن تكون مردوديته أكبر من معدل الفائدة الحقيقي 12، وبهذا يمتنع المستثمرون عن تبني المشروعات الخاسرة ذات العائد المتدني على الاستثمار من السوق، وتبقى فيه المشروعات ذات نوعية الاستثمار المرتفعة، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي المعدل أعلى 2 الذي يرتبط به مستوى أفضل للادخار (2) وبالتالي يزداد حجم الاستثمار من 11 إلى 12 (CDAB).

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد مرجع سبق ذكره ص 3

<sup>2</sup> سلطاني محمد، وبري صالح اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسته قياسية لمجموعه الدول النامية 1985-2016 ص 18

وباستمرار رفع سقف الفائدة إلى الأعلى، حتى يتم إلغائه تماما نصل إلى المستوى التوازني 1 الذي تتقاطع عنده دالة الادخار (3) مع منحني الاستثمار 1 وهذا عند مستوى نمو اقتصادي مرتفع 3، وعندئذ يصل حجم الاستثمار إلى 1 وبهذا تتم تلبية كل الطلبات على الاستثمار وهذا عند معدل فائدة توازني، وهو الوضع الأمثل الذي تتحقق عنده معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وترتفع عنده أحجام الادخار والاستثمار، وكذلك تتحسن نوعية هذا الأخير.

ويتضح من خلال تحليل Shaw أنه من الآثار المترتبة على سياسة الكبح المالي هو تخفيض الادخار، وتشجيعا لاستهلاك، كما تؤدي سياسة توجيه الائتمان إلى التأثير السلبي على الاستثمارات المرتفعة المردودية، وإلى تخفيضا لإنتاج.

### ثالثا- المقربات الأخرى

لقت أعمال (Shaw – McKinnon 1973) والمتعلقة بالتحريم المالي، تأييدا من طرف عدد كبير من الاقتصاديين، والذين اقتنعوا بأهمية هذه السياسة في زيادة النمو الاقتصادي، ومن بين الاقتصاديين المؤيدين لهذا المنهج والذين، (M.fry 1989) 1976) Kapur (1977) Galbis (1980) Matheisan) تذكر كل من حاولوا إثراء وتطوير نظرية التحريم المالي بمجموعة متنوعة من الأعمال.

فتجد أن كل من KapurGalbis و Matheisan اهتموا في نماذجهم بدراسة أثر التحريم المالي على الاستثمار. وفي هذا الصدد يذهب أنصار مدرسة ستانفورد، إلى أن أثر التحريم المالي على الاستثمار ينقسم إلى أثر على حجم الاستثمار وآخر على نوعيته، وأن سياسة التحريم المالي تحسن الاستثمار كما ونوعا، ويرون أن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، يسمح بزيادة قدرة البنوك على عرض الائتمان، كما أن إلغاء أو الحد من سياسة تدخل الدولة في توجيه الائتمان يؤدي إلى تحسين عملية تخصيص الموارد المالية، ويؤدي تحرير معدلات الفائدة إلى زيادة الادخار ويرجع كفة أشكال الادخار المالية على أشكاله غير المالية مما يؤدي إلى زيادة مستويات الاستثمار، كما أن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية تؤدي إلى تسعير الائتمان بطريقة تعكس ندرته النسبية، فتخرج من السوق المشاريع

الاستثمارية التي لا تدر عائدا يغطي تكلفة اقتراضها، وتبقى فقط المشاريع الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة وذات النوعية الجيدة.

أما Maxwell Fry (1988) فقد قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة: 22 دولة نامية، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على إنتاجية الاستثمار.

وتوصل Fry إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.5%، كما توصل إلى أن الاستثمارات الممولة بمعدلات فائدة منخفضة هي استثمارات تقليدية ذات عوائد منخفضة تتميز بالسهولة والأمان وأن عدم قدرة البنوك على تحديد معدلات فائدة حقيقية (معدل الفائدة محدد إداريا) تتغير وفقا لتغير درجة المخاطرة يجعلها تقتصر على تمويل للمشاريع الأقل مخاطرة، كما تدفعها إلى تقييد الائتمان".

وبذلك فإن Fry لا يختلف عن McKinnon و Shaw على ضرورة التحرير المالي ورفع معدلات الفائدة من أجل زيادة كفاءة الاستثمارات.

أما Gel (1989) فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والنتاج الداخلي الخام العينة تتكون من 34 دولة نامية من الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985 فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة موجبة زادت بـ 3 مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية السالبة .

وقد استنتج A. Gel كذلك أن هناك ارتباطا بين كفاءة الاستثمار ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، وأن معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة ساعدت على النمو بتأثيرها بالدرجة الأولى على تحسين نوعية الاستثمار، لا بزيادة حجمه فقط ومما سبق يتضح أن كل من M. Fry و A. Gel توصلا إلى العلاقة الإيجابية القوية بين معدل الفائدة الحقيقي على الودائع والنمو الاقتصادي.

ان النظام المالي الأكثر تطوراً بشكل إيجابي في عملية الانتشار التكنولوجي المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعزز العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال ما سبق يتضح أن اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تختلف باختلاف النتائج Schumpeter 1911, Gold Smith 1969 Show التحريية ووجهات نظر الاقتصاديين يرى كل من أن تطور وظائف الوسطاء الماليين من خلال تجميع and Mckinnon 1973, King and Livine 1993 وتقليل تكلفة الحصول على المعلومات بتعزيز التطور التكنولوجي والتقليل من المخاطر وتسهيل عملية التبادل كل هذا يمكن أن يسرع من تراكم رأس المال، وبالتالي تعزيز فرص النمو الاقتصادي، في حين أن النمو الاقتصادي (Robinson 1952, Guriey and Show, 1955, 1956-1960-1970) يرى كل من يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية، أما (Patrike) 1966 فيرى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه حيث يرى أن التغيرات في التطور المالي تفسر التغيرات في النمو الاقتصادي، وأن التغيرات في النمو الاقتصادي تفسر التغيرات في التطور المالي، ويوجد رأي ثالث يرى لا وجود العلاقة التطور المالي مع النمو الاقتصادي، كل هذه الاتجاهات المتباينة في العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يوجد ثلاثة مقاربات قادرة على تفسير كل اتجاهات السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي وهي كالآتي:

#### أ- مقارنة العرض القائد:

بأن التطور المالي هو ما يعزز النمو & King Mckinnone Schumpeter Levine يرى كل من الاقتصادي؛ حيث أكد شومبيتر أن الوساطة المالية تلعب دوراً في عملية التطور الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، عن طريق أثرها الإيجابي في التأثير على الرفع من إنتاجية رأس المال، أي التخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية والتطور التكنولوجي، كما يرى بأن القطاع المصرفي يساعد في عملية التطور الاقتصادي عن طريق زيادة عرض النقد وتقديم الائتمان الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، حيث يساهم النظام المالي العصري في تحفيز الاستثمار عبر التعرف على فرص الأعمال وتمويلها، وعلى تحريك الادخار ومراقبة أداء المديرين، والنتيجة من كل ذلك تحسين

كفاءة تخصيص الموارد، في بيئة تتميز بالتسارع فيتراكم رؤوس الأموال البشرية والمادية وبالتسارع في التطور التقني، وكل هذه بدورها تسهم في دعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

### ب- مقارنة متابعة الطلب

تظهر مقارنة متابعة الطالب أن التطور القطاع المالي يأتي كنتيجة لتطور القطاع الحقيقي، وهذا يعني توسيعا مستمرا للأسواق وتمايزا متزايد بين المنتجات، مما يجعل من الضروري تنوع المخاطر بشكل أكثر كفاءة بالإضافة إلى تحكم أكثر في تكلفة المعاملات لدى مؤيدي هذا الاتجاه قناعة راسخة بأن الاستقرار الاقتصادي الكلي مهم جدا لنمو خدمات القطاع المالي، ويسهم في تطور منشآت أكثر شفافية، وفي تطوير قوانين أكثر جودة النشاط القطاع المالي، وهذا يتطلب ضمن ما يتطلب قواعد وتنظيمات حكومية تأخذ احتياطات للمخاطر وخلافها، ويتطلب حقوقا ائتمانية وتطبيقا فعالا.

### ج . - فرضية المرحلية:

اقترحت هذه الفرضية من طرف Patrick 1966 القائمة على وجود علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وسميت بفرضية المرحلية؛ لأن اتجاه العلاقة السببية يتبع مرحلة التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولة وعليه فالعلاقة السببية ذات الاتجاهين تتجه من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي (فرضية قيادة العرض) خلال المرحلة الأولى من التنمية، وذلك من خلال بناء نظام مالي فعال يقوم على جمع المدخرات وإدارة السيولة، وتحسين كفاءة مخصصات راس المال، وبالتالي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، في حين أن السببية تنتجه من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي (فرضية تابعة الطلب خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية).

<sup>1</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول مجلس التعاون دول الخليج العربي، مرجع سابق،

### دعم وجود أي علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

انتقد العديد من الاقتصاديين الدور الذي يلعبه تطور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، حيث يعتبرون بأنه لا توجد هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، أمثال: Lucas 1988 الذي يعتقد أن التطور الأسواق المالية تؤدي دور بسيط جدا ومحدود في عملية النمو الاقتصادي و PStern1989 الذي نفى دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك Meir & Seers 1984 الذي تم فيه اغفال دور التطور المالي في النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>تامة سمير، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000،2019،ص 202

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة

## المطلب الأول : الدراسات العربية

**1-دراسه سعاد معايزيه رقيه بوخضر ( 2023 )<sup>1</sup> الموسومة بدراسة العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الاسلامي الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "تهدف الدراسة الى العلاقة السببية بين تمويل المصرفي في الاسلام والنمو الاقتصادي في المملكة للفترة الممتدة من (الربع الاول لسنة.2014 Q1 - 2021 Q4) حتى الربع الاخير من سنة 2021 وللوصول الى هدف الدراسة تم استخدام نمذجه قياسييه وتحليليه باستخدام منهجيه toodand yamamoto للعلاقة السببية طويله الاجل بالإضافة الى دراسة حركة نموذج متجه الانحدار الذاتي var, بالاستعانة ببرنامج Eviews حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقته ايجابيه طرديه ثنائية الاتجاه بالنسبة لصفة التمويل بالمشاركة وعلاقته ايجابيه احاديه الاتجاه .**

تم استخدام التغيرات تفسيرية تتمثل في صيغة التمويل بالمشاركة، وصيغة التمويل بالمراجعة اجمالي استثمارات المصارف الاسلامية متغير تابع هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر معبر عن النمو الإقتصادي .

وقد تم استخدام نموذج قياسي متمثل في منهجية Tood and YamamotoL والاستعانة برنامج Eviews توصلت إلى النتائج :

دلت نتائج اختبار السببية لـ على وجود Toda and Yamamoto paar علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل بالمشاركة النمو الاقتصادي - في المملكة العربية السعودية . وهذا ما يثبت مع نظرية المقاربة للعلاقة الثنائية الاتجاه بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

<sup>1</sup> - سعاد معايزيه رقيه بوخضر الموسومة بدراسة العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الاسلامي الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد8 الجلد 1. 2023, ص-ص (580-604)

- دلت بيانات السببية على وجود ترابط في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التمويل بصيغة المراجعة وهذا ما يثبت أن الترابط بين التمويل بالمراجعة والنمو الاقتصادي تغزو نظرية متابعة الطلب

- إن متغيرات الصناعة المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى متغيرات النمو الاقتصادي نفسه تفسر النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بنسبة 62%. بينما ترجع لنسبة 38% من التغير في النمو الاقتصادي إلى عوامل أخرى

- اظهرت البيانات أن التمويل المصرفي الاسلامي يحتاج إلى وقت طويل حتى يتحلى أثره على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر على النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته دراية بسمير تامة وياسين حفصي بالنمو والتي توصلت إلى نفس النتيجة.

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين التمويل المصرفي الاسلامي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يدل على أهمية الدور الذي تؤديه البنوك الاسلامية في المملكة العربية السعودية في تمويل الاقتصاد

إن نتائج هذه الدراسة جاءت : متوافقة ومؤكدة لنتائج الدراسات السابقة إذ هناك علاقة ايجابية طردية ذات معنوية . بين الصناعة المصرفية الاسلامية والنمو الاقتصادي في المملكة , إن التمويل المصرفي الاسلامي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي وكما توصلت الدراسة الى أن الصدمات التي تحدث في التمويل المصرفي الاسلامي لها تأثير ايجابي معتبر ومختلف القيمة حسب الفترات في الناتج المحلي الاجمالي ممثلا النمو الاقتصادي -وفقا لدوال الاستجابة الفورية يتبين ان التمويل المصرفي الاسلامي يحتاج الى وقت طويل حتى يظهر أثره على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعبر على النمو الاقتصادي وهو ما يوافق دراسة سمير تامة وياسين حفص بوليفر

-ان نتائج هذه الدراسة جاءت مؤكدة لنتائج الدراسات السابقة حيث ان هناك علاقة ايجابية طردية ذات معنوية بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي في المملة وهذا ما تهدف اليه البنوك الاسلامية .

**2-دراسة ابراهيم اسماعيل مدياني محمد (2020)<sup>1</sup> الموسومة ب " أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في اندونيسيا للفترة (2013-2018) "تهدف الدراسة الى قياس اثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي بإندونيسيا وذلك باستخدام بيانات فصلية لتطور الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي ونمو حجم التمويل الاسلامي كمتغير مستقل حيث تم استخدام نموذج تصحيح الخطاء ECM لدراسة العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل والقصير وكذا تأثير التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي وبعد اجراء الاختبارات التقديرية بالاستعانة ببرمجة Eviews تم التوصل الى وجود علاقة بين المتغيرين المدرجين في الدراسة بالإضافة الى الاثر الايجابي للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي .**

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود تكامل مشترك بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم التمويل الممنوح بالصيغ الاسلامية وبالتالي فالمتغيرات يتجهان نحو التوازن في الأجل الطويل.
- القطاعات التي كان لها النصيب الأكبر من حجم التمويل هي قطاع البناء الصناعة التأمين.

-الزيادة المستمرة للتمويل الاسلامي في إندونيسيا خلال فترة الدراسة.

- التمويل المصرفي الاسلامي له دور فعّال في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره في تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات.

**3-دراسة ياسين ميموني ربيعة نمر، منى بسويح (2022)<sup>2</sup> بعنوان " اثر التمويل الاسلامي على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة (1999- 2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL" تهدف هذه**

<sup>1</sup> ابراهيم اسماعيل مدياني محمد " أثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في اندونيسيا للفترة (2013-2018) مجلة التكامل الاقتصادي , المجلد 8 , العدد 03 , 2020 , ص-ص (1-16)

<sup>2</sup> ياسين ميموني ربيعة نمر، منى بسويح " اثر التمويل الاسلامي على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة (1999- 2020) دراسة

قياسيه باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعه ARDL"مجلة الدراسات اجاث اقتصادية في الطاقات المتجددة المجلد 09

العدد 01 السنة ص-ص(516-538)

دراسة لإظهار أو تحديد اثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي في السودان وللوصول الى هدف الدراسة تم استخدام مجموعة من المتغيرات والتي تمثلت في الناتج المحلي الاجمالي المباشر كمتغير تابع PIB اما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في صيغة المراجعة ELMR صيغة المشاركة ELMCH صيغة المضاربة ELMD صيغة السلم ELSM وقد استخدم نموذج الفجوة الزمنية الموزعة ARDL .

توصلت الدراسة إلى:

- وجود تأثير سلبي لصيغة المراجعة في المدى الطويل على النتائج المحلي الاجمالي.
- وجود تأثير ايجابي لصيغة مشاركة في المدى الطويل على نتائج المحلي الاجمالي.
- وجود تأثير سلبي لصيغة المقاربة في الأمد الطويل على الناتج المحلي الاجمالي.
- وجود تأثير سلبي لصيغة السلم في المدى الطويل على النتائج المحلي الاجمالي.

**4-دراسة عقبة عبد اللاوي فوزي محريق ؛ عصام جوادي، (2020) <sup>1</sup>، الموسومة بـ "** نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان للفترة (2000-2014). ". هدف هذه الدراسة نمذجة أثر التمويل الإسلامي على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام مجموعة من المقاربات والأدوات واختبارات القياس القياسي لتحديد أثر كل من صيغ التمويل الإسلامي (السلم؛ المشاركة؛ المراجعة المضاربة الاستصناع، المساقات؛ الإجارة؛ وكذلك شهادات المشاركة الحكومية شهامة) على كل من (الناتج المحلي الإجمالي؛ تراكم رأس المال الثابت؛ الاستهلاك العائلي؛ عرض النقود والميزان التجاري؛ والبطالة)، ولتحديد آثار الحقيقية لمتغيرات الدراسة تم استخدام مجموعة من المعادلات بدل الاعتماد على معادلة واحدة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ذات الثلاث المراحل وهي مزيج من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة العزوم المعممة. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

<sup>1</sup>عقبة عبد اللاوي؛ فوزي محريق؛ عصام جوادي، نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات اقتصاد الكلي في السودان للفترة (2000-2014)، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 26، العدد، 1، 2020، ص - ص: (665).

— صيغ التمويل الإسلامي (السلم والمضاربة وغيرها من الصيغ تستخدم في التأثير والتحكم في السيولة النقدية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، كما تعمل أيضا على تعزيز تراكم رأس المال الثابت وذلك من خلال المراجعة والمشاركة الاجارة والاستصناع والمساقاة.

كما توصلت الدراسة أيضا أن صيغتا المضاربة والسلم تعمل على ضبط التضخم، في حين تسهم صيغتا المشاركة والمراجعة في رفع مستوى الاستهلاك والطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع الاستثمار؛ لأن الاستثمار مشتق من الاستهلاك يؤدي ذلك زيادة الانتاج لمواجهة الطلب الكلي الأمر الذي يتطلب يد عاملة

اضافية، وبالتالي امتصاص البطالة وتحقيق دخل أعلى مما كان عليه من قبل مما يؤدي إلى تعزيز النمو

الاقتصادي.

كما بينت الدراسة أيضا أن شهادات المشاركة الحكومية شهامة تؤثر في أغلب متغيرات النموذج ناهيك استخدامها لإدارة السيولة النقدية وبصورة أهم لتغطية النفقات العمومية وعلاج عجز الموازنة العامة

. 5- دراسة عبد الكريم أحمد قندوز (2021)<sup>1</sup> الموسومة بـ " التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2009-2019) .. استهدفت هذه الدراسة تبيان العلاقة بين التمويل الإسلامي باعتباره أحد مكونات القطاع المالي والنمو الاقتصادي في دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة؛ سلطنة عمان؛ دولة الكويت قطر ؛ مملكة البحرين)، من خلال مجموعة من المقاربات التي تبرر العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وانطلاقا من الدراسات السابقة وفضلا على هذه الدراسة القياسية لمعرفة أي المقاربات الثلاثة دفع الطلب؛ قيادة العرض ؛ العلاقة السببية ثنائية الاتجاه) التي تربط بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، تم التركيز على عدد من المتغيرات الاقتصادية، تتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر يعبر على النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة

<sup>1</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي 2021، ص -ص: (1-44)

(الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ التطور القطاع المالي مقاسا بحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص)، كما تم الاستخدام في النموذج القياسي متغيرات ضابطة (متغيرات الاقتصاد الكلي، تتمثل في (التضخم؛ تراكم رأس المال؛ مؤشر التجارة)، وللوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتتبع مجموعة من المقاربات والأدوات والاختبارات القياسية بداية بدراسة اختبار استقراره السلاسل الزمنية، وبالاعتماد على منهجية التكامل المشترك (Cointegration) للتعرف على العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، فضلا على تحديد اتجاه العلاقة السببية (Causality) بين تطور القطاع المالي الإسلامي (حجم) الأصول المالية (الإسلامية والنمو الاقتصادي)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا يعني وجود علاقة توازنه هيكلية على المدى البعيد بين متغيرات النموذج (حجم) الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع النمو الاقتصادي).

- وجود أثر إيجابي لكل من حجم التمويل الإسلامي وإجمالي تكوين رأس المال والتضخم على النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت واقع التمويل الإسلامي بدول الخليج العربي، ومدى اندماجها في القطاعات الاقتصادية، إذ هي تُسهم في تمويل كل القطاعات الاقتصادية (قطاع الصناعة؛ القطاع العقاري والمشروعات الحكومية؛ ومشروعات البنى التحتية)، وهو ما يعني تأثيرا موجبا على النمو الاقتصادي.

- الأثر الإيجابي بين التضخم والنمو الاقتصادي غير موافق لمنطلق النظرية الاقتصادية، يعزى ذلك إلى ضخامة المشروعات الحكومية والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية التي تنتهجها الدول الخليجية، مما يجعل التشوهات في الأسعار ليس لها أثر كبير على كفاءة المشروعات.

- العلاقة السببية الخاصة باختبار غرانجر يظهر بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي نحو حجم التمويل الإسلامي، في حين أن كلا من تراكم رأس المال ومؤشر التجارة يسببان النمو الاقتصادي. - أتضح من خلال النتائج القياسية أن العلاقة السببية الأحادية الاتجاه التي تتجه من النمو الاقتصادي نحو التمويل الإسلامي، هي مقارنة (دفع الطلب)؛ حيث أن تطور القطاع المالي الإسلامي ونموه يأتي كنتيجة لتطور نمو القطاعات الحقيقية، إذ يؤدي النمو الاقتصادي إلى توسع سوق التمويل من خلال إيجاد قنوات تمويلية وأدوات ومنتجات تلبى المتطلبات التمويلية للقطاع الحقيقي.

**6-دراسه بياشي نعيمه قويدري صفاء (2019- 2020 )<sup>1</sup> الموسومة ب: " اثر التمويل المصرفي في الاسلام على النمو الاقتصادي "دراسة حاله السودان للفترة ما بين (1990-2019):** "تهدف الدراسة الى اظهار اثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي في السودان ولتحقيق هدف الدراسة التطرق الى شرح قياس طريقه المتغيرات التالية "اجمالي التمويل الناتج المحلي الاجمالي "

وفي الاخير خلصت الدراسة الى النتائج التالية اهمها : -

-التمويل المصرفي في الاسلامي يعالج ظاهره التضخم وارتفاع الاسعار لان التعاملات منضبطة بأحكام الشريعة لانه يحقق ارباح فعليه ناتجه عن انتاج حقيقي لا وهمي .  
-وجود علاقته طرديه بين المتغير المستقل والمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي .-وجود علاقته ذات دلالة إحصائية ايجابية .

**7-دراسه موساوي وردة (2021)<sup>2</sup> الموسومة ب " اثر التمويل الاسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي دليل قياسي من ماليزيا":** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التمويل المعرفي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي في ماليزيا والوصول إلى هدف الدراسة تم تطبيق مقارنة لا معلميه تتمثل في الانحدار الكمي بأسلوب البوتسراب لدراسة هذه العلاقة في ماليزيا للفترة (2014Q1-2019Q2 ) حيث تم التوصل إلى النتائج :

-خلصت الدراسة :- بان التمويل الاسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا

- التمويل الاسلامي للأنشطة المقاولاتية هو عامل خارجي معزز للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تمويل المقاولين ذوي الأنشطة الاقتصادية الفعالة حيث يؤدي هذا التمويل الى

<sup>1</sup> - بياشي نعيمه قويدري صفاء: "اثر التمويل المصرفي في الاسلام على النمو الاقتصادي "دراسة حاله السودان للفترة ما بين (1990 - 2019): مجلة دراسات وابحاث علمية اقتصادية في الطاقات التجدة المجلد 09 العدد-01- السنة 2022-صص(536-560) .

<sup>2</sup> - موساوي وردة " اثر التمويل الاسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي دليل قياسي من ماليزيا" مجلة الدراسات المالية

المحاسبية والادارية المجلد 8 ,العدد 2,2021, صص(2018-237)

زياده الإنتاجية من خلال الزيادة في تراكم رأس المال البشري والمصرفي للاستثمارات والابداع لدى الممولين

-ان هذه الدراسة بنيت تجر به حقيقه ناصحه من ماليزيا فيما يتعلق بالتمويل الاسلامي للأنشطة المقاوليتيه في النمو الاقتصادي  
ان البحث التحريبي في هذه الورقة يعطي فحوه ادبيه من خلال تأثير التمويل الاسلامي للأنشطة المقاولاتية على النمو الاقتصادي.

**8- دراسة عبد الكريم أحمد قندوز (2021)<sup>1</sup> الموسومة بـ " التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2009-2019) ..**  
استهدفت هذه الدراسة تبيان العلاقة بين التمويل الإسلامي باعتباره أحد مكونات القطاع المالي والنمو الاقتصادي في دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة؛ سلطنة عمان؛ دولة الكويت قطر ؛ مملكة البحرين)، من خلال مجموعة من المقاربات التي تبرر العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وانطلاقاً من الدراسات السابقة وفضلاً على هذه الدراسة القياسية لمعرفة أي المقاربات الثلاثة دفع الطلب؛ قيادة العرض؛ العلاقة السببية ثنائية الاتجاه) التي تربط بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، تم التركيز على عدد من المتغيرات الاقتصادية، تتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر يعبر على النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة (الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ التطور القطاع المالي مقاساً بحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص)، كما تم الاستخدام في النموذج القياسي متغيرات ضابطة (متغيرات الاقتصاد الكلي، تتمثل في (التضخم؛ تراكم رأس المال؛ مؤشر التجارة)، وللوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتتبع مجموعة من المقاربات والأدوات والاختبارات القياسية بداية بدراسة اختبار استقراره السلاسل الزمنية، وبالاعتماد على منهجية التكامل المشترك (Cointegration) للتعرف على العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، فضلاً على تحديد اتجاه العلاقة السببية (Cousality) بين تطور القطاع المالي الإسلامي (حجم) الأصول

<sup>1</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي 2021، ص: 44.

المالية (الإسلامية والنمو الاقتصادي)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا يعني وجود علاقة توازنه هيكلية على المدى البعيد بين متغيرات النموذج (حجم) الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع النمو الاقتصادي).

- وجود أثر إيجابي لكل من حجم التمويل الإسلامي وإجمالي تكوين رأس المال والتضخم على النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت واقع التمويل الإسلامي بدول الخليج العربي، ومدى اندماجها في القطاعات الاقتصادية، إذ هيئتهم في تمويل كل القطاعات الاقتصادية (قطاع الصناعة؛ القطاع العقاري والمشروعات الحكومية؛ ومشروعات البنى التحتية)، وهو ما يعني تأثيراً موجبا على النمو الاقتصادي.

- الأثر الإيجابي بين التضخم والنمو الاقتصادي غير موافق لمنطلق النظرية الاقتصادية، يعزى ذلك إلى ضخامة المشروعات الحكومية والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية التي تنتهجها الدول الخليجية، مما يجعل التشوهات في الأسعار ليس لها أثر كبير على كفاءة المشروعات.

- العلاقة السببية الخاصة باختبار غرانجر يظهر بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي نحو حجم التمويل الإسلامي، في حين أن كلا من تراكم رأس المال ومؤشر التجارة يسببان النمو الاقتصادي. - أتضح من خلال النتائج القياسية أن العلاقة السببية الأحادية الاتجاه التي تتجه من النمو الاقتصادي نحو التمويل الإسلامي، هي مقارنة (دفع الطلب)؛ حيث أن تطور القطاع المالي الإسلامي ونموه يأتي كنتيجة لتطور نمو القطاعات الحقيقية، إذ يؤدي النمو الاقتصادي إلى توسع سوق التمويل من خلال إيجاد قنوات تمويلية وأدوات ومنتجات تلبى المتطلبات التمويلية للقطاع الحقيقي.

## المطلب الثاني الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Alshebel, Sikki, Possumah) (2019)<sup>1</sup> , (Possumah) ,  
**"the impact of islamic Banking Credits on Saudi Arabia's  
 :Economic Growth**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية في الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات، وإلى وجود أثر إيجابي ذو معنوية إحصائية بين حجم التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي.

2- دراسة Zainur (2021)<sup>2</sup> عالج موضوع التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية: تأثير قطاع التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا، حيث سعى البحث إلى وصف النماذج المالية القائمة على الشريعة في الاقتصاد التي تعزز التنمية العادلة. توصلت الدراسة إلى أن النظام المالي القائم على الإسلام له تأثير على النمو الاقتصادي في إندونيسيا. وأشارت الدراسة إلى أنه إلى جانب المؤسسات المصرفية الإسلامية تلعب المؤسسات المالية غير المصرفية دوراً بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي كالزكاة وبيت المال والوقف وغيرها.

3- دراسة Korich (2019)<sup>3</sup> حول لتمويل الإسلامي والتنمية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم فيها التطرق إلى دراسة العلاقة ما بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لدول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم فيها استخدام خمسة عشر بنكاً لفترات مختلفة، توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي ليس له تأثير على

<sup>1</sup>- Alshebel, Sikki, Possumah, , Possumah): "the impact of islamic Banking Credits on Saudi Arabia's Economic Growth , VOLUME 9 ISSUE 6 2019

<sup>2</sup> -Zainur, Z. (2021). Islamic Finance And Economic Development: The Impact Of The Islamic Finance Sector On Indonesia's EconomicDevelopment. Journal Of Sharia Economics, 3(1), 52-63.

<sup>3</sup> - Korichi, H., Khlar, M., & Ali Sbai, M. (2019). Islamic Finance And Regional Development In MENA Region: An Empirical Evidencefrom The Golf Cooperation Countries. Algerian Review Of Economic Development, 06(02), 2392-5302.

النمو الإقتصادي في عينة البنوك الخليجية المختارة، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الصيرفة الإسلامية. (KORICHI, KHIAR, & Ali )  
ومن أجل التحقيق التجريبي في تأثير التمويل الإسلامي على أداء مؤشرات .

**4-دراسة (Kamran Ahmad, Aamina Ihsan2018)**<sup>1</sup> الموسومة بـ " أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي دليل تجريبي من باكستان " تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة التي تربط بين تطور النظام المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي في جمهورية باكستان للتعرف على هذه العلاقة تم التركيز على مجموعة من البيانات الفصلية للفترات من 2006 إلى 2015 لكل من المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي، التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت) كمتغيرات تابعة و اجمالي أصول البنوك الإسلامية، صافي اقراض البنوك الإسلامية للقطاع الخاص كمتغيرات مفسرة، للوصول إلى هدف الدراسة تم اتباع مجموعة من الأدوات والاختبارات كاختبار جذر الوحدة، واختبار جوهانسن وغرانجر لمعرفة العلاقة السببية توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين اقراض البنوك الإسلامية للقطاع الخاص و اجمالي أصول البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، كذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت واقراض البنوك الإسلامية للقطاع الخاص و اجمالي أصول البنوك الإسلامية.

- كما بينت الدراسة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من صافي اقراض البنوك الإسلامية للقطاع الخاص نحو النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد بأن النمو الاقتصادي نتيجة التطور المالي وبالتالي فنظرية قيادة العرض هي المقاربة القادرة على تفسير هذه العلاقة بهذه النتائج قد وصلنا إلى الاجابة على التساؤل الرئيسي؛ بأن التمويل الإسلامي يعزز النمو الاقتصادي في باكستان.

<sup>1</sup>Kamran Ahmad, AaminaIhsan, Impact of Islamic Finance on Economic Growth – Empirical Evidence from Pakistan, International Journal of Scientific & Engineering Research Volume 9, Issue 7, 2018, pp: 476-489.

5.-- دراسة (LamriKhadidga and TaibiBoumeyan 2021)<sup>1</sup> ، الموسومة بـ " تأثير التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في ماليزيا باستخدام التكامل المشترك و نموذج VECM ". تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في ماليزيا بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات تتكون من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر على النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وثلاث متغيرات تفسيرية تتمثل في تطور النشاط المصرفي الإسلامي، والصادرات والواردات للفترة من ( 1995-2020) ، وللوصول إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الذي يتمحور حول ما هو تأثير التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية، تم استخدام نموذج يقىسا لعلاقة يتمثل في نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM واختبار التكامل المشترك. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في ماليزيا، بحيث اذا ارتفع التمويل الإسلامي بـ 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع التنمية الاقتصادية بـ 0.47%..
- كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التمويل الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية للدول والصادرات ويعزى ذلك إلى ضعف نصيب التمويل الإسلامي إلى الأنشطة التجارية الدولية.
- بشكل عام أظهرت النتائج أن تطور النشاط المصرفي الإسلامي على المدى الطويل يرتبط بشكل ايجابي وكبير بالتنمية الاقتصادية في ماليزيا، حيث لعبت البنوك الإسلامية دورا فعال بتحويل فائض الأموال المدخرة من العائلات أصحاب الفائض إلى العائلات أصحاب العجز المالي، وهذا يمكن القول بأن السياسة الحالية في ماليزيا فعالة وهذا ما أدى إلى تحقيق التنمية

<sup>1</sup>LamriKhadidga and TaibiBoumeyan, The impact of Islamic Finance on Economic Development in Malaysia .Cointegration & VECM models, Review MECAS, Volum: 17, N° 4, PP:33-48

### المطلب الثالث: العلاقة بين اشكالية البحث والدراسات السابقة

نأمل من خلال هذه الدراسة تقديم اضافة علمية في مجال اجاث التمويل المصرفي الاسلامي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لأن معظم الدراسات السابقة التي عنيت بالموضوع لم تتطرق الى دراسة الأثر في الامدين القريب والبعيد، ولم تتطرق الا القليل منها للأثر الاجمالي للتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي، والتي من بينها دراسة ابراهيم اسماعيل ومدياي محمد، كما أن معظم الدراسات التي تم التوصل اليها لم تهتم بالأسلوب القياسي في تحقيق هدف الدراسة، كما أن معظم الدراسات قامت بدراسة السببية في الأجل الطويل على غرار دراسة سعاد معاوية جاءت دراستنا لتوضح الاثر في الامدين القريب والبعيد لأثر التمويل المصرفي الاجمالي على النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد و الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2014 Q1 -2021 Q4 .

**خلاصة الفصل:**

وختاماً لهذا الفصل توصلنا للنتائج التالية:

1-- وجود عدة مقاربات تفسر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أهمها مقارنة الطلب والعرض والمقاربة المرحلية.

2- تبين على ضوء الدراسات السابقة على أنها حرصت تقديم دلائل علمية على وجود علاقة بين كل من التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، من خلال علاقة الاثر أو السبب، وبذلك توضح أي من المقاربات الثلاثة العرض (القائد)، الطلب (تابع) المرحلية القادرة على تفسير العلاقة.

وهكذا من خلال الدراسات التجريبية، تبين أن الدراسات السابقة قد عاجلت اشكاليات ذات علاقة جزئية فيها دراسة سعاد معايزية وغيرها التي درست العلاقة السببية، ومنها من درس أثر بعض الصيغ ولم يتطرق الى كل الصيغ كما جاء في بحثنا.

## الفصل الثالث

دراسة قياسية تحليلية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي  
على النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

بعد دراستنا للجانب النظري الذي تعلق بالمفاهيم الأساسية حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، ودراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على ضوء الدراسات السابقة، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لدراسة تقدير العلاقة بين إجمالي التمويل المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي في السعودية، بهدف الوصول إلى النتائج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية المعروفة بهدف اختيار أحسن نموذج مناسب لتفسير الظاهرة المدروسة، حيث تم تقسيم الفصل إلى:

- المبحث الأول: الطريقة والادوات.
- المبحث تقدير النموذج ومناقشة وتفسير وتحليل النتائج

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات وتلخيص البيانات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة؛ كل هذا في الجزء الأول من هذا المبحث، أما فيما يتعلق بالجزء الثاني سنوضح الأدوات والطرق المستخدمة والمقاربات الاحصائية للوصول إلى هدف الدراسة والمتمثل في تحديد مدى مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من 2014 Q1 إلى غاية 2021Q4، وذلك باستخدام عدة متغير إجمالي التمويل المصرفي لذات الفترة وإجمالي الناتج المحلي وبعض المتغيرات الضابطة.

### أولاً: مجتمع الدراسة

#### 1. النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية:

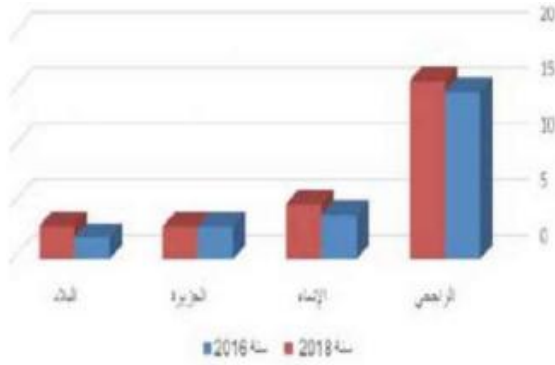
تحتل المملكة العربية السعودية حالياً موقع الصدارة بوصفها أكبر سوق للتمويل الإسلامي على الصعيد العالمي، وفقاً لمؤسسه النقد العربي السعودي فإن 50% من أصول القطاع المصرفي السعودي متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمثل المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في السعودية نحو 20% من إجمالي المنتجات المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي، كما تمثل المصارف الإسلامية في المملكة أحد أهم شبكات التمويل الإسلامي في ظل نظام مصرف مزدوج يجمع بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية، وبحسب تقديرات سنة 2018 حققت أصول التمويل الإسلامي أداءً قوياً حيث بلغت 292 مليار دولار وتستحوذ المصارف الإسلامية داخل المملكة على نسبة 38%، والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بنسبة 28% من إجمالي التمويل الإسلامي وتطبق المعايير الشرعية على عديد من أعمال القطاع المصرفي السعودي كما جاء تقرير الجزيرة كاييتال عام 2019 ليوضح نتائج أعمال قطاع البنوك السعودي البالغ عددها 12 بنكا تعمل أربعة مصارف منها موافقة للشريعة الإسلامية؛ وهي مصرف الراجحي ومصرف الإنماء وبنك الجزيرة وبنك البلاد أكبرها مصرف الراجحي الذي وصلت أصوله إلى 268 مليار ريال سعودي بنسبه 57.5% من إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية، في حين يحتل مصرف الإنماء في المركز الثاني سنة بنسبه 19.3% من أصول تقدر بـ 132 مليار، بينما جاء بنك الجزيرة في

المركز الثالث بقيمة أصول بلغت 87 مليار بنسبة تقدر بـ 11.7%، ويأتي بنك البلاد ليحتل بالمركز الرابع بفارق ضئيل بنسبه 11.5% عن أصول تقارب 77 مليار ريال، كما يعد مصرف الراجحي ثاني أكبر بنك في السعودية وأكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث يسيطر على حوالي 60% من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية و70% من أرباحها، كما يعد أيضا أكبر بنك اسلامي في العالم، حيث يبلغ رأسماله 35 مليار ريال ويليه مصرف الانماء ثم يليه بعد ذلك بنك البلاد، حيث تمثل المصارف الأربعة مجتمعه حوالي 27% من إجمالي قيمة الأصول للمصارف في السعودية، كما هو مبين في الشكل الموالي رقم (3-1)، بينما يوضح أيضا الشكل رقم (3-2) نسبة الحصة السوقية لكل من مصرف من إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وتوجد في السوق السعودية مصارف تقليديه تمتلك نوافذ اسلاميه نشطه وبأصول ماليه عاليه في مقدمها البنك السعودي، والبنك الأول والبنك الأهلي التجاري والبنك العربي الوطني، ومن الملاحظ أن نمو اداء المصارف الإسلامية في السعودية يفوق تلك التقليدية.

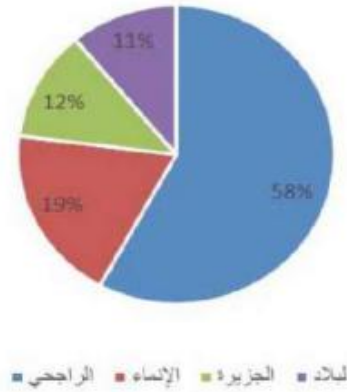
تتميز المصرفية الإسلامية السعودية بعدد من الخصائص منها العمل ضمن نظام مصرفي مزدوج حيث توجد في المملكة 12 من المصارف التجارية المرخصة أربعة منها متوافقة بشكل كامل مع الشريعة، في حين أن الباقي يوفر مزيجا من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا لكون سوق التمويل في المملكة العربية السعودية يغلب عليه طابع التمويل الإسلامي إلى حد كبير فإن اداء ومنظومه الائتمان في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية يعد إلى حد كبير متماثل، كما تستخدم مؤسسه النقد العربي السعودي نمودجا موحدا يمكن من خلاله الرقابة والاشراف على العمل المصرف بشقيه التقليدي والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفقا لنظام الرقابة على المصارف التجارية الذي بدوره يمكن جميع المصارف التجارية من تقديم الخدمات المصرفية والمنتجات التمويلية بجميع أنواعها لعملائها ويتميز هذا النموذج الموحد في تطبيق المعايير المصرفية الدولية على جميع المصارف والسماح لقوى العرض والطلب في السوق المحلية بتحديد نوعيه وحجم المنتجات المالية وتشجيع المنافسة ما بين جميع المصارف في تقديمها كما يساعد على طرح مزيد من المنتجات التمويلية والمصرفية ويوفر أساليب متقدمة من ادارة المخاطر التي يمارسها العمل المصرفي ومن

الخصائص أيضا تنوع صيغ التمويل المصرفي حيث تستند العلاقات الاستثمارية التي تربط بين مصارف وأصحاب الأموال (المدعين) القائمة على مبدأ المضاربة، حيث يقدم هؤلاء أموالهم للمصرف الإسلامي بغرض الربح ويقوم المصرف بتوظيف هذه الأموال وذلك بتمويل النشاطات التجارية لرجال الأعمال والتمويل الحاجات الاستهلاكية والخدمية لأفراد المجتمع ويتقاسم المصرف الإسلامي الربح مع أصحاب الأموال حسب النسب التي تم الاتفاق عليها، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال ان وجدت، وتنوع الصيغ والأساليب التي تطبقها المصارف الإسلامية وهذا التنوع يمثل أهم مزايا التمويل الإسلامي، يمكن حصر أهم الصيغ المطبقة في المصارف الإسلامية فيما يأتي:

- ✓ بيوع المراجعة وتشمل بيع المراجعة وبيع السلم وبيع الاستصناع؛
  - ✓ بيوع المشاركة وتشمل المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك؛
  - ✓ وبيوع الإجارة وتشمل الإجارة المنتهية بالتملك.
- ويلاحظ أن عقود التمويل العقاري التي تجريها المصالح السعودية وفقا لصيغته المراجعة تتميز بثبات التكلفة حيث يحدد معدل الربح مسبقا عند ابرام العقد التمويلي ويبقى ثابتا. الشكل رقم (3-1) الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الشكل رقم (3-2) الحصة السوقية من إجمالي أصول المصارف السعودية من إجمالي المصارف السعودية للعامين 2016-2018



المصدر: الجزيرة كابيتال تقرير قطاع البنوك (سبتمبر 2018 / مايو 2019م)



ثانياً. متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

### 1. متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

لقد تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، حيث تم التوصل إلى مجموعة من الدراسات التي عاجلت أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي باختبار إحدى الصيغ التمويلية أو الاستثمارية أو استخدام مجموع التمويل المصرفي الإسلامي المقدم في المملكة العربية السعودية، حيث عمدت درستنا للوصول إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام ثلاث متغيرات مستقلة (تفسيرية)، المتمثلة في:

✓ إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي.

✓ مؤشر أسعار الاستهلاك.

ومتغير تابع يعبر على النمو الاقتصادي يتمثل في:

✓ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

من خلال الجدول أدناه نستعرض متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (3-1) متغيرات الدراسة

المصدر	مدلوله	رمزه	المتغير
BW	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام؛ إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات تعبر عنها بالسعر الثابت للعملة المحلي.	LGDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
PSIFIs	يتمثل في مجموع استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية الأربعة (مصرف الراجحي، مصرف الإتمام، بنك الجزيرة، بنك البلاد) المتواجدة في المملكة العربية السعودية. تم التعبير عنها بالعملة المحلية	IBF	إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي
IFS	مؤشر يقيس متوسط التغيرات في أسعار سلعة ثابتة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون خلال فترة زمنية محددة يستخدم هذا المؤشر لقياس التضخم، تم التعبير عنه بنسبة مئوية	CPI	مؤشر أسعار الاستهلاك

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات المواقع التالية:

قد تم الارتكاز في جمع المعطيات الخاصة بالدراسة على:

- الإحصائيات المالية الدولية (International Financial Statistics) على الرابط التالي:  
«<https://data.imf.org/?sk=4c514d48-b6ba-49ed-8ab9-52b0c1a0179b>»

- قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:

«<https://data.albankaldawli.org>»

- بيانات الخدمات المالية الإسلامية (IFCP)

## 2. المعطيات المجمعة للدراسة:

### 1.2. مستوى الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية:

لقد بلغ مستوى الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة أعلى مستوياته سنة 2021 بمبلغ قدر بـ 3278085434625 مليون ريال سعودي الجدول أنه يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-2) تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014-2021

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة)
2014	2874772300202
2015	2510566429983
2016	2497499548853
2017	2681230106219
2018	3174689219410
2019	3144617644857
2020	2753516939794
2021	3278085434625

المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFPS) للفترة 2014-2021

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن حجم الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر خلال الفترة من 2014 إلى 2018 بقيمة قدرت على التوالي بـ 2874772300202، 3174689219410 مليون ريال سعودي ليعود على الانخفاض سنتي 2019، 2020 بقيمة على التوالي بـ 3144617644857،

2753516939794 ويعزى ذلك لتداعيات فيروس كورونا، ليرتفع في السنة الموالية بـ 3278085434625

## 1.2. إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية:

يمثل إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي جميع استخدامات المصارف الإسلامية الأربعة في المملكة العربية السعودية (مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك الجزيرة، بنك البلاد) من تمويلات واستثمارات متمثلة في (المراجحة، مراجحة السلع/التوريق، السلم، استصناع، إجارة وإجارة منتهية بالتمليك، مضاربة، مشاركة، مشاركة متناقصة، وكالة، قرض حسن، واستثمارات اخرى)، دون الأخذ بالتمويل المقدم من طرف البنوك الربوية عبر النوافذ الإسلامية. الجدول التالي يوضح قيمة إجمالي التمويل في المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (3-3) يوضح إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014-

2021

الوحدة (مليون ريال سعودي)

السنوات	إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي
2014	1295527.3
2015	1378995.9
2016	1513118.6
2017	1599326.7
2018	1658264.5
2019	1780100.6
2020	2084855.2
2021	2727660.8

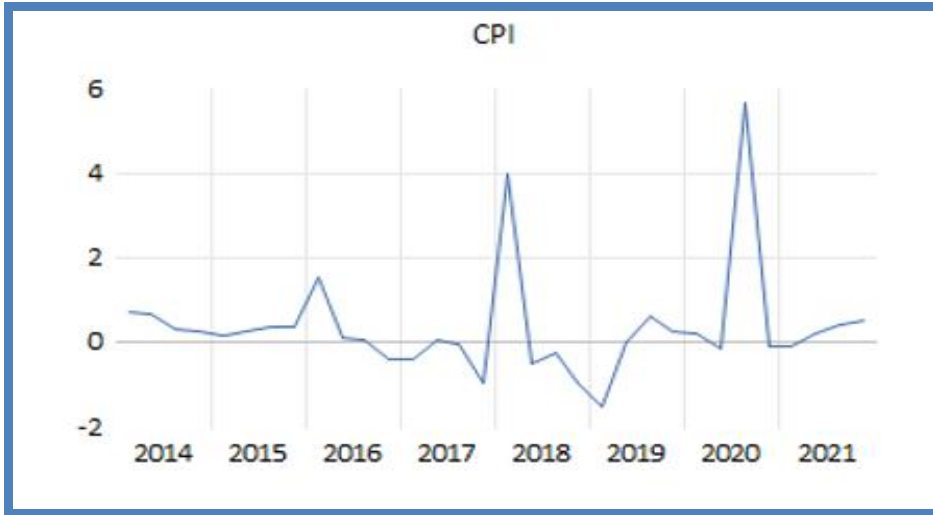
المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFPS) للفترة 2014-2021 من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويل المصرفي الإسلامي المقدم من طرف المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2021 قد شهد زيادة مضطردة من سنة إلى أخرى، حيث بلغ أقصى قيمة له في السنة الأخيرة من الدراسة

بمبلغ يقارب من 3 بليون ريال سعودي، وهو ما يعكس تطور حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في السعودية وتطور حجم المتعاملين مع المصارف الإسلامية، ناهيك عن فتح عدة فروع للبنوك الأربعة داخل قطر المملكة العربية السعودية.

### 3.2. مؤشر أسعار الاستهلاك:

مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس متوسط التغيرات في أسعار سلعة ثابتة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون خلال فترة زمنية محددة في المملكة العربية السعودية للفترة 2014-2021 يستخدم هذا المؤشر لقياس التضخم. الشكل الموالي يوضح مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة 2014-2021 في المملكة العربية السعودية.

الشكل رقم (3-2) يوضح مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة 2014-2021



المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على الاحصائيات المالية الدولية (IFSP)

### 4.2. التكوين الاجمالي رأس المال الثابت:

يشير ت إجمالي رأس مال الثابت إلى الانفاق على الأصول الثابتة التي من المتوقع أن توفر منافع اقتصادية على الأمد الطويل يتضمن هذا المفهوم على كل من:

✓ المباني والعقارات؛

✓ المعدات والآلات؛

✓ الأصول غير الملموسة مثل براءة الاختراع...

يمثل تكوين اجمالي رأس مال الثابت استثمارات كل من الشركات والحكومة: والتي تهدف إلى تحسين القدرة الانتاجية في الاقتصاد للمدى الطويل، حيث يعتبر من اهم

المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي. الجدول الموالي يوضح التكوين الاجمالي رأس مال الثابت في المملكة العربية السعودية للفترة (2014-2021)  
الجدول رقم (3-4) يوضح تكوين اجمالي رأس مال الثابت بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية للفترة (2014-2021)

الوحدة (مليار ريال سعودي)

السنوات	تكوين اجمالي رأس المال الثابت
2014	668.92
2015	695.68
2016	601.58
2017	607.83
2018	622.67
2019	652.73
2020	584.81
2021	647.27

المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على بيانات البنك الدولي (BW)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تذبذب في حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أقصى حجم له سنة 2015 بمبلغ قدر 695.68 مليار ريال سعودي، لينخفض في السنة الموالي إلى 601.58 مليار ريال سعودي.

ثالثا. الأدوات الاحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

### 1. برمجية 12 Eviews:

لقد تم الاعتماد على برمجية 12 Eviews من اجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة واختبار الأثر البعيد والقريب واختبار العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من الربع الأول من سنة 2014 إلى غاية الربع الاخير من 2021.

## 2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تقدير أي نموذج من النماذج تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي ضرورة تحري استقراريه السلاسل الزمنية، حيث أثبت مقارنة جرانجر سنة 1983 ان تقدير نماذج بواسطه مربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقر، يمكن أن يوقعنا في مشاكل الانحدار الزائف لذا سنقوم أولاً باختبار استقرارية السلاسل الزمنية مستعملين اختبار فيليبس بيرون 1988 هذا الاختبار يعتمد على نفس منهجيه اختبار ديكي فلور المطور والقائم على تقدير ثلاثة نماذج؛ النموذج الثالث والذي يختبر احتواء على مركبه الاتجاه العام والقاطع بالإضافة الى جذر الوحدة، النموذج الثاني يحتوي يختبر احتواء النموذج على جذر الوحدة والقاطع أما النموذج الأول فيختبر وجود جذر الوحدة فقط ان هذا الاختبار يعالج مشكله التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطه طريقه تصحيح غير معلميه تأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء الأمر الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة بالمقارنة مع اختبار ديكي فولر المطور<sup>1</sup>.

إن اختبار فيلبس بيرون يُعد أكثر كفاءة من اختبار دكي فولر الموسع لكون Perron وPhillips استخدماً طرقياً إحصائية لا معلميه ليتعاملا مع مشكلة الارتباط المتسلسل في مقادير الأخطاء بدون إضافة مقادير الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة<sup>2</sup>؛ حيث أعتمد (1988) Phillips and Perron على نفس منهجية اختبار دكي فولر الطور والقائم على ثلاثة نماذج؛ إن هذا الاختبار يعالج مشكلة التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطة طريقة تصحيح غير معلمية الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة بالمقارنة مع اختبار دكي فولر المطور<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>PHILLIPS, P., & PERRON, P. (1988). Testing For a unit root in time series regression. pp. 335-346.

<sup>2</sup>جوجارات، الاقتصاد القياسي، تعريب ومراجعة أ. م. د. هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 1052.

<sup>3</sup>للمزيد من التوضيح أنظر إلى:

- Phillips, P.C.B and Perron, P, **Testing for a unit root in time series regression**, Biometrika, Vol:75, NO: 2, 1988, P:335-346.

يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل<sup>1</sup>:

أ. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة،

ب. تقدير التباين قصير المدى  $\hat{\sigma}^2 = \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 \frac{1}{T}$ ، حيث  $\hat{\varepsilon}_t$  تمثل البواقي.

ت. تقدير المعامل المصحح  $S_1^2$  المُسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النموذج السابق؛ حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i} \dots$$

ث. حساب إحصائية فيليبس وبيرون:  $\hat{t}_{\hat{\theta}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$

مع  $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$  والذي يساوي -1 في الحالة التقاربية عندما تكون  $\hat{\varepsilon}_t$  تشويش أبيض؛ هذه

الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماكينون Mackinnon.

### 3. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة، والذي قُدِّم من قبل Pesaran (1997)، Shin and Sun (1998)، بالإضافة إلى كل من (2001) et Pesaran<sup>2</sup>، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر، الميزة التي توفرها هذه الطريقة هي عدم اشتراطها لتكامل مشترك من نفس الدرجة، كما تعتبر هذه الطريقة الأكثر ملائمة بالنسبة للعينات الصغيرة

<sup>1</sup>محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

<sup>2</sup>Pesaran, H., Smith, R. J., & Shin, Y, **BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS**. JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, (isse3), Vol 16, 2001, PP: 289-326.

نظرا لانسجامها عدم التحيز والكفاءة وتحاشي مشاكل الارتباط الذاتي، كما تمكننا هذه الطريقة أيضا من فصل تأثيرات المدى القصير عن المدى الطويل، كما تحدد أيضا العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل والقصير في معادلة واحدة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

#### 4. خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

تتمثل خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في

الآتي:

أولا. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها:

هناك عدة اختبارات تسمح لنا بمعرفة درجة تكامل السلسلة الزمنية محل الدراسة، والاختبارات الأكثر تطبيقا اختبار دكي فولر البسيط DF والمطور ADF؛ واختبار فيلبس بيرون PP، كل اختبار له مميزاته الخاصة تم ذكرها في المبحث الثالث من هذا الفصل، من خلال هذه الاختبارات يتسنى لنا تحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية؛ حيث يجب عند استخدام منهجية ARDL أن تكون درجة تكامل المتغيرات لا تتعدى الرتبة واحد؛ أي استعمال متغير بدرجة تكامل من الرتبة الثانية يخل بشرط تطبيق هذه المنهجية؛ والتي تشترط أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (0) أي  $I(0)$  أو الرتبة (1) أي  $I(1)$ ، أو في حالة الخليط بينهما.

ثانيا. الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في الأجل القصير بواسطة (OLS)

ثالثا. تحديد فترة بنية فترة الابطاء المثلى للنموذج

رابعا. اختبار منهج الحدود Bounds Test:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمها بواسطة احصاء F، التي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها حجم العينة وادراج متغير الاتجاه في التقدير، تحسب F وفق الصيغة التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> إفتخار محمد مناحي الرفيعي، استقرار دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي في إطار نموذج (ARDL) للمدة 1985-2015، مجلة الدنانير، العدد 15، 2019.

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu / (n - K)} \dots \dots \dots (01-03)$$

حيث أن:

**SSeR**: مجموعة مربعات البواقي للأنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots \dots \dots = B_{K+1} = 0 \dots \dots \dots (02-03)$$

**SSeu**: مجموع مربعات البواقي للأنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_0: B_1 \neq B_2 \neq \dots \dots \dots \neq B_{K+1} = 0 \dots \dots \dots (03-03)$$

**M**: عدد معلمات الأنموذج المقيد.

**n**: عدد المشاهدات (حجم العينة).

**K**: عدد المتغيرات.

وبعد احتساب يتم مقارنتها بقيمتين حرجتين، حيث يتم اتخاذ القرار من خلال ثلاث

حالات:

أ. الحالة الأولى **F**: المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة **F** الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة القاضية بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

ب. الحالة الثانية: **F** المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة **F** الجدولية فسوف يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

ت. الحالة الثالثة: إذ كانت قيمة **F** المحسوبة تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى لقيمة **F** الجدولية فإن النتائج تكون غير محددة وهنا عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

خامسا. تقدير معلمات الأمد القصير والطويل (أنموذج تصحيح الخطأ):

بعد اختبار الحدود **Bounds Test** والتأكد من وجود علاقة توازنية في الأمد

الطويل بين متغيرات النموذج (بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، نقوم بتقدير معلمة

النموذج للأمدين القريب والبعيد ومعامل تصحيح الخطأ CointEq التي يشترط أن تكون سالبة ومعنوية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

سادسا. اختبار سلامة واستقرار النموذج:

باستخدام الاختبارات والمتمثلة في اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعدودة (CUSUM of) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة (CUSUM of Squares)، واختبار (Ramsey RESET Test) الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج يمكننا التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ومعرفة مدى استقرار معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير.

تظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحني لأخطاء، ومجال ثقة من أجل اختبار الفرضية العدمية والتيتقر أن معاملات المربعات الصغرى العادية غير مستقرة إذا كان منحني الأخطاء يقع في المجال ضمن الحدود الحرجة طول فترة الدراسة؛ يفسر ذلك أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية عند نسبة معنوية 5%<sup>1</sup>.

سابعا. اختبار صلاحيات النموذج ARDL:

للتأكد من جودة النموذج يجب أن يخضع لمجموعة من الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Test) والمتمثلة في:

<sup>2</sup>Serial Correlation LM Test الاختبار الذاتي التسلسلي للبواقي

<sup>3</sup>Heteroskedasticity Test اختبار عدم تجانس التباين

<sup>4</sup>Normality Test اختبار التوزيع الطبيعي

<sup>1</sup>حياة عثمانى، مرجع سبق ذكره، ص: 208

<sup>2</sup>BREUSCH, T., TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS. Australian Economic Papers, vol 17, (issue31), (1978, December), PP: 335-355

<sup>3</sup>Engle, R, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity With Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econometreca, Volume 50,(Issue 4), . (1982, JUL), PP: 987-1008.

<sup>4</sup>Jarque, C., & Bera, A, EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY.HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF

## المبحث الثاني: تقدير النموذج ومناقشة وتفسير وتحليل النتائج

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة من الربع الأول 2014 إلى غاية الربع الرابع سنة 2021، وبعبارة أخرى سوف تركز الدراسة في مدى مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية في دفع النمو الاقتصادي.

أولاً. منهجية الدراسة في اختيار المتغيرات:

بمراعاة الوصول إلى تحقيق هدف الدراسة المتمثلة معرفة مدى مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ارتأينا اختيار متغير التمويل المصرفي الإسلامي والذي يحتوي على إجمالي الاستثمارات والتمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية الأربعة في المملكة العربية السعودية للفترة (2014-2021)، وهذا ارتكازاً على ما تم التطرق إليه في الدراسات السابقة واستناداً على منطق ادبيات النظرية الاقتصادية، قمنا باستخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلة في النموذج لغرض الحصول على تجانس للبيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات، إن هذه المتغيرات تتمثل في:

### 1. المتغيرات المستقلة:

✓ إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي يرمز له بالرمز LIBF

✓ مؤشر أسعار الاستهلاك يرمز له بالرمز CPI

### 2. المتغير التابع:

✓ الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يعبر على النمو الاقتصادي يرمز له بالرمز LGDP

بغية تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة سيتم استخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتقدير أثر أدوات السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2019، سنقوم بتقدير النموذج التالي:

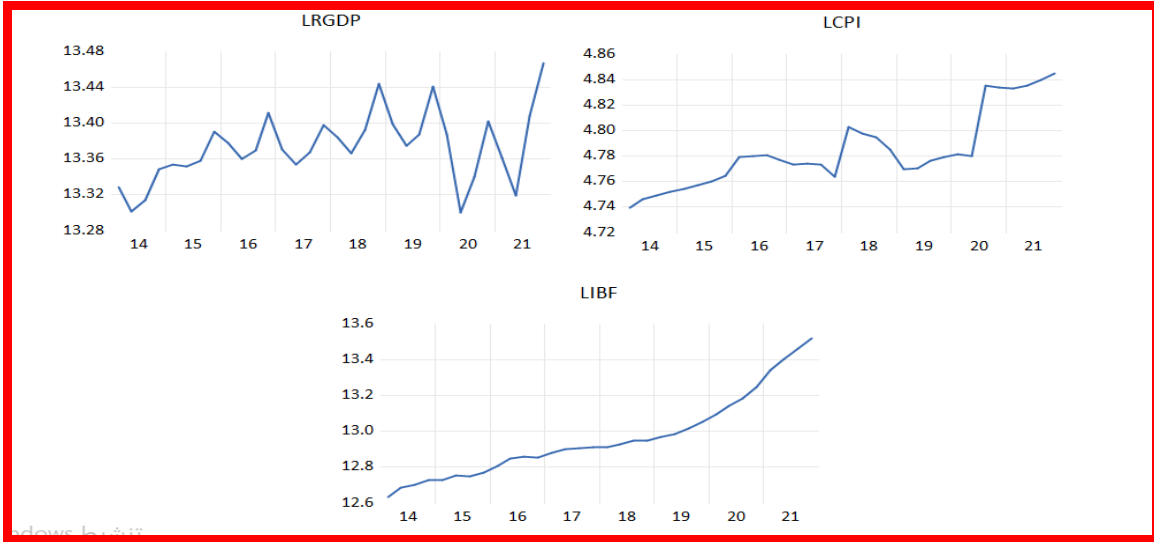
$$LRGDP = f (IBF, , CPI).....(1)$$

T= 2014Q1- 2021Q2

ثانيا. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

1. الشكل البياني لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (3-3) يوضح متغيرات الدراسة للفترة 2014-2021



المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على مخرجات برمجية Eviews 12

من أجل اثبات النتائج المتحصل عليها أو نفيها -وفق التحليل البياني والعددي، سيتم كخطوة ثانية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك من خلال اختبار فيليبس بيرون (Phillips & Perron)<sup>1</sup>، ان هذا الاختبار يعالج مشكلة التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطة طريقة تصحيح غير معلمية تأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، الأمر الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة؛ كلا الاختباران يختبران فرضية العدم H0 والتي تنص على وجود جذر وحدة وبالتالي تدل على عدم استقرارية السلاسل الزمنية، أما الفرضية البديلة H1 التي تنص على عدم وجود جذر وحدة أي تقر باستقراره السلاسل الزمنية، كل هذا بالاعتماد على احصائية t المحسوبة والمجدولة؛ فإذا كانت t المحسوبة أقل من t المجدولة فإننا نقر بقبول فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي السلسلة غير مستقرة، أما إذا كانت t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة فإننا نرفض الفرضية الصفرية

<sup>1</sup>Phillips, P.C.B and Perron, P, **Testing for a unit root in time series regression**, Biometrika, Vol:75, NO: 2, 1988, P:335-346.

ونقبل الفرضية البديلة ونقر بوجود استقرار للسلسلة عن مستوى معنوية (1%؛ 5%؛ 10%).

ومن المعلوم أن اختبار (ADF) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR)، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر شمولية؛ وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA) ولذا بعض الباحثين يعتمدون على اختبار (PP) أكثر من (ADF) بحجة أنه له قدرة اختبارية أفضل خاصة عندما يكون حجم العينة صغير، أو يكون هناك تباين في النتائج بين الاختبارين<sup>1</sup>. الجدول التالي يستعرض نتائج اختبار (PP) للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (3-5): اختبار جذر الوحدة لمنحدرات الدراسة عند المستوى

النتيجة	PP		النموذج	المتغير
	Prob	Adj.t-Stat		
غير مستقرة	0.2179	-2.70426	Trend&Intercept	LRGDP
غير مستقرة	1.000	1.734125	Trend&Intercept	LIBF
مستقرة	0.4564	-2.231958	Trend&Intercept	LCPI

المصدر: من اعداد الطالبان ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى وعليه يجب إعادة الاختبار بإدخال الفروق على السلاسل الأصلية غير المستقرة، ويتم اتخاذ القرار من خلال قيمة الاحتمالية. الجدول الموالي يستعرض ذلك:

<sup>1</sup>عقبة عبد اللوي؛ لطفى مخزومي؛ فوزي محريق، قياس أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان خلال الفترة 1996-2016، مرجع سبق ذكره، ص:34.

الجدول رقم (3-6) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

النتيجة	PP		النموذج	المتغير
	Prob	Adj.t-Stat		
مستقرة	0.0002	-5.96237	Trend&Intercept	DLRGDP
مستقرة	0.0658	-3.433441	Trend&Intercept	DLIBF
مستقرة	0.0000	-6.133981	Intercept	DLCPI

المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع السلاسل الزمنية قد استقرت في الفرق الأول وهذا ما تشير إليه قيمة الاحتمالية التي أقل من 10%.

وهكذا؛ يمكن القول بعد اجراء جميع الاختبارات لمعرفة استقرارية السلاسل أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة مزيج في الاستقرارية بين المستوى  $I(0)$  والفرق الأول  $I(1)$ ؛ وهذا ما يلخصه الجدول الموالي

الجدول رقم (3-7) نتائج استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة

المتغير	LRGDP	LIBF	CPI
درجة التكامل	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: من اعداد الطلبة ارتكازا على الجدول رقم (3-7).

### ثالثاً. نتائج تقدير أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

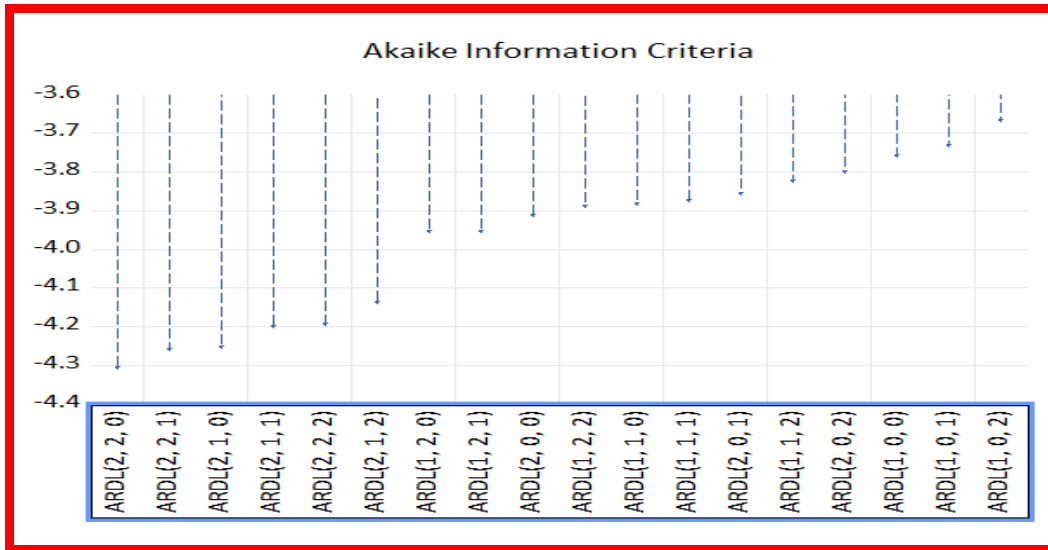
بعد إجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة باتباع الرسم البياني والقراءة العددية من خلال اختبار جذر الوحدة، هذه الأخيرة أبانت بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تتسم بالاستقرارية عند درجات مختلفة  $I(0)$ ؛  $I(1)$  وهذا بعد ادخال اللوغاريتم على السلاسل الزمنية محل الدراسة، ووفق لما تمليه الدراسات القياسية يتضح جلياً أن النموذج القياسي الأمثل الذي يتناسب مع هدف الدراسة المرتهى الوصول إليه وهو قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لفترة 8 سنة تبدأ من الربع الأول من سنة 2014 وتمتد إلى غاية الربع الأخير من سنة، بمشاهدات قدرة ب 32 مشاهدة؛ هو نموذج الانحدار الذاتي للفتوحات المتباطئة

(ARDL)<sup>1</sup>؛ هذا النموذج لا يشترط تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة ويستخدم لدراسة الأثر في المدى القصير والطويل والعلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا ما يساعدنا للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة

### 1. تحديد فترة البطء المثلى وتقدير النموذج

يوجد عدة معايير لتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج سوف نختار المعيار المناسب كخطوة أولى، ومن ثمّ تقدير نموذج الدراسة، فيما يلي نستعرض ذلك:  
أ. تحديد فترة الإبطاء:

يعتبر معيار (Akaike information Criteria)، مؤشر يدفعنا لاختيار النموذج الأمثل، من خلال اختيار أدنى قيمة لهذا المعيار؛ حيث تعتبر كخطوة أولى قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الشكل الموالي يوضح نتائج اختبار النموذج الأمثل للدراسة.  
الشكل رقم (3-4) اختبار فترات البطء المثلى للنموذج



المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12

<sup>1</sup>Pesaran, H., Smith, R. J., & Shin, Y, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS. JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, (issue3), Vol 16, 2001, PP: 289-326.

من خلال الشكل أعلاه يتضح جليا أن النموذج الأمثل الذي يقيس العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014Q1-2021Q4 هو النموذج التالي: (2,20,ARDL) من بين 18 نموذج، وذلك بالارتكاز على معيار AIC.

## 2. تقدير نموذج الدراسة:

كخطوة ثالثة بعد التعرف على درجة استقرار متغيرات الدراسة واختيار النموذج الأمثل حسب معيار AIC تأتي الخطوة الثالثة وهي تقدير النموذج والذي نستعرضه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-8) نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LRGDP(-1)	0.385950	0.179115	2.154759	0.0419
LRGDP(-2)	-0.523760	0.151339	-3.460841	0.0021
LIBF	-0.750508	0.355043	-2.113853	0.0456
LIBF(-1)	0.265621	0.625113	0.424916	0.6748
LIBF(-2)	0.643592	0.372422	1.728128	0.0974
LCPI	0.023195	0.402836	0.057578	0.9546
C	13.08913	3.164064	4.136811	0.0004
R-squared	0.621187	Mean dependent var	13.37669	
Adjusted R-squared	0.522366	S.D. dependent var	0.036749	
S.E. of regression	0.025398	Akaike info criterion	-4.307362	
Sum squared resid	0.014836	Schwarz criterion	-3.980416	
Log likelihood	71.61043	Hannan-Quinn criter.	-4.202769	
F-statistic	6.285999	Durbin-Watson stat	1.493463	
Prob(F-statistic)	0.000509			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12

يُتضح من خلال الجدول أعلاه المعنوية الكلية لنموذج الدراسة؛ وهذا حسب احصائية فيشر التي قدرت بـ 6.285999 بمستوى معنوية 0.000509 وهي أقل من 5%، وهذا ما يدفعنا بالقول بأن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، كما يتبين بأن جميع المعلمات المقدرة في النموذج معنوية عند مستويات مختلفة (1%؛ 5%)؛ أما فيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد اتضح من خلال معامل التحديد المصحح أن:  $R^2 = 0.62$  وهذا ما يفسر أن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بنسبة 62% من المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 38% تعود إلى عوامل أخرى لم يدرجها النموذج.

### 3. اختبار جودة النموذج

#### أ. اختبار صلاحية النموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL المختار بالاعتماد على معيار Akaike information Criteri و قبل استخدامه لتقدير آثار الأجل الطويل والقصير يجب أن يخضع النموذج لمجموعة من الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Test) والمتمثلة في:

- ✓ الاختبار الذاتي التسلسلي للبواقي LM Serial Correlation test<sup>1</sup>؛
- ✓ اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test<sup>2</sup>؛
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test.

– الاختبار الذاتي التسلسلي للبواقي: Test Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

اختبار مضاعف لاجرائج تقضي فرضية العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، أما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي؛ فعدم معنوية F المحسوبة في اختبار التسلسلي للبواقي ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء، الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-9) اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch- Godfrey serial correlation LM test			
<b>F-Statistic</b>	2.941444	Prob. F(2,21)	<b>0.0748</b>
<b>Obs*R-Square</b>	6.565017	Prob. Chi-Square(2)	<b>0.0375</b>

المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

يتضمن خلال الجدول أعلاه نتائج الخاصة باختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (Breusch-Godfrey serial correlation LM test)، على أنها لا تعاني من المشاكل والذي ظهرت فيه قيمة احتمالية احصائية فيشر 0.0748، وهذه

<sup>1</sup>BREUSCH, T., TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS. Australian Economic Papers, vol 17, (issue31), (1978, December), PP: 335-355

<sup>2</sup>Engle, R, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity With Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econometreca, Volume 50,(Issue 4), . (1982, JUL),PP: 987-1008.

الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي، ونقبل فرضية العدم التي تنص بعد موجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي.

### – اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي؛ ومن بين هاته الاختبارات اختبار ARCH، يتم استخدام هذا الاختبار لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج ARDL المقدر؛ وكانت نتائج هذه الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (3-10) اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test : ARCH			
<b>F-Statistic</b>	1.384883	Prob. F(1,27)	<b>0.2495</b>
<b>Obs*R-Square</b>	1.414894	Prob. Chi-Square(1)	<b>0.2342</b>

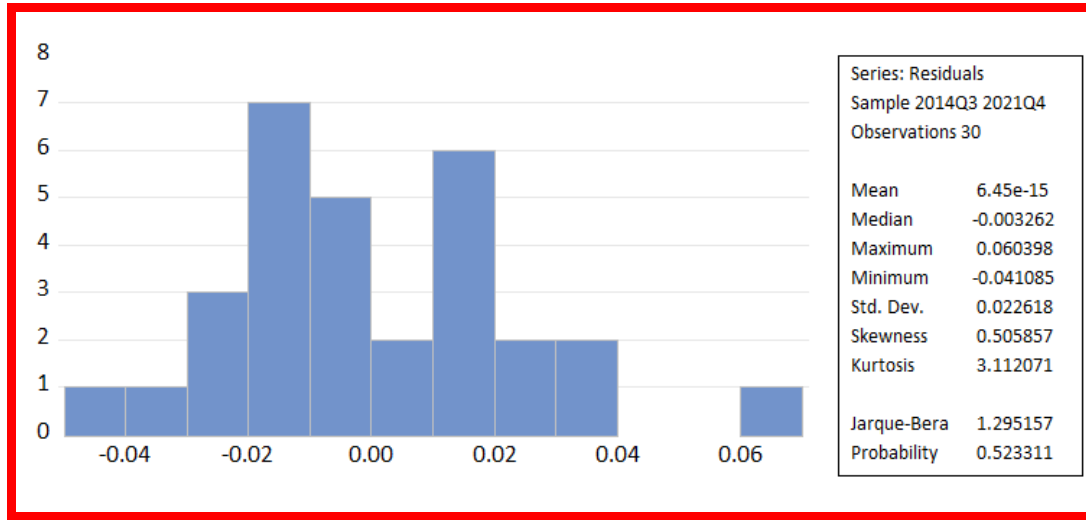
المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

يتضح جلياً من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار عدم تجانس التباين، والمتمثل في اختبار (Heteroskedasticity Test ARCH)، أنه لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية ARCH Test تقدر بـ 0.2495 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% الأمر الذي يدفعنا إلى قبول فرضية العدم القاضية بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

### – اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نستخدم اختبار Jarque-Bera من أجل فحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر، الشكل الموالي يستعرض نتائج الاختبار.

الشكل رقم (3-5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



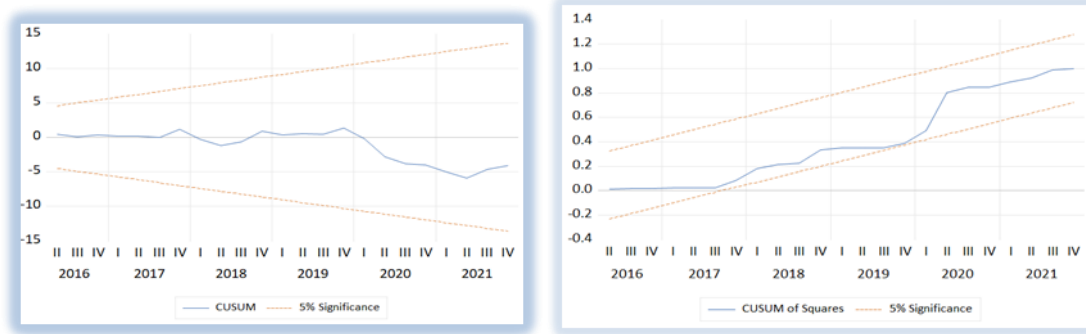
المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

اختبار التوزيع الطبيعي (NormalitytestJarqueBera) والذي يعطي لنا نتيجة مفادها فيما اذا كانت بواقي النموذج توزع طبيعيا أم لا؛ حيث تظهر النتائج أعلاه أن احتمالية (JarqueBera) تقدر بـ 0.523311 وهي غير معنوية عند مستوي 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقضي بأن البواقي توزع توزيعا طبيعيا.

### ب. اختبار استقرارية هياكل النموذج:

باستخدام مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعدودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة (CUSUMofSquares)؛ واختبار (RamseyResetTest) الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج؛ يمكننا التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير الشكل والجدول يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-7) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of Squares أن إحصاء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والتي هي عبارة عن خط وسطي يقع داخل الحدود الحرجة (للحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الحال لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) التي وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد أن النموذج يتسم بالاستقرارية وتتسم معلماته بالثبات عند المعاينة المتكررة وهناك انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

الجدول رقم (3-11) نتائج اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج من الشكل الدالي

Ramsey Reset Test			
Test	Value	Df	Probability
t- statistic	0.184584	22	0.8552
F- statistic	0.034071	(1.22)	0.8552

المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج أن القيمة الاحتمالية F-statistic تقدر بـ 0.8552 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد، فهو بذلك محدد بشكل ملائم وصحيح. وهكذا بعد الاختبار الخاصة بجودة النموذج يتضح بأن النموذج يتسم بالملائمة القياسية وخالي من المشاكل القياسية؛ وبالتالي يمكن الاعتماد عليه لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

#### 4. نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصيرة والطويلة الأجل

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك نقوم باختبار الحدود الذي يؤهلنا إلى الذهاب إلى قراءة نتائج الأجل القصير

##### أ. نتائج اختبار التكامل المشترك **Bounds Test**:

بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية نتجه للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أو من عدمها؛ وذلك من خلال اختبار الحدود **Bounds Test** والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

$$\left[ \begin{array}{l} H_0 : \varphi_1 = \varphi_1 = \varphi_1 = 0 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_1 \neq \varphi_1 \neq 0 \end{array} \right.$$

حيث تمثل الفرضية العدمية عدم وجود تكامل مشترك، بينما تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك بواسطة إحصاء  $F$  التي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها حجم العينة وادراج متغير الاتجاه في التقدير، يتم مقارنة  $F$  المحسوبة مع  $F$  الجدولة؛ فإذا كانت  $F$  أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ  $F$  أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك وبالتالي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. فيما يلي نستعرض النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-12) اختبار التكامل المشترك **Bonds Test**

ARDL Bounds Test		
Sample:2001-2019		
Included observation: 19		
Test Statistic	Value	K
F-Statistic	11.852172	3
Critical Value Bonds		
Significance	Lower Bounds	Upper Bounds
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر: من اعداد الطالب ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن قيمة F-Statistic من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن قيمة F-Statistic (statistic=11.852172) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values التي تقدر بـ 5 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (  $b_1 = b_2 = b_3 = \dots = 0$  )، ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (  $H_0: b_1 \neq b_2 \neq b_3 \neq \dots \neq 0$  )، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية Jointly نحو المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر على النمو الاقتصادي.

**ب. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ونتائج الأجل القصير:**

من خلال قراءة نتائج اختبار الحدود تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر على النمو الاقتصادي التمويل المصرفي الإسلامي ومؤشر أسعار الاستهلاك وتكوين إجمالي رأس مال الثابت في المملكة العربية السعودية للفترة 2014Q1-2021 Q4، وبذلك نتابع إلى الخطوة التالية من أجل تبيان

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الأجل القصير عبر نموذج تصحيح الخطأ في تحليل نموذج ARDL . الجدول الموالي يستعرض النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (3-13) تقدير معاملات الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	0.523760	0.136327	3.841954	0.0008
D(LIBF)	-0.750508	0.290234	-2.585876	0.0165
D(LIBF(-1))	-0.643592	0.333529	-1.929647	0.0661
CointEq(-1)*	-1.137810	0.155424	-7.320685	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبان ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

يقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فإذا كانت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيراتيظهر من خلال الجدول رقم (3-13) تقدير النموذج في الأجل القصير، هذا الأخير الذي يعتمد على ديناميكية حد تصحيح الخطأ ErrorCorrectionTerm والذي يُعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث يشترط فيه أن يكون سالبا ومعنويا، وهذا ما تؤكدته نتائج الجدول: أن معامل تصحيح الخطأ \*CointEq(-1) سالبا 1.137810- وعند مستوى معنوية أقل من 1% مما يدل على أن 57% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بـ (0.88 = 1.137810/1)؛ أي تقريبا عشرة أشهر باتجاه قيمته التوازنية؛ يعني إذ حدثت أي صدمة على متغيرات التمويل المصرفي الإسلامي، ومؤشر أسعار الاستهلاك بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر على النمو الاقتصادي مدة 10 أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي. تأخذ معادلة تصحيح الخطأ الشكل التالي:

يتضح من خلال الجدول أعلاه الخاص بنتائج الأجل القصير المتحصل عنها أن معاملات نموذج الدراسة المقدر ذو دلالة إحصائية بين مستوى معنوية 1%؛ 5%؛ 10%

حسب اختبار  $t$ -Statistic؛ وقد توزعت هذه التأثيرات في علاقتها مع النمو الاقتصادي بين ما هو سلبي وما هو إيجابي؛ حيث نلاحظ الآتي:

✓ لم تظهر معلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر على النمو الاقتصادي بتأخير سنة في نموذج الأجل القصير؛ وهذا يدل على أن النمو الاقتصادي بتأخير سنة ( $t-1$ ) لا يرتبط بالنمو الاقتصادي لهذه السنة.

✓ يرتبط التمويل المصرفي الإسلامي بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة معلمة  $D(LIBF)$  ما يقدر بـ 0.750508 بقيمة احتمالية بلغت 0.0165، هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل الإسلامي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي 0.75%؛ التمويل المصرفي الإسلامي يركز في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون أقل قدرة وأقل منافسة بالنسبة للشركات الكبرى إذا تحتاج إلى مدة طويلة أو متوسطة ليتضح دورها في زيادة الانتاج ودخول السوق وهذا يؤدي إلى بطء في النمو لان المشاريع لا تحقق النمو المتوقع في المدى القصير، بالإضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية فأي صدمة على هذا المتغير نحو الانخفاض سوف يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وبالتالي يمكننا القول بأن التمويل المصرفي الإسلامي لا يمارس تأثيره على النمو الاقتصادي آنيا في المملكة العربية السعودية.

### تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل:

أكدت النتائج السابقة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وكخطوة نهائية نتجه إلى معرفة العلاقة في الأمد البعيد بين التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي كمؤشر يعبر عن النمو. الجدول الموالي يستعرض نتائج الأمد البعيد بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3-14) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIBF	0.139483	0.048426	2.880362	0.0084
LCPI	0.020385	0.355312	0.057373	0.9547
C	11.50379	1.308183	8.793714	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبان ارتكازا على برنامج Eviews12، (أنظر الملحق رقم)

تظهر نتائج تقدير علاقة الأمد البعيد بين متغيرات الدراسة الموضحة في الجدول أعلاه أن متغير التمويل المصرفي الإسلامي LIBF يرتبط بعلاقة معنوية احصائيا بالمتغير التابع، الأمر الذي يدفعنا بالقول بأن التمويل المصرفي الإسلامي له تأثير في المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما تظهر نتائج الجدول أعلاه عدم معنوية مؤشر أسعار الاستهلاك LCPI على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية الأمر الذي يدفعنا بالقول بأن حجم المعلمة وإشارتها لا معنى لها. فيما يلي نوضح نتائج الجدول أعلاه:

**التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للفترة 2014-2021.**

يرتبط التمويل المصرفي الإسلامي LIBF مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي بعلاقة طردية ذات دلالة احصائية، حيث قدرت المعلمة بـ 0.139483 ع ند مستوى معنوية 1%، ومنه فإن أيتغير في التدفق بالتمويل المصرفي الإسلامي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.14% في نفس الاتجاه؛ حيث تفسر العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بأن زيادة التمويل الإسلامي في ظل اقتصاد يتعامل وفق نظام مزدوج (تقليدي، إسلامي) من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الشمول المالي هذا الأخير يوفر خدمات مالية تتوافق مع قيم ومعتقدات الدين

الإسلامي إلى شريحة كبيرة من السكان ناهيك عن الشركات التي تستفيد من الخدمات المالية المقدمة سواء كانت تمويلات أو استثمارات، هاته الشريحة الكبيرة سوف توجه التمويلات نحو الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وكمحصلة لذلك زيادة الانتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، أيضا التمويل المصرفي الإسلامي يشجع الاستثمار والادخار والتكوين الرأسمالي من خلال تنوع العقود التي تفتح المجال أمام كل المتعاملين سواء فلاحين أو صناعيين لاستخدام التمويل الإسلامي وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الأمر الذي يدفع إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات وكمحصلة لذلك زيادة النمو الاقتصادي.

كما يرد سبب العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي إلى فتح مجال التمويل أمام القطاع الخاص وذلك بإتاحة صيغ تمويلية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التوسع في الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

كما يمكننا تفسير العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي بصيغه المختلفة والنمو الاقتصادي بأن التمويل بالمشاركة يُساعد المصارف الإسلامية على تعبئة المدخرات مما يساعد على التنشيط الرأسمالي، الذي يؤدي بدوره إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذو الخبرات في مختلف المجالات هذه من جهة، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المكتترة أو المدخرة إلى الاستثمارات فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي يرتفع الدخل ما ينتج عنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP و كنتيجة لذلك تحفيز النمو.

كما يمكن أن نفسر العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي أن التمويل المصرفي الإسلامي يركز على الأصول الحقيقية وتجنب المضاربات المالية العالية، هذا الأمر يؤدي إلى استقرار أكبر في النظام المالي مما يوفر بيئة مناسبة للنمو المستدام.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل المتعلق بالجانب التطبيقي من الدراسة التي تم إسقاطها على دولة السعودية . وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، واختبار ما مدى تطبيقه في الواقع العملي، وكذلك تحليل واختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها. حيث تم التطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة كما تم التطرق إلى نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة ARDL بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews12 ، من أجل تقدير أثر إجمالي التمويل على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من أجل عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالاعتماد على المعطيات الموجودة حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في الأمد البعيد

الخاتمة

## الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الاجابة على الاشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من سنة 2014 Q1 -2021Q4 ومن أجل الإجابة على الاشكالية الرئيسيّة المطروحة حول مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية اتبعنا أسلوباً قياسياً باستخدام مجموعة من المقاربات والأدوات وتوصلنا إلى النتائج التالية:

❖ **الفرضية الأولى:** يقصد بالتمويل المصرفي الإسلامي تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وتحريم الشريعة تقاضي "الربا" (الفائدة) لصالحها، و"الغرر" (عدم اليقين)، و"الميسر" (القمار)، باستخدام عدة آليات توظف فيها نظام المشاركة وفق قاعدتي الغنم بالغرر والخراج بالضمان كبديل لسعر الفائدة الربوي المطبق في التمويل المصرفي الربوي الوضعي

❖ **الفرضية الثانية:** يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP. بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج وذلك بعد إزالة أثر التضخم؛ إلا أنه في تعريف النمو يوجد اختلاف بين الاقتصاديين، فمنهم من يعرفه على أنه النمو الحاصل في الناتج الوطني الإجمالي GNP؛ وكما هو معلوم أن الناتج الوطني يختلف عن الناتج المحلي، هذا الأخير يركز في حسابه على الرقعة الجغرافية؛ أي يحسب كل قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل البلد بغض النظر عن عوامل الانتاج سواء كانت أجنبية أو وطنية، أما الناتج الوطني الإجمالي يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بالتركيز على الجنسية لا الرقعة الجغرافية؛ حيث أنه يحسب حتى السلع والخدمات المنتجة خارج الرقعة الجغرافية للبلد بعوامل انتاج وطنية، ولقد فسرت عدة نظريات العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وأبرزها ما جاء به أبن خلدون في نظريته العمران معبراً بذلك على النمو، ليأتي بعده عدة اقتصاديين يمثلون مجموعة المدراس من بينهم آدم سميث، دافيد ريكاردو، وسولو،

و كيتز وغيرهم؛ حيث جاءت أفكارهم مطابقة لحد بعيد بما جاء به ابن خلدون وهو الذي سبق آدم سميث بعدة قرون.

❖ **الفرضية الثالثة:** إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأمد البعيد، وهي فرضية صحيحة، وهذا ما تم التوصل إليه؛ حيث أن زيادة التمويل الإسلامي بنسبة 1% تؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي بـ 0.13% وذلك في الأمد البعيد.

❖ **الفرضية الرابعة:** إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي ليس له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأمد القريب، وهي فرضية غير صحيحة، وهذا ما تم التوصل إليه.

مقترحات الدراسة:

تدفعنا النتائج المتحصل عليها لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي على اقتراح مجموعة من الدراسات تكون كآفاق وتطلعات جديدة نستعرضها في الآتي:

- التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الصناعة المصرفية الإسلامية كحل لتلافي الأزمات.
- السياسة النقدية الإسلامية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي.

# قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. إبراهيم فاضل الدبو، عقد المضاربة دراسة في الاقتصاد الإسلامي، دار عمان، عمان، 1997م.
2. ابن قدامة، المغني، ج4.
3. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج11، 2005.
4. ابن منظور، لسان العرب، دار الجبل، دار لسان العرب، بيروت، 1988، ج2، ص1098 (مادة ربا).
5. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المجلد1، دت.
6. أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجبل، 1981م.
7. أحمد بن عبد الله الشافعي، 500 جواب في البيوع والمعاملات، دار ابن حزم، القاهرة، ط1، 2010م.
8. أحمد بوهاقة، معجم النفائس الوسيط، دار النفائس، بيروت، ط1.
9. أحمد سالم ملحم، بيع المراجعة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005م.
10. أميرة عبد اللطيف مشهور الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي القاهرة 1990.
11. جلال خشبية، النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، [www.alukah.net](http://www.alukah.net)
12. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظام الإسلامي والوضعي-دراسة مقارنة- دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007.
13. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، (ب ط)، الجزائر، 1996م.
14. جوجارات، الاقتصاد القياسي، تعريب ومراجعة أ. م. د. هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، المملكة العربية السعودية، 2015.
15. حامد بن حسين بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار اليمان للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2011م.
16. الراوي أبو هريرة، صحيح مسلم، الرقم1513، صحيح.

17. رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 01، 2001.
18. زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التحويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م.
19. سامر مظهر قنطجي، أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة، مركز قنطجي لتطوير الأعمال، د.ت.
20. سلطاني محمد، و بري صالح اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسييه لمجموعه الدول النامية 1985-2016.
21. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية، ط1، 1، غرداية، 2002.
22. صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النور، دمشق، ط1، 2008م.
23. الصديق محمد الأمين الضيرير، الضرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة، معهد البنوك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
24. عبد الرحمان الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، دار الفكر، مجلد3، د.ت.
25. عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998م..
26. عبد الستار أبو غدة، الجوانب الفقهية لتطبيق عقد المراجعة في المجتمع المعاصر، بحث مقدم إلى ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، عمان، الأردن، 1987م.
27. عبد الصادق ابن خالكان، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجريره المصارف المغربية دراسة فقهية، ط1، مراكش، 2011م.
28. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، [www.FBCUly.mu.du.Sa](http://www.FBCUly.mu.du.Sa)، (ب ش).
29. عز الدين خوجة، أدوات الاستثمار الإسلامي، ط6، مصرف الزيتونة، تونس، 2014م.
30. العقاب يسرا اسيا ودرويش عمار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسه قياسييه للفترة ما بين 1970 الى 2020.
31. علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

32. علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
33. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ج1، 2002.
34. فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات، ط2، 2002م.
35. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.
36. محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1980.
37. محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المقدس الإسلامي الدولي الخامس، التمويل الإسلامي، ماهيته صيغته مستقبه، فلسطين، 2014م.
38. محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة الحاسوبية لصيغ المشاركة المنتهية بالتمليك، 2005.
39. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية تجربة بنك السودان، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2015م.
40. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية (مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
41. محمد صالح عبد القادر، نظريات التمويل الإسلامي، دار الفرقان، عمان، 1997.
42. محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، دراسة تحليلية مقارنة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث تحليلي، رقم: 15، ط2، 1998م.
43. محمد عبد العزيز حسين زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996م.
44. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، 2002م.
45. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية المشكلات -، مطبعة البحيرة، (ب ط)، 2008.

46. محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005م.
47. محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة، 1996م.
48. محمد عمر شنابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط2، 1990.
49. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق
50. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الطبخة الأولى.
51. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001م.
52. مداني أحمد، نحو تطبيق عمل مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاستصناع في الجزائر، الملتقى العلمي الأول حول «بحث في سبيل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، يومي: 24-25 نوفمبر 2008م، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، الجزائر.
53. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م.
54. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامية للبحوث والتدريب، السعودية، 1998.
55. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
56. نصر فريد محمد واصل، فقه المعاملات المدنية والتجارية في الشريعة الإسلامية، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط5، 1998م.
57. نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2012م.
58. نيل الأوطار شرح متقن الأخبار، الشوكاني، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج5.
59. وائل عريبات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006م.
60. وذلك في قراره رقم: (7/3/66) الصادر عن دورة مؤتمره السابع الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 7 - 12 / ذو القعدة/ 1412هـ.
61. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط3 سنة 2006.

❖ الرسائل:

62. آدم إبراهيم عثمان، الاحتكار أحكامه وأضراره مقارنة فقهية مع تطبيقات معاصرة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، 2014.
63. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2006م، جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم الاقتصادية.
64. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نقدية -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008م.
65. بولعيد، بلوج، المنهج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، د.ت.
66. حياة عثمان، انعكاس هيكل القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم - دراسة قياسية - لحالة الجزائر للفترة 1990-2019م، أطروحة دكتوراه، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022م.
67. خروبي عبد الملك وعيساوي إيمان اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسه حاله الجزائر دراسه قياسيةه جامعهه دكتور طاهر مولاي سعيده.
68. الخير كترح، فاطمة المغربي، الاحتكار حقيقته وأحكامه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الفقه وأصوله، جامعة أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، السنة الدراسية 2016/2017.
69. سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2019م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، معهد العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2022-2023.
70. صلاح الدين محمود السعيد مذكرة فقه لفضيلة الشيخ العلامة محمد الصالح العثيمين رحمه الله ج2 قسم البيع والمعاملات دار الغد الجديد القاهرة ط1 سنة 2007 .
71. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية - لحالة الجزائر خلال الفترة 1998 - 2012م، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015م.
72. عبد الكريم بولحية، العجز المالي ومشكلة التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة.

73. عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
74. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994.
75. محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010م.
76. مقلاني عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012م-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014م.
77. موسى مبارك خالدي، صيغ التمويل الإسلامي لبدائل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013/2012.
78. نور الدين عنتر، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1980.
79. يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجر به المصارف الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988م.
- ❖ المجالات:
80. إفتخار محمد مناحي الرفيعي، إستقرار دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي في إطار أنموذج (ARDL) للمدة 1985-2015، مجلة الدنانير، العدد 15، 2019.
81. بشرول فيصل، رملوي عبد القادر، الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 3، 2016م.
82. بطاهر بختة، بوطلاعة محمد، إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية لعدة فروع لبنك البركة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمدة لخضر، المجلد 11، العدد 02، 2018.
83. بن إبراهيم الغالي، سلطاني محمد رشدي، ملائمة التمويل التأجيري المنتهي بالتملك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال العدد 4، 2018م.
84. بن بوزيان محمد بوغزاره بومدين غربي ناصر صلاح الدين سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحاله الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 5 العدد 5.

85. بن بوزيان محمد بوغزاره بومدين غربي ناصر صلاح الدين سياسة التحرير المالي في الدول الناميهدراسه قياسييه لحاله الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 5 العدد.
86. زكاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد4، 2018.
87. سماح طلحي، نسرين عزام، نوفل بعلول، دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة -دراسة حالة الجزائر-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد3، العدد1، 2020م.
88. عبد الغني مخلق، سامية بلبلاغ، مزايا التمويل بصغتي المشاركة و المضاربة في المصارف الإسلامية ودورها التنموي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد4، العدد1، 2021م.
89. عدنان علي الملا، القرض الحسن وتطبيقاته المعاصرة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد1، السنة الخامسة، 2017م.
90. فضيلة مزوزي، بن علال بلقاسم، مراد بركات، أثر إجمالي تراكم رأس المال الثابت على القيمة المضافة في القطاع الفلاحي الجزائري 1990 - 2018م، مجلة دفاتر، مجلد17، عدد2، 2021م.
91. لعقاب يسرى، درويش غار، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية، دراسة قياسية للفرد (Q42013، Q32021)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد.

❖ المحاضرات:

92. شوقي بورقبة، صيغ التمويل الإسلامية، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر01 تمويل وبنوك إسلامية لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.
93. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، المكتبة المركزية، ط5، بن عكنون، الجزائر، 2005م.
94. يونس شعيب، التمويل الإسلامي، مطبوعة موجهة لطلب السنة الثالثة، تخصص: اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، السنة الجامعية 2015 / 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. BREUSCH, T., TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS. Australian Economic Papers, vol 17, (issue31), (1978, December).
2. BREUSCH, T., TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS. Australian Economic Papers, vol 17, (issue31), (1978, December5)

3. Engle, R, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity With Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. *Econometreca*, Volume 50,(Issue 4), . (1982, JUL).
4. Engle, R, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity With Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. *Econometreca*, Volume 50,(Issue 4), . (1982, JUL).
5. Jarque, C., & Bera, A, EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY.HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS. *ECONOMICS LETTERS*,(Issue 6), (1980, October 27).
6. Niva Goodwin Jonathan Harris, Julie A. Nelson, Boach, MSRRBS, *Pinciples of Economics context*, published Routledge, VSA, 2014..
7. Pesaran, H., Smith, R. J., & Shin, Y, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSISOF LEVEL RELATIONSHIPS. *JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS*, (isse3), Vol 16, 2001.
8. Pesaran, H., Smith, R. J., & Shin, Y, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSISOF LEVEL RELATIONSHIPS. *JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS*, (isse3), Vol 16, 2001.
9. PHILLIPS, P., & PERRON, P. (1988). Testing For a unit root in time series regression.
10. Phillips, P.C.B and Perron, P, Testing for a unit root in time series regression, *Biometrika*, Vol:75, NO: 2, 1988.
11. Phillips, P.C.B and Perron, P, Testing for a unit root in time series regression, *Biometrika*, Vol:75, NO: 2, 1988.

ثالثا: مواقع الكترونية

106-مقالة للدكتور أحمد بن عبد الرحمان الجبير منشورة على الموقع الالكتروني: لجريدة الرياض، المزارعة، تاريخ النشر: الأحد 6 يوليو 2008م، العدد 14622. تاريخ الاطلاع <http://www.blriy 2024/04/14 bdh.com/2008/07/06article356706.html>

الفهارس

## فهرس المحتويات

الإهداء.....	
الملخص:.....	
مقدمة..... أ	
الفصل الأول: مقارنة نظرية حول التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	
تمهيد:.....	6
المبحث الأول: التمويل المصرفي الإسلامي على ضوء المفاهيم النظرية.....	7
المطلب الأول: مفهوم التمويل وأنواعه.....	7
الفرع الأول: مفهوم التمويل.....	7
الفرع الثاني: أنواع التمويل.....	8
المطلب الثاني: التمويل المصرفي الإسلامي.....	11
الفرع الأول: مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي.....	11
الفرع الثاني: القواعد الأساسية التي تحكم عملية التمويل الإسلامي.....	12
الفرع الثالث: خصائص التمويل المصرفي الإسلامي.....	22
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي.....	23
الفرع الأول: الصيغ المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة.....	23
الفرع الثاني: الصيغ المعتمدة على المقارضة.....	32
المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.....	48
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	48
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.....	49
الفرع الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي.....	50

52	الفرع الرابع: عوامل النمو الاقتصادي
56	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
56	الفرع الأول: النظرية الشاملة الخلدونية في النمو الاقتصادي
60	الفرع الثاني: الفكر الكلاسيكي
62	الفرع الثالث: النظرية الماركسية (1818-1883)
62	الفرع الرابع: النظرية النيو كلاسيكية
64	الفرع الخامس: النظرية الكيترية:
	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتطور المالي وفق التأصيل النظري للدراسات السابقة
69	المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتطور المالي
69	المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:
70	الفرع الأول: الكبح المالي: ”
72	الفرع الثاني: التحرير المالي
76	المطلب الثاني: المقاربات النظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي
87	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
87	المطلب الأول: الدراسات العربية
96	المطلب الثاني الدراسات الأجنبية:
99	المطلب الثالث: العلاقة بين اشكالية البحث والدراسات السابقة
100	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر التمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي
102	تمهيد:
103	المبحث الأول: الطريقة والأدوات

116	المبحث الثاني: تقدير النموذج ومناقشة وتفسير وتحليل النتائج
132	خلاصة الفصل:
134	الخاتمة:
136	قائمة المصادر والمراجع
145	الفهارس
146	فهرس المحتويات
149	ثانيا: فهرس الآيات والاحاديث
149	فهرس الآيات
151	فهرس الأحاديث
152	الملاحق

ثانياً: فهرس الآيات والاحاديث

فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية أو شطر الآية
53	245	البقرة	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾
13	275		﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
13	275		﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
43	282		﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾
12	-130 132	آل عمران	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (130) وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (131) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (132)﴾
24	12	النساء	﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾
37	29		﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾
20	90	المائدة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾
21	93		﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾
48	94	الكهف	﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي

			الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَدًّا ﴿٥٦﴾
56	26	القصص	﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾
25	23	ص	﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ...﴾
53	17	الحديد	﴿إِنَّا الْمَصْدُقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرًا كَرِيمٌ﴾
17	07	الحشر	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾
28	10	الجمعة	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾
28	20	المنز مل	﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾

## فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
14	«الذهب بالذهب... إذا كان يدا بيذا»
16	«اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلوها الزكاة»
19	«نهى رسول الله عن بيع الحصة وعن بيع الغرر»
22	«الخراج بالضمان»
25	«أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإن خانه خرجت من بينهما»
29	«ثلاثة فيهن البركة: البيع إلى أجل المقارضة وخلط البُر بالشعير للبيت لا للبيع»
33	«أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر يشطر ما يخرج من ثمر أو زرع»
33	«أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثمنها»
35	«أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل، قال: لا، فقالوا: تكفوننا المؤونة ونشرككم في الثمرة، قالوا: سمعنا وأطعنا»
37	«إنما البيع عن تراض»
37	«عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»
38	«لا تبع ما ليس عندك»
43	«قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»

48	<p>«أن النبي ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب وجعل فضه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب فرقى المنبر، فحمد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطنعته وإني لا ألبسه فنبذه فنبذ الناس»</p>
53	<p>«ما من مسلم يقرض مسلماً مرتين إلا كان كصدقة مرة»</p>
56	<p>«واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريتا وهو على دين كفار قريش فدفعاً إليه راحلتيهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال، فأتاها براخلتيهما صبح ثلاث»</p>

1-فهرس الجداول

- 106 ..... الجدول رقم (3-1) متغيرات الدراسة.
- الجدول رقم (3-2) تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014-  
2021 ..... 107
- الجدول رقم (3-3) يوضح اجمالي التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية للفترة  
2014 - 2021 ..... 108
- الجدول رقم (3-4) يوضح تكوين اجمالي رأس مال الثابت بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية  
للفترة (2014-2021) ..... 110
- الجدول رقم (3-5): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى ..... 118
- الجدول رقم (3-6) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول..... 119
- الجدول رقم (3-7) نتائج استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة..... 119
- الجدول رقم (3-8) نتائج تقدير نموذج ARDL ..... 121
- الجدول رقم (3-9) اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي..... 122
- الجدول رقم (3-10) اختبار عدم ثبات التباين HeteroskedasticityTest:ARCH .. 123
- الجدول رقم (3-12) اختبار التكامل المشترك Bonds Test ..... 127
- الجدول رقم (3-13) تقدير معلمات الأجل القصير..... 128
- جدول رقم (3-14) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل..... 130

## 2- فهرس الاشكال

- الشكل رقم: (1 - 2) خطوات عقد المضاربة في البنوك الإسلامية ..... 31
- الشكل رقم: (1-3) خطوات بيع المراجعة للآمر بالشراء ..... 37
- الشكل رقم: (1-4) يوضح أنواع بيع السلم ..... 40
- الشكل رقم (1-5): خطوات العملية لبيع السلم ..... 42
- الشكل رقم (1-6): الخطوات العملية لتنفيذ عقد الاستصناع ..... 47
- الشكل (1-7): عوامل النمو الاقتصادي ..... 55
- الشكل رقم(2-1): تأثير العائد الحقيقي للنقود على الاستثمار الممول ذاتيا ..... 79
- الشكل رقم(2-2): أثر خفض معدل الفائدة الحقيقي على الادخار للاستثمار والنمو ..... 81
- الشكل رقم (3-1) الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الشكل رقم (3-2) الحصة السوقية من اجمالي أصول المصارف السعودية من اجمالي المصارف السعودية للعامين 2016-2018 ..... 105
- الشكل رقم (3-2) يوضح مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة 2014-2021 ..... 109
- الشكل رقم (3-3) يوضح متغيرات الدراسة للفترة 2014-2021 ..... 117
- الشكل رقم (3-4) اختبار فترات البطء المثلى للنموذج ..... 120
- الشكل رقم (3-5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ..... 124
- الشكل رقم (3-7) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ..... 125

الملاحق

### P.P الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى P.P

Null Hypothesis: LR GDP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.296784	0.1792
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LR GDP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.770426	0.2179
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

### عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LR GDP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.962737	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(LR GDP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.233625	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

مؤشر أسعار الاستهلاك عند المستوى

Null Hypothesis: LCPI has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.231958	0.4564
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

مؤشر أسعار الاستهلاك عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.109798	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي عند المستوى

Null Hypothesis: LIBF has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.406887	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: LIBF has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.734125	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

### إجمالي التمويل عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LIBF) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.433441	0.0658
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic	11.85217	10%	2.63	3.35	
k	2	5%	3.1	3.87	
		2.5%	3.55	4.38	
		1%	4.13	5	

### اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
 Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.941444	Prob. F(2,21)	0.0748
Obs*R-squared	6.565017	Prob. Chi-Square(2)	0.0375

### اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.384883	Prob. F(1,27)	0.2495
Obs*R-squared	1.414894	Prob. Chi-Square(1)	0.2342

الشكل الداخلي للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: LRGDP LRGDP(-1) LRGDP(-2) LIBF LIBF(-1) LIBF(-2) LCPI C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.184584	22	0.8552
F-statistic	0.034071	(1, 22)	0.8552
Likelihood ratio	0.046425	1	0.8294